حقوق الإنسان العربي

١٢

كتيب غير دورى
يصدر عن
المنظمة العربية لحقوق الانسان
٣٠ مايو ١٩٨٥




حقوق
الشعب
الفلسطينى
الحكّام
حقوق الإنسان العربى

المنظمة العربية لحقوق الإنسان

ARAB ORGANIZATION FOR HUMAN RIGHTS

رئيس المنظمة :
الأستاذ فتحى رضوان

نائب رئيس المنظمة :
الأستاذ أديب الجادر

الأمين العام للمنظمة :
دكتور سعد الدين ابراهيم

مجلس الأمناء :

الأستاذ أديب الجادر	(العراق)
الأستاذ ميرغنى النصرى	(السودان)
الدكتور برهان غليون	(سوريا)
الأستاذ جوزيف مغيزل	(لبنان)
الدكتور حسن الابراهيم	(الكويت)
الدكتورة سعاد الصباح	(الكويت)
الدكتور سعد الدين ابراهيم	(مصر)
الأستاذ سليمان الحديدى	(الأردن)
الدكتور طاهر لبيب	(تونس)
الدكتور عبد الله النفيسى	(الكويت)
الدكتور على أومليل	(المغرب)
الأستاذ فاروق أبو عيسى	(السودان)
الأستاذ فتحى رضوان	(مصر)
الأستاذ كامل زهيرى	(مصر)
الدكتور محمد حلمى مراد	(مصر)
الأستاذ محمد فائق	(مصر)
الأستاذ محمد كرم	(المغرب)
الدكتور منذر عنبتاوى	(الأردن)
الأستاذ ناجى علوش	(فلسطين)
الدكتور هشام شرابى	(فلسطين)
الدكتور يحمى الجمل	(مصر)
الأستاذ عبد الرحمن اليوسفى	(المغرب)

فى هذا العدد

- ندوة حقوق الانسان فى مصر
  بقلم : فتحى رضوان
- ندوة أوضاع حقوق الانسان فى الوطن العربى : أول تجمع عربى فى القـــاهرة يناقش حقوق الانسان .
- انتهاكات حقوق الانسان فى الوطن العربى .
  - سوريا
  - الأرض المحتلة
- الى محرر حقوق الانسان العربى .
- نشاط المنظمة العربية لحقوق الانسان .
- ملف العدد
  - ماذا يجـــرى فى معســـكرات أسرى الحرب العراقية الايرانية .
- حقوق الانسان فى شهر .
- الاعلان العالمى لحقوق الانسان .
- هل تصل دعوة الدفاع عن حقوق الانســان الى رجل الشارع .
  بقلم : صلاح عبد المجيد

حقوق الانسان العربى

كتيب غير دورى يصدر عن
المنظمة العربية لحقوق الانسان
١٣ شارع اتحـــاد المحامين العرب
جاردن سيتى ، القاهرة ، ج. م. ع ، او
١٧ ميدان اسوان ، المهندسين ، الجيزة ،
ج. م. ع ، ت ٤٦٦٥٨٢ ، او

Arab Organization for Human Rights
P.O. Box 82
1211 Geneva 28, Switzerland

Telex : AOHR - ATLAS 93281 UN

ندوة حقوق الإنسان فى مصر

بقلم : فتحى رضوان

لم نكن نأمل فى أن تنجح ندوتنا عن حقوق الانسان فى القاهرة ، مثل هذا النجاح الذى حققته · وبطبيعة الحال نحن لا نزعم أن الذين شهدوا هذه الندوة وشاركوا فيها بالمحاضرة أو بالمشاركة بالقول والرأى ، قد بلغوا الآلاف · ولكن كانت القاعة المخصصة للندوة مليئة ، وكانت فوق ذلك جنة · فلم يحضر أحد منهم لمجرد المجاملة ، ولا من قبيل الفضول ، بل كان باديا على الجميع الاهتمام ، والفرح بانعقاد الندوة ، والشعور بأنها بداية لها ما بعدها · فلما عرضت البحوث ، ودارت المناقشات ، كان كل شىء من ادارة الندوة ، الى القاء البحوث ، الى طلب الكلمة ، الى الكلام الذى قيل ، يتم بالحيوية والاقبال ، والحماس فى التعليق · ومع حساسية الموضوعات ، ومع أن جمهور الندوة كان يمثل المجتمع العربى تمام التمثيل ، والمجتمع العربى الآن يموج بالتيارات المتعارضة ، وبالاتجاهات الحادة ، ومن خلف الندوة ، واجتماعاتها ، ومناقشاتها ، يشتعل المجتمع العربى ـ ربما وحده بين المجتمعات الانسانية ـ بألوان من القتال الضارى ، والصراع الدامى ، وسقوط الضحايا من الأطفال والنساء والشيوخ والرجال والمدنيين والعسكريين ، ولا شك أن أصداء المجازر ، والمذابح كان يتردد فى نفوس أعضاء الندوة ، ويبدو أحيانا على قسمات وجوههم وأحيانا شى داخل نفوسهم ، الا أن كل شىء مضى فى الندوة ، مضبوطا وهادئا ، وخاليا من المشادات غير المطلوبة ولا المشاحنات التى تعكر الصفو ، وتفسد الجو ·

ولكن ثمة ملحوظة هامة يجب أن تقال · فقد تقدمت بحوث فى الندوة ، اتسمت فى بعض الأحيان بالتطرف ، وبتقرير أفكار ومبادىء غير تقليدية ، وقد ساءت هذه الآراء بعض الأعضاء من الجانب الآخر من الفكر الراغب فى التغيير ، والذى يصوغ آراءه فى صراحة شديدة · وقد أراد بعض الناس أن يحمل منظمة حقوق الانسان مسئولية ابداء هذه الآراء وتسجيلها وعرضها ، وذهب الى حد تصور أن المنظمة تتبنى هذه الآراء أو تحتمى لها · والواقع أن المنظمة ـ كمنظمة ـ لم تتبين حدا من هذه الآراء الواردة فى البحوث · فهذه الآراء هى آراء أصحابها والمنظمة ، لا تؤيدها ، ولا

تعارضها ، وانما تقدمها للمشاركين فى النـــدوة ، يقولون فيها رأيهم بالتـأييد أو التغيير ٠

ولذلك لا يجوز لأحد أن يغضب من منظمة حقوق الانسان لرأى كتب فى بحث ، ولا لرأى قيـل فى جلسة من الجلسات ٠ والذى أغضبهم تطرف أحـد ، أو تفريطه ، فليعلموا أن المنظمة ليست وراء هذا التطرف ، وليست وراء الرأى المعاكس ٠

ويسر المنظمة أن الجميع استمتعوا بالمناقشة والمنـــاظرة ، وأحسوا أنه بات من المتوقع ، أن تتوالى اجتماعات من أجل حقوق الناس ، ليست بالضرورة على مثـــال ندوة مايو ١٩٨٥ ، وانما بمنهجها فى التنظيم والحياد ٠

من برنامج العمل ضد التعذيب

الاستقلالية فى اجراءات التحقق من صحة التقارير الخاصة بوقائع التعذيب

ينبغى على الحكومات التأكد من فاعلية وحيـــاد اجراءات التحقق من كافة الشـــكاوى والتقارير التى ترد اليها والخاصة بوقائع التعـذيب ٠ كمـــا انه من الضرورى أن يتم الاعلان عن أساليب التحقيق وبالتالى النتائج التى توصل اليها التحقيق ٠ ومن المهم أيضـــا أن يعمل على حماية أصحاب الشكاوى والشـــهود فى قضايا التعذيب ٠

ندوة أوضاع حقوق الإنسان فى الوطن العربى
أول تجمع عربى فى القاهرة يناقش حقوق الإنسان

من توصيات الندوة :

- تحريم التعذيب بكافة أشكاله وكل ظروفه وأسبابه
- الغاء قوانين الطوارىء وجميع القوانين الاستثنائية
- اطلاق حرية اصدار الصحف
- المساواة بين الرجل والمرأة مبدأ أساسى يجب التوسع فى تطبيقه
- الغاء جميع القوانين المقيدة لحرية الرأى وحرية التعبير والنشر
- ضرورة تدريس مادة حقوق الانسان فى الكليات الجامعية والمعاهد

أعضاء الندوة يحيون :

- نضال المقاومة اللبنانية والفلسطينية فى قرى الجنوب اللبنانى
- نضال الشعب الفلسطينى فى الأرض المحتلة ٠
- ثورة الشعب السودانى ضد نظام النميرى

ويؤكد أعضاء الندوة :

الرفض القاطع لاتفاقيات كامب ديفيد وكل ما ترتب عليها من آثار وما أريد لها من غايات وأهمها عزل مصر عن دورها المركزى فى قيادة حركة التحرر العربى ووحدة الأمة العربية

كتب عاصم حنفى :

على مدى ثلاثة أيام – ١٧/٥ – ١٩/٥/١٩٨٥ – شهدت القاهرة أول ندوة عربية تناقش أوضاع حقوق الانسان فى الوطن العربى ، نظمتها المنظمة العربية لحقوق الانسان بالاشتراك مع اتحاد المحامين العرب ، وشارك فيها حوالى ١٥٠ شخصية عربية من المهتمين بحقوق الانسان وممثلى الروابط الخاصة بحقوق الانسان فى الوطن العربى وممثلى نقابات المحامين فى الدول العربية ، وممثلى مركز حقوق الانسان بالأمم المتحدة ومنظمة التحرير الفلسطينية والجمعية الدولية لقانون العقوبات واتحاد المحامين الأفارقة ، ومنظمة التضامن الافريقية الآسيوية ، وقدم فى الندوة أربعة وثلاثون بحثا ٠

وفى خطابه للجلسة الافتتاحية للندوة ، قال الأستاذ فتحى رضوان رئيس المنظمة العربية لحقوق الانسان ، أن ندوة أوضاع حقوق الانسان فى الوطن العربى وانعقادها فى القاهرة ، تأكيدا لاحترام مصر لحقوق الانسان وأنها ما زالت الرائدة والقدوة للأمة العربية فى هذا المجال ٠ فقد كان من المستحيل أن تعقد مثل هذه الندوة فى أى عاصمة عربية أخرى غير القاهرة ٠ ولعل وجود مقر للمنظمة نفسها فى القاهرة منذ أعوام دليل آخر على سعة صدر مصر بعد أن ظلت المنظمة لفترة تبحث عن دولة تكون مقرا لها ولم تجد ٠ وكان التفكير فى اختيار دولة أوربية مثل قبرص لتكون مقرا للمنظمة بعد أن تعذر اختيار مقر فى أى بلد عربى ٠٠ الى أن تم ذلك فى القاهرة التى أصبحت مقرا للمنظمة العربية لحقوق الانسان ٠

وكما كتب الأستاذ أحمد بهاء الدين فى « يوميات » ٠٠ رسم الأستاذ فتحى رضوان فى كلمات قليلة صورة لعدم التكافؤ بين القلة من المؤمنين بحقوق الانسان ، الذين ليس لديهم الا أقلامهم وحناجرهم وبين « الترسانات » التى يملكها خصوم حقوق الانسان ، سواء ترسانة أسلحة القمع والقهر ، أو ترسانة القوانين ، أو ترسانة أجهزة الدعاية والتشويش ٠

وفى كلمات قليلة طالب الأستاذ فتحى رضوان خطباء المساجد ورجال الدين أن يشرحوا للناس حقوق الانسان ، فلا دين ولا شريعة ولا عقيدة ما لم تضع حقوق الانسان فى مكانها الصحيح الذى رسمه لها الدين والشريعة والعقائد التى استهدفت أول ما استهدفت تحقيق انسانية الانسان وكرامته من براثن عصور الجاهلية والظلام ٠

وقال الأستاذ فاروق أبو عيسى الأمين العام لاتحاد المحامين العرب فى افتتاح الندوة أن قضية حقوق الانسان كانت من القضايا الأساسية التى اهتم بها اتحاد

المحامين العرب منذ تأسيسه فى ١٩٤٤ وحتى الآن · اذ لم يخل مؤتمر من مؤتمراته من قسم خاص فى توصياته وقراراته لقضية حقوق الانسان وسيادة القانون وضمان الحريات السياسية والنقابية فى العالم العربى · وكان هذا أيضا شاغلا هاما للبحوث التى تقدم لمؤتمرات الاتحاد · الا أنه وعلى وجه التحديد منذ عام ١٩٦٧ أخذت قضية حقوق الانسان طابعا أكثر الحاحا اذ أدرك أبناء الأمة العربية وفى طليعتهم المحامون العرب أن الانتكاسات والهزائم والأزمات التى تحيط بالوطن العربى انما مرجعها الأول فى تهميش المواطن وحرمانه من حقوقه السياسية وابعاده عن واجبه الأساسى المتمثل فى المشاركة فى صنع القرار وادارة شئون بلاده · ولم يعد الاهتمام بحقوق الانسان العربى وحقه فى المشاركة السياسية مقتصرا على ذلك الجانب النظرى والاكاديمى بل ارتفعت المطالبة بتوفير الضمانات العملية التى تؤمن المواطن من انتهاكات حكامه بمؤسساتهم وقوانينهم لحقوقه الأساسية ·

وقد تبلور هذا كله فى مؤتمر اتحاد المحامين العرب الخامس عشر الذى عقد فى سوسة بتونس فى الفترة من ٢ ـ ٥ نوفمبر ١٩٨٤ تحت شعار « الديموقراطية وحقوق الانسان ضمانة أساسية للتحرر والتقدم والوحدة » اذ احتلت قضية حقوق الانسان العربى فى هذا المؤتمر مكانا بارزا فى اهتماماته ·

وقال الأستاذ ابراهيم بدوى ممثل مركز حقوق الانسان بالأمم المتحدة : أن الأمم المتحدة حريصة كل الحرص على تشجيع كافة الجهود الرامية للدفاع عن حقوق الانسان كما قررتها المواثيق الدولية وفى مقدمتها ميثاق الأمم المتحدة والاعلان العالمى لحقوق الانسان وأن الدعوة لاحترام حقوق الانسان تتطلب جهودا متكاملة ومنتظمة ومستمرة سواء فى مجال التشريع أو التعليم أو الدعاية أو أنشطة التنمية المختلفة فى هذا الشأن ومبادىء وأهداف الميثاق الدائم للأمم المتحدة ·

وقال الأستاذ الخضر صالح حمزة ممثل منظمة التضامن الآسيوى الافريقى ، أن عقد ندوة « أوضاع حقوق الانسان العربى » يكتسب أهمية بالغة لكونها مخصصة لمعالجة قضية على درجة من التعقيد والحساسية تتعلق بحقوق الانسان العربى ، اذ أن ضمان الحريات العامة فى الوطن العربى سيكون لها أثرها الفعال على قيام الانسان فى هذه المنطقة بمسئولياته الوطنية والقومية على أكمل وجه ومشاركته بصورة أفضل فى اتخاذ القرارات المصيرية المتعلقة بوجوده ، خاصة وأن الأوضاع العربية قد وصلت الى درجة من التردى لم تشهد له مثيلا من قبل ·

وحيا ممثل منظمة التضامن الافريقى الآسيوى قيام المنظمة العربية لحقوق الانسان فى ليماسول فى ديسمبر من عام ١٩٨٣ ، باعتباره مكسبا كبيرا للشعوب

العربية . وأشار الى ما ينتظر هذه المنظمة العربية من مهمات جسيمة فى التصدى لأية انتهاكات لحريات الانسان العربى ونشر الوعى على مستوى المنطقة للدفاع عن هذه الحريات وصيانتها .

وقدم الخضر صالح تحية خاصة للأستاذ فتحى رضوان وزملائه على الجهد المبشر الذى قاموا به كقيادة للمنظمة العربية لحقوق الانسان منذ تأسيسها .

وفى كلماتهم فى الجلسة الافتتاحية لندوة « أوضاع حقوق الانسان فى الوطن العربى » ، قدم ممثل منظمة التحرير الفلسطينية ، والدكتور محمود محمود مصطفى نائب رئيس الجمعية الدولية لقانون العقوبات ، والأستاذ فهمى ناشد ممثل اتحاد المحامين الأفارقة ، شكرهم للمنظمة العربية لحقوق الانسان ورئيسها الأستاذ فتحى رضوان ، ولاتحاد المحامين العرب وأمينها العام الأستاذ فاروق أبو عيسى .

الطوارئ ... والتعذيب

احتلت قضية الضمانات القانونية لحقوق الانسان .. جلستين من جلسات المؤتمر .. ونوقشت آراء الدكتور زكريا البرى حول بعض الضمانات العملية لحقوق الانسان ، والأوراق المقدمة من الدكتور عبد الله النعيم حول الاعتقال التحفظى فى القانون السودانى ، ومن الأستاذ أبو الفضل الجيزاوى حول الأوضاع الانتخابية فى جمهورية مصر العربية والدكتور عاطف البنا حول بعض الضمانات ضد التعذيب . ومن الدكتور محمود محمود مصطفى حول القوانين الاستثنائية وضمانات الحرية الشخصية ومن الدكتور أحمد الألفى حول المحكوم عليه فى مرحلة تنفيذ العقوبة ، والدكتور بكر القبانى حول الحريات العامة فى ظل حالة الطوارئ .

وأكدت المناقشات أن قوانين الطوارئ وصمة فى جبين القانون .. وسلاح سياسى فى يد السلطة .. وأنها قد أصبحت الآن هى الأصل والقوانين العادية هى الاستثناء .. وأن وجود القوانين العادية هى الضمان الوحيد لاحترام حقوق الانسان .

وطالبت الندوة بضرورة توجيه نداء الى الحكام العرب لالغاء القوانين الاستثنائية، وارسال وفود الى البلاد العربية لتكثيف الجهود لتنفيذ هذا الأمر .. وانشاء جمعية تأسيسية فى كل بلد عربى لوضع دستور يمثل الارادة الشعبية ، وأن تتولى المنظمة العربية لحقوق الانسان واتحاد المحامين العرب تنظيم ندوة فى مستقبل قريب تتناول مسحا للأوضاع القطرية الفعلية لحقوق الانسان فى كل قطر عربى ، ومراجعة القوانين

والأنظمة التى تصدر فى كل بلد عربى ، والتى يناقض بعضها حقوق الانسان ..
وطالبت الندوة أيضا بالغاء اتفاقيات كامب ديفيد .. وأن يمتنع المثقفون والمفكرون العرب عن التعاون المباشر أو غير المباشر مع أى نشاط خارجى لأى نظام عربى يمارس الاعتداء على حقوق الانسان .

وكشف الدكتور خير الدين حسيب .. عن أن أوضاع حقوق الانسان فى الوطن العربى بشكل عام متدهور تماما .. ولو حصرنا الواقع العربى .. لاكتشفنا أن خمسة دول فقط من ٢١ دولة عربية .. يستطيع الفرد فيها ممارسة حقوقه .. وأنه رغم الممارسات الخاطئة لأوضاع حقوق الانسان فى مصر .. فان ما يحدث فيها يعتبر « ترفا » قياسا لما يحدث فى معظم البلدان العربية .

وتناولت الندوة .. دراسة أوضاع حقوق الانسان فى ثلاث دول .. هى مصر التى تعانى من قوانين الطوارىء وقضية التعذيب ، وغياب الضمانات الحقيقية للانتخابات الحرة ، وفى السودان .. فطالبت بالالغاء الفورى لقانون أمن الدولة لسنة ١٩٧٣ ، وقوانين سبتمبر ١٩٨٣ .

وحول حقوق الانسان بالأردن ، ناقشت الندوة قوانين الطوارىء والأحكام العرفية التى تطبق هناك منذ عام ٣٥ .. وتدخل السلطات فى اجتماعات النقابات والمنظمات المهنية ، وطالبت الندوة بضرورة تأمين حق المواطن فى العمل والتنقل دون احتجاز لجوازات السفر كما هو حادث الآن .

الاسلام ... والانسان

احتلت قضية حقوق الانسان فى الاسلام .. جانبا كبيرا من مناقشات الندوة .. التى أفردت لها جلستين كاملتين .. ونوقشت الأوراق المقدمة من الدكتور جمال الدين محمود حول الاسلام وحرية الاعتقاد والتدين ، والدكتور محمد عمارة حول الاسلام وحقوق الانسان ، والدكتور محمد الحسينى المصيلحى حول حقوق الانسان فى الشريعة الاسلامية والقانون الدولى ، والدكتور محمد ميشال الغريب حول حقوق المرأة فى قوانين الأحوال الشخصية اللبنانية ، والدكتور اسماعيل ابراهيم البدوى حول حرية الرأى فى الشريعة الاسلامية والنظم الدستورية المعاصرة ، والأستاذ حسين أحمد أمين حول حق الانسان فى حرية الرأى والاجتهاد ، والدكتور عبد الله هدية حول مقاومة الطغيان بين الشريعة الاسلامية والقانون الوضعى ، والأستاذ طه ابراهيم محمد حول تجربة تطبيق الشريعة الاسلامية فى السودان .

وقد أوضحت المناقشات أن هناك تيارين رئيسيين ٠٠ وقد تمثل التيار الأول الدينى ٠٠ فى تأييد مضمون حقوق الانسان فى الدين الاسلامى ٠٠ وبأن هذا الدين بسماحته وعظمته قد سجل حقوقا كاملة للانسان المسلم ٠٠ وأوصى أنصار هذا الاتجاه بتوثيق ودراسة حقوق الانسان فى الدين الاسلامى ٠

أما الاتجاه الثانى فى المناقشة ٠٠ فقد تمثل فى التيار العلمانى ٠٠ والذى ذهب الى أن الاعلان العالمى لحقوق الانسان ٠٠ خير ممثل وجامع لهذه الحقوق ٠٠ التى اتفقت حولها الشعوب على اختلاف مذاهبها وأديانها ٠٠ وحذر أنصار هذا التيار من سطوة الارهاب الفكرى ، والذى بدا فى مناقشة وحوار رجال الدين والتيار الدينى ، فيما يتعلق بهذه القضية ٠٠ ومن ناحية أخرى ركز أنصار هذا الاتجاه على التناقض بين الممارسة والفكر ٠٠ فوجود المبادىء الخاصة بحقوق الانسان فى الدين الاسلامى٠٠ لم يمنع من سطوة وارهاب السلطة ٠٠ وحرمان الفرد من حقوقه الأساسية ٠٠ لهذا فقد ذهبوا الى ضرورة تخطى القرن الهجرى الأول ٠٠ ومحاولة دراسة الواقع الاسلامى فى القرون والعصور التالية ٠

وقد طالب بعض الأعضاء فى مناقشتهم بضرورة رفع توصية للحكومات العربية باتباع والالتزام باحترام حقوق الانسان خاصة فى معاملتهم لبعض الأقليات كالأكراد ٠٠ وتوصية أخرى بادانة التدخل الأجنبى فى شئون الدول الاسلامية ٠

وقد بدا بين الاتجاهين السابقين الدينى والعلمانى ٠٠ اتجاهات أخرى تقترب من هذا أو ذاك ٠٠ طالبت بأن تكون نقطة البداية واضحة أمام الجميع : ماذا نريد ؟ وما هى البدائل المطروحة أمامنا ؟ وما هى نقطة الانطلاق ؟ : الحقوق التى أوردتها المواثيق الدولية مثل الاعلان العالمى لحقوق الانسان ٠٠ أو الحقوق الأساسية التى وردت فى الدين الاسلامى ٠

وقد أثار النقاش قضية أخرى على قدر كبير من الأهمية ترتبط بحقوق الانسان ٠٠ وهى قضية حقوق المرأة والرجل وقضية المساواة ٠٠ وقد ركز النقاش على ضرورة اهتمام مثل هذه الندوات بدراسة أوضاع المرأة فى الوطن العربى ٠٠ وضرورة الاهتمام بالانتهاكات القانونية والعملية لحقوق المرأة فى الوطن العربى ٠٠ ورفع البعض توصية بعقد ندوة عاجلة لدراسة الانتهاكات التشريعية والممارسات الاجتماعية التى تجعل المرأة مواطنا من الدرجة الثانية ٠

وطالبت الندوة بضرورة الاهتمام بالتفاعل بين المسيحى والمسلم داخل اطار اجتماعى واحد ٠٠ وما ينتج عنه من بناء قانونى واحد ٠٠ وضرورة الاهتمام بحقوق الانسان داخل الجماعات العربية والقومية ٠

كما طالبت الندوة بضرورة التدخل لوقف الحرب العراقية الايرانية .. من خلال مبادرة للمنظمة العربية لحقوق الانسان واتحاد المحامين العرب .

فلسطين ... فلسطين

حول حقوق الانسان فى فلسطين ناقشت الندوة الأوراق المقدمة من الأستاذ أسامة شراب ممثل منظمة التحرير الفلسطينية حول انتهاكات حقوق الانسان فى فلسطين المحتلة ، ومن الدكتورة سهيل القتلاوى حول هجرة العرب القسرية فى فلسطين المحتلة وموقف الأمم المتحدة منها ، ومن الأستاذ عطا الله كتاب حول انتهاكات حقوق الانسان فى الضفة الغربية المحتلة ، ومن الأستاذة حنان البكرى حول حقوق الانسان العربى فى الأرض المحتلة .

ودارت المناقشات ساخنة .. وتساءل بعض الحاضرين : لماذا لم يطرح أمر انتهاك حقوق الانسان فى الوطن المحتل .. أثناء المفاوضات السياسية المباشرة أو غير المباشرة .. العلنية أو السرية مع اسرائيل .. وقالوا أن طرح هذا الأمر يمكن أن يشكل وسيلة ضغط فعالة ضد اسرائيل ، التى لا تعتدى فقط على حقوق الانسان .. ولكنها تسحقه باعتداءاتها الوحشية .

وتساءل البعض .. لماذا لم تخصص الندوة بعض أوراقها لمناقشة حقوق الانسان فى لبنان .. ولماذا لم توجه الدعوة الى بعض السياسيين اللبنانيين للحديث الى الندوة حول دور الانسان اللبنانى .. الذى يتعرض لعمليات الابادة الوحشية نتيجة للعدوان الصهيونى .. ونتيجة للصيغة الطائفية هناك .

وقد أكد الدكتور سعد الدين ابراهيم الأمين العام للمنظمة العربية لحقوق الانسان .. أن الدعوة قد وجهت بالفعل الى بعض الشخصيات اللبنانية لتقديم أوراق بحث الى الندوة .. لكن يبدو أن ظروف النضال اللبنانى .. قد حالت بينهم وبين المشاركة فى أعمال الندوة .

وسجل الحاضرون تحية للمقاومة اللبنانية .. والى كل فتاة تضحى بحياتها .. وكل عجوز ترفع عصاها فى وجه اسرائيل ، وكل طفل يرجم دبابة اسرائيلية بحجر .. وطالبوا بأن تتضمن التوصيات ادانة للولايات المتحدة .. فلولاها ما كانت اسرائيل .

وحول الفلسطينيين الذين يعيشون خارج الوطن المحتل فى البلاد العربية

الأخرى ·· أو فى بلاد أوروبا ·· تحدث البعض وطالبوا أن تناقش النـــدوة معاناة هؤلاء الفلسطينيون ، حتى الأغنياء منهم ، ذلك أن الفلسطينى فى المهجر يعانى فقدان الحقوق ، فهم مواطنون من الدرجة الثانية أينمـــا ذهبوا ·· أو غرباء يحتاجون الى تصـــاريح اقامة ، وحتى فى البلدان التى لا تمـــارس تفرقة بين مواطنيهـــا وبين الفلسطينيين الذين يعيشون فيها ·· كالأردن وسوريا والعراق ·· يعانى الفلسطينى هناك ·· من فقدان الانتماء ، ويعانى من غياب حقه فى التعليم ، وهناك نسب محدودة مسموح بها فقط ·

وفى مصر التى كانت تعطى للفلسطينى المقيم بها نفس حقوق المواطن المصرى·· وكان كل قانون مدنى ينتهى بديباجة تقول « ويستفيد من هذا القانون الفلسطينيون والسودانيون المقيمون بمصر » ولكن أوقف تطبيق هذا القانون بعد عام ١٩٧٩ ·· وحرم الفلسطينيون من هذا الحق بعد ٣٠ عاما من الاســـتفادة به ·· كحق التعليم والعلاج والاقامة والعمل وغيرها ·

وقال البعض ·· اذا كانت حقـــوق المواطن الفلســـطينى تنتهك فى الأرض المحتلة ·· فان حقوق المواطن المصرى قد انتهكت فى وسط العاصمة ·· عندما تظاهر المصريين احتجاجا على الاحتفال الاسرائيلى بذكرى قيـــام اسرائيل يوم ١٥ مايو ·· فتصدت لهم قوات الأمن المركزى ·· وطالبوا بأن يـكون من حق المواطن المصرى أن يقول لا ·

واقترح بعض الحـــاضرين تشكيل محكمـــة عالمية لمحاكمـــة مجرمى الحرب الاسرائيليين ·· كمحكمة الفيلسوف البريطـــانى برتراند راسل ·· التى شـكلها لمحاكمة مجرمى الحرب فى فيتنام ·

قضايا نظرية

وناقشت الندوة القضايا النظرية لحقوق الانسان فى الوطن العربى ··

حقوق الانسان فى الوطن العربى للأستاذ على أومليـــل ، وحقوق الانســـان الاجتماعية بين الشكل والمضمون للدكتـــور عادل عازر ، والأسس النظرية لضمان حقوق الانسان للدكتور عبد الرحيم صدقى ، وحول مفهوم الحقوق الاقتصادية للانسان للدكتور حسين نجم الدين ·

تدريس حقوق الانسان

وجرى حوار المائدة المستديرة حول تدريس حقوق الانسان فى الجامعات العربية ، وكان المتحدثون الدكتور محمود محمود مصطفى ، والدكتور مفيد شهاب ، والدكتور جعفر عبد السلام ، والدكتور ماهر عبد الهادى ، والدكتور رضا الديب ٠ وأوصى الحاضرون بعدد من التوصيات حول ضرورة تدريس مادة حقوق الانسان فى الجامعات والمعاهد العربية ، وأن يتم تدريس حقوق الانسان بطريقة لا تستند الى مجرد صيغ تقليدية ، وانما تستعرض وتحلل مختلف المساهمات التاريخية لشعوب العالم فيما يتعلق بحقوق الانسان ، وبصفة خاصة تلك التى لها علاقة مع مشكلات العالم المعاصر ، كحق الشعوب فى تقرير مصيرها ، وحقوق سكان الأراضى المحتلة وادانة التمييز العنصرى والاستغلال بكافة صوره ، وعلى أن لا تقتصر هذه الدراسات على حقوق الانسان وقت السلم فقط بل يجب أن تشمل أيضا حقوقه فى حالة النزاعات المسلحة وفق أحكام القانون الدولى الانسانى ٠

وأن يؤخذ فى الاعتبار عند تدريس قضايا حقوق الانسان جوانبه المختلفة الفلسفية والدينية ، والتاريخية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية وضرورة التركيز على أوضاع حقوق الانسان العربى من خلال الممارسات والانتهاكات ومختلف الضمانات ٠

حرية التعبير

وجاء حوار المائدة المستديرة الثانى ساخنا ٠٠ عند تناول قوانين النشر والمطبوعات ، وضمانات حرية الرأى فى العالم العربى ٠٠ وبالاضافة الى الأبحاث التى تقدم بها الأستاذ كامل زهيرى ، والدكتورة عواطف عبد الرحمن ، والدكتور جعفر عبد السلام ٠٠ جاءت المناقشات لتثرى الأبحاث والأوراق المقدمة ٠

وتركزت المناقشات حول قضايا بالذات ٠٠ منها اطلاق حرية اصدار الصحف ورفض ملكية الدولة للصحف القومية ، ورفض وقف أو تعطيل الصحف لأى سبب من الأسباب ، ورفض الرقابة المسبقة على الصحافة ٠٠ الا فى حالة الطوارىء ٠٠ وبشرط أن تتعلق فقط بالعمليات الحربية ٠٠ وما عدا ذلك لا يجوز فرض أى نوع من أنواع الرقابة ٠

وطالب البعض بأن لا تكون الصحف القومية مملوكة بأية صورة من الصور ٠٠

وان لا تكون أيضا مملوكة للمجلس الأعلى للصحافة ، ويجب أن يكون لهـــا مجلس يشكل من جميع الأحزاب السياسية ·· حتى يمكن أن تصبح قومية بالفعل ·· وحتى يتلقى الشعب معلوماته من وسائل محايدة ·· غير تابعة للحكومة ·

وتحدث البعض عن قوائم الممنوعين من الظهور للجماهير ·· خاصة فى الاذاعـة والتليفزيون ·· فقالوا أن هناك قوائم رمادية وأخرى سوداء ·· وقرارات شـــفهية تعطى لرؤساء أجهزة الاعلام ·· للتركيز على قضـــايا بالذات ·· واهمال قضـــايا أخرى ·

وطالب البعض بتوصية محددة ·· تتعلق بالخلاف مع الدول العربيـة الشقيقة مهما كانت درجة الخـــلاف ·· فينشر الرأى الذى يختلف حـوله ·· وينشر الرأى المخالف ·· بعيدا عن أسلوب المهاترات والقاء التهم جزافا ·· وذلك ببساطة حتى لا يستفيد عدونا المشترك من خلافاتنا ·

وتحدث البعض الأخر حول خطورة الاعلان الدولى·· ذلك أن سيطرة الاحتكارات العـالمية على المواد الخام فى دول العالم الثالث ·· تترجم الى سيطرة اعلامية تعبر عن مصالح تلك الاحتكارات ·· ويكفى أن ٨٠٪ من الأنباء التى تنشر فى العـــالم الثالث صادرة عن الوكالات العالمية ·· والنتيجة « تنميط » المواطن فى العـــالم الثالث ·· طبقا للنماذج الفكرية الغربية ·· ومسخ الشخصية القومية ·

برقية احتجاج إلى الرئيس حسنى مبارك

وفى ختام الندوة ، وافق المؤتمرون على ارسال برقية الى الرئيس حسنى مبارك نستنكر فيها اعتداءات أجهزة الأمن المصرية على المواطنين المصريين الذين تظاهروا لمنع احتفال اسرائيلى بالمعبد اليهودى يوم الأربعاء ١٩٨٥/٥/١٥ ، مما يعد انتهـاكا لحق المواطن فى التعبير ·

وبرقية إلى المسئولين السودانيين

كما وافق أعضاء النـدوة على ارســـال برقية الى رئيس المجلس العســـكرى السودانى ورئيس الوزراء السودانى يطالبون فيهـــا بالغاء قانون أمن الدولة لعـام ١٩٧٢ واطلاق حرية الأحزاب مع تقديم التهنئة للشعب السودانى ·

البيان العام
ومشروع توصيات الندوة

مقـــدمة :

انطلاقا من الاحساس العميق ، بالأزمة التى يعيشـها الوطن العربى ويرزح تحت أعبائها المواطن العربى ، والتى تتجسم فى الانتكاسات التى أصـابت مسيرة الأمة العربية ، وتتجسم أيضا فى الاحباط الـذى أحاط بالمواطن العربى من جراء ضياع الأهداف التى عاش لها وناضل من أجلها كثيرا ، وهى الاسـتقلال والتحرر والخروج من دوائر الهيمنة والتبعية ، والحفاظ على الهوية القومية والاصالة الحضارية لهذه الأمة وتحقيق التنمية والتقدم والعدالة الاجتماعية ، وصولا الى تحقيق الوحـدة المنشودة التى تضع الأمة العربية فى مكانها المطلوب والمـأمول .

وانطلاقا من الاحساس أن الخطر قد أحاط بالأمة العربية كلها دون تفريق ، وأن الحصار قد أصبح يضيق فى كل يوم ، وان عوامل الاختراق قد اقتربت من الأعصاب الحساسة فى جسد هـذه الأمة ، من جراء محاولات القـوى الخارجية والامبريالية والصهيونية احتـواء الوطن العربى وفرض الهيمنة والتبعية واستنزاف مقـدراته وطاقاته ، وتفتيت وحدته وكياناته .

وانطلاقا من الايمان ، ان الانسان والمواطن فى هـذه الأمة ، هو الذى دفـع ويدفع ، ثمن هذه التحديات والمخاطر ، من كيانه الانسـانى ، ومن حاضره الـكئيب ومستقبله ومستقبل أبنائه .

فقد عقدت هذه الندوة لتدارس أوضاع حقوق الانسـان فى الوطن العربى ، والتى قامت بالمشاركة بين اتحـاد المحامين العرب والمنظمة العربيـة لحقوق الانسان ، وضمت صفوة من مثقفى هذه الأمة ومناضليها وخبرائها والمهتمين بحقوق الانسـان وكرامته واعتباره ، للحوار الموضوعى الهادىء وصولا الى أرضية وقناعات مشتركة ، تمهد الطريق بمسيرة واعية لحماية الانسان فى هذا الوطن ، واستنفار طاقاته وتجميع هذه الطاقات لمواجهة المخاطر والتحديات التى تعوق مسيرته .

وقد عقدت هذه الندوة فى الفترة من ١٧ مايو سنة ١٩٨٥ حتى ١٩ مايو سنة ١٩٨٥ وقدمت الى الندوة أربعة وثلاثون ورقة وبحثا ودراسة وقد أجمع المشـاركون

على أهمية هذه القضية التى دارت حولها الندوة وخطورة الأوضاع التى تحيط بالوطن العربى ، والتردى الكبير الذى يعيشه المواطن العربى ٠

وقد تأكدت القناعة من جـــديد لدى كافة أعضاء الندوة ان حقوق الانســان الأساسية التى نص عليها فى معظم الدساتير القائمة ونادت بها من قبل الشريعـــة الاسلامية السمحاء والتزمت بتطبيقها قانونا معظم الدول العربية أمام المجتمع الدولى لا تزال تنتهك بدرجات متفاوتة فى مختلف أنحاء الوطن العربى الأمر الذى لا يعتبر فقط تنكرا واستهتارا بتلك المبادىء والالتزامات وانما امعانا فى قهر المواطن العربى وتشتيتا متواصلا لقوى هذه الأمة فى اعلانات وقوانين واتفاقيات حقوق الانسان التى استقرت فى الضمير والوجدان الانسانى المعاصر ٠

وقد استقر الرأى على أن الواجب الملح يقضى ببلورة مظاهر هـــذه الانتهاكات وصور القهر التى تقع ، ووضع الضمانات الفعالة التى تحول دون وقوع هذا القهر والاعتساف ٠

وقد تأكد للجميع على أن قضية حقوق الانســـان ، لا يمكن تناولها بعيدا عن النظم السياسية والدستورية فى الوطن العربى ، بل انها تتأثر بها فى كل الأحوال ٠ كل ذلك فى اطار سياسة اقتصادية واجتماعية تميزت بالتخلف والتبعيـــة وتعميق الفوارق الاجتماعية ٠

ولذلك فان قضية الديمقراطية بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتمـــاعية أصبحت قضية مصير ٠ وان الديمقراطية تعنى المشاركة الفعالة لجماهير هذه الأمة فى اختيار طريقها وتقرير مصيرها ٠

وأيضا فان انهاء حالة الطوارىء بكل صورها والغاء كافة القوانين الاستثنائية المقيدة للحريات قد أصبحت واجبا ملحا ٠

وفى ذات الوقت فان حق المساواة بين المواطنين يوجب انهاء والغاء كافة صـــور العزل والحرمان المدنى والســـياسى واطلاق حرية الجمـــاهير والتيـــارات السياسية والعقائدية فى تكوين أحزابها واطلاق حرية المواطنين فى تكوين نقاباتهم واتحاداتهم وبنائها بالديمقراطية واطلاق حرية النشر والتعبير واصدار الصحف ٠ ومنـــع كل صور الرقابة السابقة واللاحقة عليها ، فكل ذلك قد أصبح واجبا ملحا لا يحتمـــل التأجيل ذلك ولا شك يخلق المناخ المناسب لتحقيق وضمان حقوق الانسان فى الوطن العربى وانطلاقا من كل ذلك يرى المؤتمرون ما يلى :

- ان الدين قوة من قوى التقدم والتحرير واحترام انسانية الانسان واعلاء كرامته ·

- فللانسان حقوق وواجبات نصت عليها الشرائع السماوية يجب فهمها فهما انسانيا وعقلانيا منسجما مع تطور حاجات الأمة العربية الحديثة ·

- المساواة بين الرجل والمرأة مبدأ أساسى يجب التوسع فى تطبيقه فى كل مجالات الحياة السياسية والاجتماعية والادارية والعائلية المتجددة ·

ويؤكد المؤتمرون أن استقلال المؤسسات الدينية عن السلطة التنفيذية شرط أساسى لكى تؤدى هذه المؤسسات دورها المنشود · هذا ومن الضرورى التركيز على ما يلى :

- تأكيد حق المواطن العربى بمحاكمة عادلة نزيهة على يد قضاء مستقل ·

- تحريم التعذيب بكافة أشكاله وكل ظروفه وأسبابه ومعاقبة الموظف أو المحقق الذى يستعمل أى نوع من أنواع الاكراه الجسدى أو النفسى ·

- الغاء المحاكم الاستثنائية والعسكرية واعتماد المحاكم العدلية العادية فى كل الجرائم المنصوص عنها فى قوانين العقوبات وأصول المحاكمات الجزائية وكذلك فى القضايا المدنية ·

- الغاء قوانين الطوارىء وكافة القوانين الاستثنائية التى تساعد الحكام المستبدين فى تعطيل الحريات العامة فى الوطن العربى وتحرم الانسان العربى من العيش بسلام واطمئنان فى حماية القانون والقضاء ·

- لا يجوز توقيف أى شخص الا بمذكرة قضائية مستندة الى دعوى قيد التحقيق العدلى ومتعلقة بجريمة منصوص عليها صراحة فى قانون صادر قبل حصول الجريمة ·

- تعويض كل موقوف تثبت براءته فيما بعد اذ لا يجوز للمواطن الفرد أن يتحمل الأضرار المادية والمعنوية الناجمة عن أخطاء النيابات العامة أو المحققين أو القضاء العدليين ·

وعلى أى حال فبغض النظر عن أية ضمانات يمكن أن ينص عليها فى الدستور

أو فى القانون فقد دلت التجربة المرة فى العالم العربى على قدرة الحكام على تخطيها والتحايل عليها واهدارها وبالتالى فان الضمانات الأساسية لحماية هذه الحقوق واحترامها انما تتمثل فى مبدأ سيادة القانون الذى تحميه القوى الفاعلة والمنظمة والتى تضم كافة الملتزمين بقضايا الأمة من خلال تجمعاتهم النقابية والمهنية والفكرية والشعبية · وبالاضافة الى ذلك يمكن التأكيد على بعض الضمانات الفعالة الأخرى ومن بينها :

١ ـ فيما يتعلق بالقضايا السياسية وجوب انشاء غرف عمليات يتم من خلالها استنفار المحامين للتوجه الى مكان المقبوض عليهم فى الجرائم السياسية فور عملية اجراء القبض كاجراء وقائى للتأكد من عدم تعرضهم لأى مهانة شخصية أو تعذيب ولحماية حقوقهم القانونية ·

٢ ـ استنفار كافة منظمات وجمعيات حقوق الانسان للتدخل على المستويين الوطنى والدولى والاستفادة من النظام الدولى لمنظمات حقوق الانسان لوقف الانتهاكات ·

٣ ـ التدخل لدى الأمم المتحدة من خلال مؤسساتها المعنية بحقوق الانسان بالقاء البيانات من قبل المنظمات العربية التى تتمتع بالصفة الاستشمارية لديها فاضحة انتهاكات أى نظام حكم عربى بالنسبة لحقوق الانسان ·

٤ ـ من خلال التزام أكبر عدد ممكن من رجال الفكر والقانون فى الوطن العربى بالعمل من خلال تنظيماتهم النقابية والمهنية والخيرية والسياسية والشعبية ومطالبة كافة المحامين فى الدول العربية التى صادقت على اتفاقية حقوق الانسان المدنية والسياسية والتى تعاهدت بموجبها بالالتزام الفورى بتطبيق نصوصها بالدفع أمام المحاكم المعنية كلما لزم الأمر بنصوص تلك الاتفاقيات ·

٥ ـ من خلال التزام كافة النقابات المهنية والتجمعات الشعبية بتوقيع أقصى العقوبات المهنية على كل عضو فيها يثبت مساهمته مباشرة أو بطريقة غير مباشرة بعمل أو عون مادى أو مهنوى يؤدى الى انتهاك الانسان ·

حقوق الشعب العربى فى التحرر :

تؤكد الندوة على رفضها القاطع لاتفاقات كامب ديفيد وكل ما ترتب عليها من آثار وما أريد لها من غايات وأهمها عزل مصر عن دورها المركزى فى قيادة حركة التحرر العربى ووحدة الأمة العربية واهداء التحية والاكبار لنضال المقاومة الوطنية

اللبنانية والفلسطينية التى أثبتت من خلال نضالها البطولى فى الجنوب اللبنانى مدى ما تستطيع أن يصل اليه الايمان المقرون بالارادة السياسية الحرة من دحر لقوى الصهيونية العاتية واثبات بطلان أسطورة الجيش الاسرائيلى الذى لا يقهر والتى تمكنت دون تنازل أو اتفاقيات من ضمان انسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضى اللبنانية ٠

يحيى أعضاء الندوة ثورة الشعب السودانى العظيم ضد نظام حكم جعفر نميرى العميل ويرون فى هذه الثورة شعلة أمل للشعوب العربية فى سبيل تأكيد قيم الديمقراطية وحقوق الانسان ورفض التبعية ونهج طريق التحرر والتقدم ويرون أن العين اليقظة الساهرة للشعب السودانى هى الكفيلة للحفاظ على مكتسباته من أن نغتالها قوى الردة ٠

مطالبة قوى الثورة الفلسطينية بالتمسك بميثاق المنظمة والقرارات التى أجمعت عليها بكافة فصائلها والعمل على تأكيد وحدتها الوطنية والمباشرة فى المرحلة الحالية للتركيز على اعادة بنائها الداخلى فى ظل عمل جماعى فلسطينى يعود قادرا على مواصلة النضال فى سبيل تحقيق أهداف الميثاق الوطنى الفلسطينى ، تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى تمارس دورها بعيدا عن وصاية الدول العربية ٠ واذ يحيى فيه أعضاء الندوة نضال الشعب الفلسطينى فى الأرض المحتلة ضد الاحتلال الصهيونى المدعوم بقوى الامبريالية وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية فانهم يدينون انتهاكات حقوق الانسان التى يمارسها العدو الصهيونى ضد شعبنا الفلسطينى فى الأرض المحتلة ويطالبون المجتمع الدولى ليتحمل مسئولياته والتصدى لهذه الانتهاكات ٠

تعزيز حقوق المرأة العربية :

ان المرأة نصف المجتمع ، حيثما وجد مجتمع بشرى على وجه الأرض ٠ فكبت هذا النصف وحرمانه من المشاركة فى بناء المجتمع العربى الجديد ، اهدار لنصف طاقة المجتمع ومن هنا يوصى المؤتمرون ضرورة تعديل قوانين الأحوال الشخصية العربية بما يؤكد حقوق المرأة ويضمن دورها الفعال فى نهضة المجتمع وتقدمه بما يتوافق مع المواثيق الدولية ، كحقوق الانسان وقرارات مؤتمر المرأة العربية والافريقية الذى انعقد فى القاهرة فى اطار لجنة المرأة باتحاد المحامين العرب ٠

فيما يتعلق بحرية الرأى والتعبير والنشر والصحافة :

يوصى المجتمعون فى ندوة أوضاع حقوق الانسان فى الوطن العربى :

أولا : يوصى المجتمعون بضرورة الاعتراف بحرية اصدار الصحف واطلاق هذه الحرية بغير توقف على ترخيص سابق ، وتضييق معنى الاخطار الى مجرد الاعلام عن الصحيفة ، والا يشترط فى الاصدار الا الشروط القانونية فى المواطن كامل الأهلية دون تقيد ذلك بقيود مالية · كما يوصون بأهمية تعديل كل قوانين المطبوعات العربية التى تقيد حرية اصدار الصحف ·

ثانيا : الغاء كافة القوانين المقيدة للحرية ، وحرية التعبير والنشر ، ومراجعة القوانين الجنائية المتصلة بجرائم النشر والصحافة بما يكفل تأكيد هذه الحريات ·

ثالثا : كفالة حق التعبير وحرية الرأى دون رقابة سابقا ، وتحريم التعطيل الادارى للصحف والغاء النص على مصادرتها أو الشروع فيه الا باجراء مسبب من السلطة القضائية وفى حالة الضرورة المطلقة ·

والمطالبة بالغاء ملكية الدولة واحتكارها لوسائل الاعلام ، والدعوة الى تعدد الملكية وتنوعها وتشجيع الشركات المساهمة والملكية التعاونية وملكية الأحزاب للصحف ·

رابعا : حماية حق التنظيم النقابى للصحفيين والاعلاميين ، وكفالة الحق الديمقراطى فى الانشاء والنشاط ، والحفاظ على استقلالية التنظيم النقابى ·

خامسا : الاعتراف بحق المواطن فى الاعلام بأن يحصل كل مواطن على معرفة كاملة بالمعلومات وقدر عادل من الأفكار والأنباء الموضوعية والمحايدة ، وتأكيد هذا الحق الجديد من حقوق الانسان العربى ·

سادسا : الغاء قانون الصحافة ـ فى جمهورية مصر العربية ـ سبتمبر ١٩٨٠ ، وخاصة المواد الخاصة بملكية الدولة للصحف القومية ، وتحويل هذه الملكية الى تعاونيات ، والغاء المجلس الأعلى للصحافة ، والغاء كافة القوانين المقيدة لحرية التعبير والنشر والمخالفة لنصوص دستور ١٩٧١ · وكفالة حق التعبير للرأى والرأى الآخر فى كافة وسائل الاعلام المسموعة والمرئية ·

ويدعو المجتمعون اتحاد المحامين العرب والمنظمة العربية لحقوق الانسان واتحاد الصحفيين العرب والاتحادات والمنظمات الصحفية العربية لاقامة ندوة متخصصة لبحث ودراسة ومناقشة كافة الدساتير والتشريعات الصحفية العربية ·

ـ دراسة أوضاع الصحافة العربية الصادرة خارج الوطن العربى وكشف سلبيات الملكية الكبيرة وتأثيرها على حرية الصحافة ·

سابعا : في مجال تدريس حقوق الانسان :

١ ـ ضرورة تدريس مادة حقوق الانسان فى الكليات الجامعية والمعاهد العلمية الأخرى مع الأخذ فى الاعتبار نوعية التخصصات المختلفة ٠

٢ ـ ضرورة اهتمام الكليات الجامعية والمعاهد العلمية بتوجيه الدراسات العليا نحو تعميق البحث فى قضايا حقوق الانسان ٠ وأن تكون رسالات الماجستير والدكتوراه وقاعات البحث منصبة على هذه القضايا ٠

٣ ـ أن يؤخذ فى الاعتبار عند تدريس قضايا حقوق الانسان جوانبه المختلفة الفلسفية والدينية والتاريخية ، الاجتماعية ، الاقتصادية ، القانونية ٠ وضرورة التركيز على أوضاع حقوق الانسان العربى من خلال الممارسات والانتهاكات ومختلف الضمانات ٠

٤ ـ تشجيع انشاء جمعيات وروابط علمية لحقوق الانسان بين الطلاب وتقوم هذه الجمعيات بعقد الندوات بين الطلبة والأساتذة ٠

٥ ـ أن يتم تدريس حقوق الانسان بطريقة لا تستند الى مجرد صيغ تقليدية وانما تستعرض وتحلل مختلف المساهمات التاريخية لشعوب العالم فيما يتعلق بحقوق الانسان وبصفة خاصة تلك التى لها علاقة مع مشكلات العالم المعاصر كحق الشعوب فى تقرير مصيرها وحقوق سكان الأراضى المحتلة وادانة التمييز العنصرى والاستغلال بكافة صوره وعلى ألا تقتصر هذه الدراسات على حقوق الانسان فى وقت السلم فقط بل يجب أن تشمل أيضا حقوقه فى حالة النزاعات المسلحة وفق أحكام القانون الدولى الانسانى ٠

ثامنا : توصيات اجرائية :

١ ـ يوصى المؤتمرون مركز الأبحاث والدراسات القانونية باتحاد المحامين العرب باجراء دراسات ميدانية عن أوضاع المسجونين فى السجون العربية ونشر التقارير عنها على أوسع نطاق ٠

٢ ـ يوصى المؤتمرون المركز المذكور بالاعداد لتشكيل لجنة تكون مهمتها الدراسة المسحية للتشريعات العربية لبيان النصوص المخالفة لمواثيق حقوق الانسان فيها والاعلان عنها مع عقد ندوات لدراسة الممارسات الفعلية ضد حقوق الانسان فى

كل من الدول العربية مع تخصيص جلسات لأوضاع المرأة والأقليات العربية والدينية .

٣ ـ يوصى المؤتمرون اتحاد المحامين العرب والمنظمة العربية لحقوق الانسان بالعمل على وجه السرعة على انشاء محكمة عربية دائمة لحقوق الانسان فى الوطن العربى تحاكم مرتكبى جرائم انتهاكات حقوق الانسان وبهذه المناسبة يحيى المؤتمرون وفد المنظمة العربية لحقوق الانسان واتحاد المحامين العرب الذى أوفد الى السودان لوقف محاكمات الرأى والتعبير والذى تكون من المرحوم الأستاذ محمد المسمارى والأستاذ عادل عيد والأستاذ فهمى ناشد .

٤ ـ يطالب أعضاء الندوة بنشر أعمالها وتوزيعها على أوسع نطاق ممكن .

٥ ـ يوصى ممثلو المنظمات والهيئات العربية المعنية بحقوق الانسان والمشاركة فى الندوة العمل على تخصيص يوم للاحتفال بذكرى شهداء الرأى والعقيدة فى الوطن العربى .



ندوة أوضاع حقوق الإنسان العربى
... فى الصحف العربية

مؤتمر كبير لحقوق الانسان العربى

كتب الأستاذ احمد بهـــاء الدين فى « يوميات » بتاريخ ١٩٨٥/٥/١٧ يقول :

ينعقد اليوم فى القاهرة مؤتمر كبـير لحقوق الانسان العربى ٠

ومن حق القاهرة أن تعتز بأن فيهـا جوا ديمقراطيا يسمح لمثل هذا المؤتمر أن ينعقد فيها ٠

وقد كنت آخذ على حركة الدفاع عن حقوق الانسان فى العالم العربى أنها تتجه الى « الاكاديمية » لا الى رفع أصابع الاتهام وتوجيهها الى أعداء حقوق الانسان صراحة ، ولكن الواقع اننا لا يمكن ان نلوم المثقفين على أنهم يستخدمون السلاح الذى يعرفونه وهو الثقافة ، فى هذه المعركة ، ولا يمكن أن نطالبهم بحمل المدافع الرشاشة ٠٠ رغم أن اغتيال المثقف والمفكر والكاتب صار أمرا مألوفا فى عالمنا العربى ٠

ويوم يصبح هنـــاك رأى عـام قوى ومنظم ، وله قوة ضغط ، ينضم الى ماينادى به المثقفون ، سوف يتغير الموقف ، وكـل تغير فى العالم سبقت فيه « الدعوة » ثم جاء بعدها « العمل » ٠

وللنشاط الفكرى للمدافعين عن حقوق الانسان فى العالم العربى ، منذ اجتمع عدد قليل منا فى قرية تونسية قبل سنوات ، اهمية اخرى كبيرة : لأن أعداء حقوق الانسان ليسوا من أصحاب السلطان فقط ، ولـكن من حملة الاقلام أيضا ، الذين يرددون كلمات ساذجة تخدع الجماهير ٠

فعندما كتبت مهاجما اعدام النميرى ـ مثلا ـ لداعية مسالم بمحاكمة صورية ، أيام نصب النميرى نفسه أميرا للمسلمين ومفتيا فى شئون الدين ، رد من قال : ان حقوق الاسلام قبل حقوق الانسان !

ولم يدر انه بذلك قد وضع الاسلام ضد حقوق الانسان ، وافترض امكان قيام التعارض بينهمـــا ، فى حـين أن القراءة المستنيرة للاســـلام ، بعيدا عن « خطف » المعلومات وركوب الموجات ، يعرف أن أعظم ما يزهر به الاســـلام هو احترامه لحقـوق الانسان ، بل وتسجيله لها ، قبل أن تعرف الانسانية هذه الكلمات ، وقبل أن يخطر على البـــال أن تكون قوانين ، وحقـــوقا وواجبات ٠

وفى جدول أعمال المؤتمر الذى يبدأ صباح اليوم فى القاهرة ، ويحضره المهتمون من كل أنحاء العـــالم العربى ، أبحـــاث مخصصة لهذا الموضوع ، الاسلام وحقـوق الانسان !

لعل بعض مدعى العلم أن يجدوا وقتا لقراءة شىء منها ! ٠

احمد بهاء الدين

ندوة حول حقوق الانسان العربى

وكتب الاستاذ جلال عيسى فى الاخبار يوم ١٧/٥/١٩٨٥ خبرا يقول :

تبدأ اليوم ندوة أوضاع حقوق الانسان فى العالم العربى التى ينظمها اتحاد المحامين العرب بالاشتراك مع المنظمة العربية لحقوق الانسان ، تستمر الندوة ثلاثة أيام ويحضرها عدد كبير من نقباء المحامين فى الوطن العربى والمفكرين العرب والمعنيين بحقوق الانسان ٠

الى جانب ممثلى روابط وجمعيات حقوق الانسان فى الوطن العربى ومركز حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية ، كما يحضرها ممثلو عدد من المنظمات الدولية كمنظمة العفو الدولية ورابطة الحقوقيين الديمقراطيين ٠ صرح بذلك فاروق أبو عيسى أمين عام اتحاد المحامين العرب ٠

واضاف انه تم توجيه الدعوة الى قيادات الاحزاب المصرية ونقباء النقابات المهنية ويتحدث فى جلسة الافتتاح فتحى رضوان رئيس المنظمة العربية لحقوق الانسان وأحمد الخواجه رئيس اتحادالمحامين العرب ونقيب مصر والدكتور ابراهيم بدوى ممثل مركز حقوق الانسان بالأمم المتحدة والدكتور محمود مصطفى نائب رئيس الجمعية الدولية لقانون العقوبات ، واحمد حمروش رئيس منظمة التضامن الآسيوى الافريقى وفهمى ناشد نائب رئيس اتحاد المحامين الأفارقة وجوستان كتاب رئيس لجنة القانون من أجل الانسان بالضفة الغربية وفاروق أبو يحيى من اتحاد المحامين العرب ٠

عقد جلسات حتى مساء الاحد عن الضمانات القانونية لحقوق الانسان ويرأسها الدكتور محمد مصطفى وتتضمن الضمانات العملية لحقوق الانسان والاعتقال التحفظى والاوضاع الانتخابية وضمانات الحماية من التعذيب ومقررا هذه الجلسة صبرى مبدى والدكتور مهدى الحافظ ٠

وجلسة عن الاسلام وحقوق الانسان يرأسها الدكتور خير الدين حسيب والمقرران الدكتور على ياسين هلال والدكتور على سليمان فضل الله كما تعقد جلسة ثانية عن نفس الموضوع يرأسها أحمد الخواجه والمقرران الدكتورة عفاف محفوظ والدكتور قاسم الخطاط وجلسة عن حقوق الانسان فى فلسطين المحتلة ويرأسها أحمد صدقى الدجانى وجلسة عن بعض القضايا النظرية لحقوق الانسان ويرأسها محمد ابراهيم كامل والمقرران الدكتور محمد دويدار واحسان الكيالى كما تتضمن الندوة جلسة حوار عن حرية الصحافة والتعبير والنشر يرأسها محمد الساعد الصالح والمقرران جلال عارف وعبد العزيز عارف ويشارك فيها كامل زهيرى رئيس اتحاد الصحفيين العرب ونقيب الصحفيين المصريين السابق والدكتور جعفر عبد السلام والدكتورة عواطف عبد الرحمن ومن بين أعمال الندوة جلسة خاصة بتدريس حقوق الانسان فى الجامعات العربية ويرأسها عبد الرحمن اليوسفى والمقرران الدكتور الطاهر لبيب والدكتور عاطف البنا ويشارك فيها الدكتور محمود مصطفى والدكتور مفيد شهاب والدكتور جعفر عبد السلام والدكتور ماهر عبد الهادى والدكتور صابر الديب ٠

وتعقد الجلسة الختامية مساء الأحد ٠

واحتبس صوت الأستاذ الكبير

وفى ١٩/٥/١٩٨٥ كتب الاستاذ احمد بهاء الدين فى « يوميات » الأهرام يقول :

لن أحاول طبعا أن ألخص هنا الكلمة التى افتتح بها أستاذنا الكبير فتحى رضوان ندوة حقوق الانسان المنعقدة حاليا فى القاهرة .. فالاستاذ فتحى رضوان آخر « الخطباء » فى عالمنا العربى فى هذا الزمان، الذى تكسرت فيه اللغة العربية المعبرة ، الأخاذة ، من سوء تدريس اللغة فى المدارس ، ومن عدم اهتمام المتحدثين بالبلاغة ، ومن شيوع لغة التليفزيون بين الناس .. الى آخره .

ولكنه فى كلمات قليلة رسم صورة لعدم التكافؤ بين القلة من المؤمنين بحقوق الانسان ، الذين ليس لديهم الا أقلامهم وحناجرهم وبين « الترسانات » التى يملكها خصوم حقوق الانسان ، سواء ترسانة أسلحة القمع والقهر ، أو ترسانة القوانين، أو ترسانة أجهزة الاعلام والتشويش .

وفى كلمات قليلة طالب خطباء المساجد ورجال الدين أن يشرحوا للناس حقوق الانسان ، فلا دين ولا شريعة ولا عقيدة ما لم نضع حقوق الانسان فى مكانها الصحيح الذى رسمه لها الدين والشريعة والعقائد التى استهدفت أول ما استهدفت تحقيق انسانية الانسان وكرامته من براثن عصور الجاهلية والظلام .

وطالب بأن تضع وزارات التربية فى العالم العربى مادة حقوق الانسان فى برامج التعليم ، حتى يشب الافراد على الوعى بأن حقوقه كانسان ، أمر مقدس ، يخفق له قلبه كما يخفق قلبه لعقيدته ، ولوطنه ، ولأمته .

ورغم كثافة الظلام فى العالم العربى ، وقهر حقوق الانسان تحت شتى العناوين، فقد رأى الاستاذ فتحى رضوان أن هناك أكثر من بصيص نور يدعو الى الامل ، ومنها انعقاد هذا المؤتمر فى القاهرة ، بعد أن جاء وقت كنا نبحث فيه عن مكان لعقد مثل هذا المؤتمر العربى فى جنيف ، أو فى قبرص .. حيث عقدنا بالفعل ندوة عن الديمقراطية فى العالم العربى ، يوم لم نجد مدينة عربية تتسع لمثل هذا المؤتمر .

واحتبس صوت الاستاذ الكبير واغرورقت عيناه وهو يذكر الشهيدة « سناء المحيدلى » كبصيص آخر من النور !!



برقية احتجاج من أعضاء ندوة حقوق الانسان
الى رئيس الجمهورية بسبب اعتداءات
قوات الأمن على المتظاهرين

ونشرت « الشعب » فى صفحتها الأولى عن ندوة أوضاع حقوق الانسان العرسى ، خبرا جاء فيه :

أرسل أعضاء ندوة أوضاع حقوق الانسان فى الوطن العربى الذى عقد فى القاهرة ، الاسبوع الماضى ، برقية احتجاج يوم الاحد الماضى الى رئيس الجمهورية وذلك بسبب الاعتداء السافر من جانب قوات الامن المصرية على الشباب المصرى والعربى الذى تظاهر احتجاجا على احتفال اسرائيل بقيامها فى المعبد اليهودى بشارع عدلى بالقاهرة ·

وقد اعتبر أعضاء المؤتمر ان ما حدث من اعتداءات واعتقالات يعتبر ماسا بحرية الانسان وحقوقه الخاصة التى يمنحها له الدستور ·

وقد نظم ندوة حقوق الانسان فى الوطن العربى المنظمة العربية لحقوق الانسان التى يرأسها الاستاذ فتحى رضوان بالاشتراك مع اتحاد المحامين العرب ·

ولقد شارك فى هذه الندوة عدد كبير من الشخصيات العامة والسياسية ورجال القانون وأساتذة الجامعات من بينهم أحمد الخواجه رئيس اتحاد المحامين العرب · وابراهيم بدوى ممثل مركز حقوق الانسان بالأمم المتحدة وجمال الصورانى ممثل منظمة التحرير الفلسطينية والدكتور محمود محمود مصطفى نائب رئيس الجمعية الدولية لقانون العقوبات ، وفهمى ناشد ممثل اتحاد المحامين الافارقة والخضر صالح حمزة ممثل منظمة تضامن الشعوب الافريقية الآسيوية وفاروق أبو عيسى أمين اتحاد المحامين العرب وكامل زهيرى ووحيد رأفت وجلال عارف والدكتور عواطف عبد الرحمن والدكتورة نوال السعداوى والدكتور يوسف ادريس والدكتور ميلاد حنا وقد شارك من قيادات حزب العمل فى هذه الندوة الدكتور بكر القبانى الذى قدم بحثا حول الحريات العامة فى ظل حالة الطوارىء ومحمد أبو الفضل الجيزاوى الذى قدم بحثا حول الاوضاع الانتخابية فى جمهورية مصر العربية ·

وتناولت الندوة فى جلساتها العديد من الموضوعات والمناقشات الهامة من أبرزها حرية الصحافة والتعبير والنشر ·

وطالب الحاضرون بأن تلغى التراخيص المسبقة لاصدار الصحف وعدم اغلاق الصحف بالطرق الادارية ، والغاء قانون الطوارىء وقانون الانتخابات ·

والجدير بالذكر أن أعضاء المؤتمر قد أرسلوا برقية الى رئيس الوزراء السودانى ورئيس المجلس العسكرى السودانى يطالبون فيها بالغاء قانون أمن الدولة لعام ١٩٧٣ واطلاق حرية الاحزاب مع تقديم التهنئة للشعب السودانى ·

مطالبة عربية بانشاء محاكم لحقوق الانسان

وتحت عنوان « مطالبة عربية بانشاء محاكم لحقوق الانسان » قالت « الأهالى ، فى ١٩٨٥/٥/٢٢ فى صفحتها الأولى :

أرسلت ندوة أوضاع حقوق الانسان فى الوطن العربى التى نظمها اتحاد المحامين العرب بالاشتراك مع المنظمة العربية لحقوق الانسان فى ختام أعمالها مساء الاحد بالقاهرة برقية الى الرئيس مبارك تستنكر فيها اعتداءات أجهزة الأمن على المواطنين الذين تظاهروا لمنع احتفال اسرائيلى بالمعبد اليهودى يوم الأربعاء الماضى مما يعد انتهاكا لحقوق المواطن فى التعبير وقررت الندوة ارسال برقية الى المسئولين السودانيين تطالبهم بالحفاظ على ثورة الشعب السودانى الحر والغاء القوانين المقيدة للحرية والتى حضرها ممثلو عشر دول عربية كما أكدت توصيات الندوة :

على تجريم التعذيب بكافة أشكاله وكل ظروفه وأسبابه ومعاقبة الموظف أو المحقق الذى يستعمل أى نوع من أنواع الاكراه الجسدى أو النفسى وحق المواطن العربى فى محاكمة عادلة ونزيهة على يد قضاء مستقل .

وطالبت الندوة الغاء قوانين الطوارئ وكافة القوانين الاستثنائية التى تساعد الحكام فى تعطيل الحريات العامة فى الوطن العربى وتحرم الانسان من العيش بسلام واطمئنان والغاء المحاكم الاستثنائية والعسكرية واعتماد المحاكم العادية فى كل الجرائم المنصوص عنها فى القانون .

وطالبت الندوة بانشاء محكمة عربية دائمة لحقوق الانسان .

كما طالبت بالغاء القوانين المقيدة لحرية الرأى والصحافة واطلاق حرية اصدار الصحف وقيام الاحزاب وحماية وكفالة الحق الديمقراطى للتنظيم النقابى للصحفيين والاعلاميين والغاء قانون الصحافة المصرى الصادر فى ١٩٨٠ كما طالبت بتدريس مادة حقوق الانسان فى جميع كليات الحقوق بالوطن العربى .

من برنامج العمل ضد التعذيب :

ينبغى على أعلى سلطة رسمية فى كل قطر ابداء المعارضة الشديدة والفعالة لظاهرة التعذيب . كما يجب على هذه السلطة التأكيد على السلطات الأمنية وعلى الأشخاص العاملين بها موقفها الأدبى والرادع من وقائع التعذيب التى لن يتم التسامح معها تحت أى ظرف من الظروف .

وفى ١٩٨٥/٥/٢٢ نشرت الجمهورية تحقيقا بقلم سمية احمد تحت عنوان :

أول تجمع عربى فى القاهرة منذ سنوات لمناقشة أوضاع حقوق الانسان العربى

تقول :

لعل الكثيرين لا يذكرون محاكمات برتراند راسل الفيلسوف الانجليزى فى الستينيات لمجرمى حرب فيتنام ، فعلى مدى ثلاثة أيام شهدت القاهرة أول ندوة عربية تناقش أوضاع حقوق الانسان العربى - وخرجت الندوة بأول توصية من نوعها فى عالمنا العربى وهى انشاء محكمة عربية دائمة لحقوق الانسان فى الوطن العربى تحاكم مرتكبى جرائم انتهاكات حقوق الانسان من الحكام العرب .

وشارك فى الندوة التى نظمها اتحاد المحامين العرب والمنظمة العربية لحقوق الانسان حوالى ١٤٠ شخصية عربيةومصرية من المهتمين بحقوقالانسان وممثلى الروابط الخاصة بحقوق الانسان فى الوطن العربى وممثلى نقابات المحامين فى الدول العربية .

وقد أكدتهذه الندوة التى تعد الاولى فى العالم العربى أهمية انشاء المنظمة العربية لحقوق الانسان والتى يرأسها فتحى رضوان فى هذه المرحلة فى حياة وطننا العربى .

وكانت الندوة اعادة لوجه مصر العربى .. حيث لم تشهد القاهرة منذ سنوات كثيرة مثل هذا التجمع العربى لنخبة من المثقفين وأساتذة الجامعات والمحامين العرب .

وشارك فى الندوة فتحى رضوان رئيس المنظمة العربية وأحمد الخواجة نقيب المحامين المصريين ورئيس اتحاد المحامين العرب وفاروق أبو عيسى أمين عام اتحاد المحامين العرب ومحمد ابراهيم كامل وزير الخارجية السابق والدكتور سعد الدين ابراهيم نائب رئيس المنظمة العربية .

وناقشت الندوة ٣٤ بحثا عن حقوق الانسان فى الشريعة الاسلامية والضمانات القانونية لحقوق الانسان وحرية الصحافة والتعبير والنشر بالاضافة الى الابحاث الخاصة بحقوق الانسان فى فلسطين المحتلة وتجربة تطبيق الشريعة الاسلامية فى السودان وبعض القضايا النظرية لحقوق الانسان فى الوطن العربى .

وشارك فى الندوة أيضا ممثلو مركز حقوق الانسان بالأمم المتحدة ومنظمة التحرير الفلسطينية والجمعية الدوليةلقانون العقوبات واتحاد المحامين الأفارقة ومنظمة التضامن الافريقية الآسيوية .

وكانت الندوة وانعقادها فى القاهرة كما قال رئيس المنظمة العربية لحقوق الانسان - فتحى رضوان - تأكيدا على احترام مصر لحقوق الانسان وانها ما زالت الرائدة والقدوة للأمة العربية فى هذا المجال فقد كان من المستحيل أن تعقد مثل هذه الندوة فى أى عاصمة عربية أخرى غير القاهرة ولعل وجود مقر للمنظمة نفسها فى

القاهرة منذ أعوام ذليل آخر على سعة صدر مصر بعد أن ظلت المنظمة لفترة تبحث عن دولة تكون مقرا لها ولم تجد وكان التفكير في اختيار دولة أوروبية مثل قبرص لتكون مقرا للمنظمة بعد أن تعذر اختيار مقر في أى بلد عربى ٠٠ الى أن تم ذلك فى القاهرة التى أصبحت مقرا للمنظمة ٠

ومن الطريف أن مصر كما هى دائما القدوة فى حماية حقوق الانسان العربى وتحقيق الاهداف العربية الا أنها أيضا كانت القدوة كما يقول الدكتور محمود محمود مصطفى نائب الجمعية الدولية لقانون العقوبات فى كافة القوانين المقيدة للحريات مثل قوانين العيب والاشتباه والطوارئ وغيرها من القوانين الاستثنائية والتى اقتبستها منها كافة الدول العربية ! ٠

الشريعة الاسلامية والقانون الدولى

ومن أهم الابحاث فى الندوة مجموعة الابحاث التى تناقش حقوق الانسان فى الاسلام ومقارنتها بالنصوص المتفق عليها فى القانون الدولى مؤكدة سبق الاسلام في اعلان تلك الحقوق بمفاهيمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وبضماناتها الكاملة مثل حق المساواة وحق الانسان فى التعليم والعمل والملكية وحرية العقيدة واحترامها وكفالة الاسلام لحقوق غير المسلمين ٠٠ وأيضا حق المسلم فى الاجتهاد وحرية الرأى والتعبير والتى أولاها القرآن اهتماما كبيرا حيث حض الناس على التفكير وتحكيم العقل وحرية الرأى ٠٠ وحرية الاعتقاد والتدين حيث كفل الاسلام حرية الاعتقاد لغير المسلمين وتعايش معهم المجتمع الاسلامى فالاسلام ضد الاكراه على التدين ٠

وتضمنت الابحاث أيضا وجهة نظر الشريعة الاسلامية فى مقاومة الطغيان وحق مقاومته ومقارنة ذلك بما ورد فى الفكر السياسى والقانونى الوضعى واشكال صور وممارسة هذا الحق ٠

الحقوق الاقتصادية للانسان

كان البحث الذى قدمه الدكتور حسين نجم الدين أستاذ الاقتصاد بجامعة الزقازيق عن ـ الحاجات الاساسية كحق من حقوق الانسان الاقتصادية وكان من أهم النتائج التى توصل لها هو تواضع مستوى اشباع الحاجات الاساسية للمواطنين العرب بالمقارنة للمستوى فى الدول المتقدمة ٠٠ فبينما يبلغ نصيب الفرد من الدخل القومى فى مصر ٦٥٠ دولارا وفى اليمن ٤٦٠ دولارا والسودان ٣٨٠ دولارا ٠٠ نجد أن أقل دخل للفرد فى الدول المتقدمة وهو فى ايرلندا يبلغ ٥٢٣٠ دولارا سنويا ٠

أيضا توصل البحث الى عدم ظهور أى علامات تقدم يساهم فى تضييق الفجوة بين مستوى اشباع الحاجات الاساسية فى هذه الدول ومستوى اشباعها فى الدول المتقدمة ٠

وفى نهاية بحثه دعا الدكتور نجم الدين الى ضرورة تكثيف الجهد من خلال محاولات تطبيق نظام اقتصادى دولى جديد وعلى زيادة المساعدات المقدمة من الدول المتقدمة والمنظمات الدولية للدول المتخلفة بما يتناسب مع مستويات الدخل القومى بالدول المتقدمة من ناحية ومع احتياجات

التنمية الحقيقيـــة فى الدول المتخلفـة من الناحية الاخرى ٠

تدريس حقوق الانسان بالجامعات

وناقشت الندوة بعض الجوانب الخاصة بتدريس حقوق الانسان بكليات الحقوق فى الوطن العربى والتى قدمها الدكتور محمـد رضا الديب بحقوق عين شمس على أن تكون مادة مستقلة يدرسها الطـلاب فى السنة الثالثة حيث يجب أن تشتمل على الحقـوق المنصوص عليهـا بالوثائق العـالمية مثل الاعلان العـالمى لحقوق الانسـان ٠٠ وألا تقتصر على الجانب النظرى بل يجب أن تمتد الى الجانب التطبيقى وهـو كيفيـة تطبيق وتفسير هـذه الحقوق فى الدول الغربيـة والشرقية ٠٠ وأيضا دراسة مقارنة عن حقوق الانسان فى الشريعة الاسلامية وحقوقه فى القانون الدولى ٠٠ ويطالب الدكتور رضـا أيضا باعتبارها مادة أساسية فى الدراسات العليا حيث تدرس فعلا فى بعض الجامعـات المصرية ولكن بشكل اختيارى باعتبـارها مادة غير اجبارية ٠

قانون الأحوال الشخصية اللبنانية

وكان البحث الوحيد الذى تعلق بحق المرأة من خـلال نقد لقانون الاحـوال الشخصية اللبنـانية البحث الـذى قدمه الدكتور محمد ميشالى الغريب حيث لخص فيه التفرقة فى قوانين الاحوال الشخصية لـكل طائفة فى لبنـان وحالات التمييز الصارخة فى كل هذه القوانين بين الرجل والمرأة سواء فى الزواج أو الطلاق والميراث والأهلية وأيضا العمل وتحديد النسل ٠

وطالب بضرورة تحقيق المسـاواة الـكاملة بين المرأة والرجل فيمـا يتعلق بقوانين الاحوال الشخصية وأيضا بتوحيد التشريعات الخاصـة بالأحـوال الشخصية اللبنانية فى قانون واحـد لـكل اللبنانيين بدلا من القوانين الطائفية الموجودة ٠

التوصيات الختامية

وقد خرجت الندوة بعـدة توصيات أهمها تعميق الممارسـة الديمقراطية وحـق المساواة للمـواطنين العرب بابعـادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والغـاء كافة القوانين الاستثنائية وكافة صور العزل السياسى وحق المواطنين فى تكوين نقاباتهم واتحاداتهم واطلاق حرية التعبـير والنشر واصدار الصحف ومنع كل صـور الرقابة السابقة واللاحقة ٠

المناخ الديموقراطى فى مصر

وأشادت الندوة بالمنـاخ الديمقراطى الذى تتمتع به مصر وقطعت فيـه شوطا كبيرا ٠

وأكدت أهميـة الدين كقوة من قوى التقدم والتحرير واحترام انسانية الانسان واعلاء كرامته ٠٠ فللانسان حقوق وواجبات نصت عليها الشرائع السماوية يجب فهمها فهما انسانيا وعقلانيا منسجما مع تطـور حاجات الأمة العربية الحديثة ٠

وأكدت ان المساواة بين الرجل والمرأة مبدأ أساسى يجب التوسع فى تطبيقه فى كل مجالات الحياة السياسية والاجتماعية والعائلية ·

وطالبت الندوة بضرورة استقلال المؤسسات الدينية عن السلطة التنفيذية ·

حقوق المرأة

وأوصى المؤتمر بضرورة تعديل قوانين الاحوال الشخصية العربية بما يؤكد حقوق المرأة ويضمن دورها الفعال فى نهضة المجتمع وتقدمه بما يتوافق مع المواثيق الدولية كحقوق الانسان وقرارات مؤتمر المرأة العربية والافريقية ·

حرية اصدار الصحف

وفيما يتعلق بحرية الرأى والتعبير والصحافة أوصت الندوة بضرورة الاعتراف بحرية اصدار الصحف واطلاقها بحيث لا يشترط فى الاصدار الا الشروط القانونية فى المواطن كامل الاهلية ·· وأيضا تعديل كل قوانين المطبوعات العربية التى تقيد حرية اصدار الصحف والاعتراف بحق كل مواطن عربى فى الاعلام وأن يحصل على معرفة كاملة بالمعلومات والافكار والانباء الموضوعية المحايدة وتأكيد هذا الحق من حقوق الانسان باعتباره حقا اجتماعيا ضروريا ···

وفى مجال تدريس حقوق الانسان أوصت الندوة بضرورة تدريس مادة حقوق الانسان فى الكليات والجامعات العربية وتعميق البحث فى قضايا حقوق الانسان وأن تكون رسالات الماجستير والدكتوراه منصبة على هذه القضايا مع الاخذ بجوانبها المختلفة الفلسفية والدينية والتاريخية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية مع التركيز على أوضاع حقوق الانسان العربى من خلال الممارسات والانتهاكات وحق الشعوب فى تقرير مصيرها وخاصة حقوق سكان الاراضى المحتلة ·

المخالفات لحقوق الانسان

وأوصت الندوة أيضا بتشكيل لجنة لعمل دراسة مسحية للتشريعات العربية لبيان النصوص المخالفة لمواثيق حقوق الانسان فيها والاعلان عنها وأيضا عقد ندوات لدراسة الممارسات الفعلية ضد حقوق الانسان فى الوطن العربى وتخصيص جلسات لاوضاع المرأة والاقليات العربية والدينية ·

ووجهت الندوة التحية لوفد المنظمة والاتحاد الذى أوفد الى السودان قبل الثورة لوقف محاكمات الرأى والتعبير ·

ووجه أعضاء الندوة التحية لثورة الشعب السودانى حيث يرون فيها شعلة أمل للشعوب العربية فى سبيل تأكيد قيم الديمقراطية وحقوق الانسان ·

كما وجهوا التحية لنضال المقاومة اللبنانية والفلسطينية التى أثبتت من خلال نضالها البطولى فى الجنوب اللبنانى بطلان أسطورة الجيش الاسرائيلى الذى لا يقهر ·

وحدة منظمة التحرير

وطالب أعضاء المؤتمر قوى الثورة الفلسطينية التمسك بميثاق المنظمة

والقرارات التى أجمعت عليها كافة فصائلها والعمل على وحدتها الوطنية فى المرحلة الحالية للتركيز على اعادة بنائها الداخلى فى ظل عمل جماعى فلسطينى قادر على مواصلة النضال فى سبيل تحقيق أهداف الميثاق الوطنى الفلسطينى تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى لتمارس دورها بعيدا عن وصاية الدول العربية .

ووجه أيضا أعضاء الندوة التحية لنضال الشعب الفلسطينى فى الارض المحتلة ضد الاحتلال الاسرائيلى وأدانوا انتهاكات اسرائيل لحقوق الانسان ضد السكان الفلسطينيين داخل الارض المحتلة وطالبوا المجتمع الدولى بتحمل مسئولياته والتصدى لهذه الانتهاكات .

ما كشفت عنه الأبحاث والمناقشات

وفى ٢٣ مايو ١٩٨٥ كتب الاستاذ السيد زهرة فى الأهرام يقول :

عقد فى القاهرة فى الفترة من ١٧-١٩ مايو الحالى مؤتمر « أوضاع حقوق الانسان فى الوطن العربى » ، نظمته المنظمة العربية لحقوق الانسان واتحاد المحامين العرب ، وحضره عدد كبير من المفكرين ورجال القانون العرب ، وقدم فيه أربعة وثلاثون بحثا .

وقد كشفت الابحاث والمناقشات التى شهدها المؤتمر عن عدد من الامور الهامة ، أهمها ما يلى :

●● ان حقوق الانسان العربى مهدرة فى معظم الدول العربية ، حيث قوانين الطوارئ وترسانات القوانين الاستثنائية المقيدة للحريات ، وحيث لا تقر هذه الدول بحق كافة القوى والاتجاهات الفكرية والسياسية فى التعبير والتنظيم ، وحيث ملاحقة المعارضين لنظم الحكم القائمة قاعدة عامة ، وحيث تعذيب المعتقلين السياسيين أمرا شائعا فى معظم هذه الدول .

ان هناك خلافا كبيرا فى النظر الى العلاقة بين الاسلام وحقوق الانسان . وقد ظهر من المناقشات ان ثمة اتجاهين ، الأول، يرى ألا تناقض على الاطلاق بين الاسلام وحقوق الانسان ، وأن تطبيق الشريعة الاسلامية يضمن تحقيق هذه الحقوق ، والثانى ، يرى انه لا ضمان لتحقيق حقوق الانسان فى حال تطبيق الشريعة فى مجالات مثل حقوق المرأة ، وحق الرأى والتعدد الفكرى ، وحقوق الاقليات .. الخ ، وان ما حدث فى البلاد التى طبقت الشريعة بالفعل مثل السودان خير دليل على ذلك . ومن ثم ، فمن الأسلم فصل الدين عن الدولة .

ان حرية الصحافة مفتقدة فى كثير من الدول العربية ، حيث الدولة هى المالكة للصحف ولا يسمح بحرية اصدارها ، وحيث توجد عديد من قوانين المطبوعات التى تقيد حق النشر والتعبير ، وحيث الصحف « القومية » هى صحف لا تعبر الا عن الحكومة والحزب الحاكم .

وفى نهاية أعمال المؤتمر ، أصدر عددا كبيرا من التوصيات بالغاء حالة الطوارئ وكافة القوانين الاستثنائية فى الدول العربية ، واطلاق حرية الجماهير والاتجاهات والتيارات الفكرية فى تكوين أحزابهم ونقاباتهم ، واطلاق حرية اصدار الصحف وتعديل قوانين المطبوعات والغاء ملكية الدولة للصحف ، والغاء قانون الصحافة فى مصر والقوانين المشابهة فى الدول

العربية ، والغاء المجلس الاعلى للصحافة ، والتأكيد على استقلالية السلطات الدينيةعن السلطة التنفيذية حتى تؤدى دورها المنشود ، ومعاقبة أى موظف يمارس العنف وتعذيب المواطنين ، وتطبيق المساواة بين المرأة والرجل فى جميع مجالات الحياة وتصحيح حقوق المرأة وقوانين الاحوال الشخصية بما يتواءم مع قرارات الأمم المتحدة ، وتدريس حقوق الانسان فى الجامعات ، واعداد دراسة ميدانية عن أوضاع المسجونين فى السجون العربية ، وانشاء محكمة عربية دائمة لحقوق الانسان فى الوطن العربى ·

ولا شك أن مجرد عقد المؤتمر والمناقشات التى دارت فيه حول مختلف جوانب قضية حقوق الانسان العربى هو فى حد ذاته عمل هام ويشدد من هذه الاهمية ، انعقاده لاول مرة فى بلد عربى « مصر » بعد أن كانت مثل هذه المؤتمرات لا تجد عاصمة عربية على استعداد لاستضافتها على انه من المهم الآن أن تتابع المنظمة العربية لحقوق الانسان واتحاد المحامين العرب وكافة المنظمات المعنية بالموضوع تنفيذ هذه التوصيات ، وأن تمارس ضغوطا متصلة على الحكومات العربية لوقف انتهاكاتها الدائمة لحقوق الانسان ·

الشيخ والأستاذة وحقوق المرأة

وتحت عنوان « الشيخ والأستاذة وحقوق المرأة » كتب الدكتور سعد الدين ابراهيم فى الجمهورية بتاريخ ١٩٨٥/٥/٢٥ :

شهدت القاهرة فى الاسبوع الماضى ندوة عن أوضاع حقوق الانسان فى الوطن العربى ، تحت رعاية المنظمة العربية لحقوق الانسان واتحاد المحامين العرب وقد سيطرت على أجواء الندوة ثلاثة موضوعات هى : حرية التعبير والتنظيم السياسى فى مواجهة الطغيان المستشرى فى معظم أقطار الوطن العربى ، والوسائل الكفيلة بمناهضة التعذيب فى المعتقلات والسجون العربية ، وحقوق المرأة العربية ·

وقد استشهد المشاركون فى الندوة ، وهم نحو مائتين من المفكرين والاساتذة والفقهاء ورجال القانون والاعلام ، بما حدث فى السودان فى الآونة الاخيرة بخصوص الموضوع الاول ·

كما دار حوار ساخن حول حقوق المرأة ، استشهد فيه المتحاورون بقانون الاحوال الشخصية فى مصر ، وهو القانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩ ، والذى الغته المحكمة الدستورية لاعتبارات شكلية وليس لأسباب مضمونية فالقانون المذكور صدر بمرسوم جمهورى فى أثناء عطلة مجلس الشعب ، وهو حق يجيزه الدستور لرئيس الجمهورية فى حالات الضرورة القصوى التى لا تحتمل الانتظار الى أن يعود مجلس الشعب من عطلته الصيفية ·

وقد رأت المحكمة أن رئيس الجمهورية (الرئيس الراحل أنور السادات) قد أساء استخدام هذا الحق ، حيث لم تكن هناك ظروف ملحة تقتضى اصدار القانون فى ذلك الوقت ، وحيث كان يمكن الانتظار عدة أسابيع الى أن يعود مجلس الشعب الى الانعقاد فى دورته العادية ·

حديث الشيخ

ورغم ان المحكمة الدستورية ـ كما قلنا ـ قضت بعدم دستورية القانون لذلك السبب الاجرائي أو الشكلي ، فان القرار أثار صخبا عاليا ، وأجج مشاعر حادة بين الكثيرين فبعض رجال الدين اعتبروا قرار المحكمة الدستورية انتصارا كبيرا ، بينما اعتبرته معظم النساء وكثير من الرجال انتكاسا خطيرا .

وربما يذكر القرار ان القانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩ كان قد استحدث عدة مواد أدخلها على قانون الاحوال الشخصية القديم الذى كان قد صدر قبل ذلك بنصف قرن (١٩٢٩) . من ذلك انه جعل من حق الزوجة الاولى أن تعلم اذا اقترن زوجها بزوجة ثانية ، وأعطاها الحق فى أن تطلب الطلاق فى تلك الحالة على أساس وقوع ضرر مادى ومعنوى ونفسى عليها . كما أجاز القانون للزوجة المطلقة ، اذا كان أطفالها القصر فى حضانتها ، حق الاحتفاظ بمسكن العائلة دون الزوج .

وكان من المشاركين فى الندوة المذكورة الشيخ زكريا البرى ، وهو وزير سابق للأوقاف وأستاذ للشريعة وقد اعتبر الشيخ الغاء القانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩ « انتصارا للاسلام » على من حاولوا تحريفه أو النيل منه . كما اعتبر الشيخ ذلك الالغاء بشيرا لتطبيق الشريعة فى كل جوانب الحياة المصرية فالغاء القانون ـ فى نظر فضيلته ـ هو بمثابة رد اعتبار لا للاسلام فحسب ، بل للرجل المسلم أيضا الذى كاد يحوله القانون ٤٤ الى « امرأة » حيث سلبه حقه الشرعى فى أن يتزوج كما يريد « مثنى وثلاث ورباع » .

حديث الأستاذة

وقد أثارت هذه الملاحظات من فضيلة الشيخ زكريا البرى حفيظة معظم النساء المشاركات فى ندوة حقوق الانسان فى الوطن العربى ، ومعهن عدد غير قليل من الرجال وتحدثت باسمهن الدكتورة عفاف محفوظ أستاذة القانون بجامعة حلوان وعبرت فى حديثها عن ألمها من حديث فضيلة الشيخ ، وغضبها من موقفه السابق واللاحق من القانون المذكور . وأكدت على النقاط التالية :

* ان القانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩ قد تم اعداده بواسطة مجموعة من فقهاء الشريعة . الذين لا يقلون علما وتفقها فى الاسلام عن فضيلة الشيخ زكريا البرى ، ومن بينهم شيخ الازهر فى ذلك الوقت . وان المدارس الفقهية متعددة ، ولا يمكن لأى منها أن يدعى احتكاره « للحقيقة الاسلامية » .

* ان القانون المذكور كان خطوة متواضعة فى طريق انصاف المرأة المسلمة فى مصر بعد قرون طويلة من الانحطاط والاستغلال .

* ان فضيلة الشيخ زكريا البرى كان وزيرا للاوقاف ومستشارا دينيا للرئيس الراحل أنور السادات عندما أصدر القانون المذكور ، ومع ذلك لم يعارض ، ولم يكتب كلمة واحدة ضده ، ولم يستقل من الوزارة احتجاجا على صدور القانون ، وان معارضته لم تظهر الا بعد وفاة الرئيس وخروج فضيلته من الوزارة .

* ان القانون ٤٤ لم « يحول الرجال الى نساء » ولم يصادر حقهم فى الزواج مثنى وثلاث ورباع ، وكل ما فعله هو أن يرتب بعض المسئوليات المشروعة عند استخدام هذا الحق ... وان « الرجولة »

ليس معيارها استغلال النساء ، أو اخضاعهن بقوة القانون ، أو انتهاك حقوقهن الانسانية ·

الاسلام وحقوق الانسان

وقد دار سجال بين وجهتى النظر هاتين ، شارك فيه عدد من الرجال والنساء · ولكن الامر لم يقتصر على حقوق المرأة وقانون الاحوال الشخصية ، بل تعداه ليشمل الموقف من حقوق الانسان والحريات الاساسية عامة بين الاسلام والمواثيق الدولية الوضعية ، وفى مقدمتها الاعلان العالمى لحقوق الانسان ، الذى أصدرته الأمم المتحدة عام ١٩٤٨ ، وكان ممثلو التيار الاسلامى فى الندوة أنفسهم منقسمين حول هذه النقطة · فمنهم من رأى انه لا تعارض بين الاسلام ـ وهو دين الحرية ـ وبين الميثاق العالمى ·

وليس هنا مجال تفصيل الحجج والأسانيد التشريعية والفقهية التى قدمها كل فريق لتدعيم وجهة نظره ولكن الأهم هو أن الحوار قد دار دون ارهاب فكرى أو ابتزاز دينى ·

وقد طالب عدد من المشاركين علماء الدين أن يجتهدوا فى اظهار وبلورة الوجه الانسانى الكامن فى روح الاسلام وجوهره، وأن التحدى الحقيقى أمام هؤلاء العلماء الافاضل أن يجدوا صياغات مقنعة تكفل حق المسلمين فى مقاومة الطغيان لا مهادنته أو تبريره أو التستر عليه ، وتحفظ حق النساء المسلمات وكرامتهن من الاستغلال أو الامتهان ، وتؤكد حق غير المسلمين فى المجتمع الاسلامى فى المواطنة الكاملة غير المنقوصة فاذا استجاب هؤلاء العلماء الأفاضل للتحدى ، فان الحوار حول حقوق الانسان فى الاسلام سيتقدم خطوات واسعة الى الأمام ، وسيخرج من الدائرة اللفظية المفرغة التى يدور فيها الآن · وأهم من ذلك ستكون تلك الاستجابة ـ اذا تمت ـ هى الحل الأمثل للمواءمة بين الأصالة والمعاصرة·

مصر ودورها القيادى فى التنوير والتحذير والتحديث

وفى تاريخ ١٩٨٥/٥/٢٥ كتب الاستاذ صلاح الدين حافظ فى الأهرام :

فى هدوء « مشوب بالحذر » وفى ظل تكاسل اعلامى واضح ، انعقدت بالقاهرة وانفضت واحدة من أهم الندوات العربية حيث جاء الى قلب العروبة النابض ، ورئتها الديمقراطية الحية ، عدد من المفكرين والمهنيين والأكاديميين من معظم الدول العربية ، وعدد آخر من الشهود الدوليين ، ليشاركوا فى « ندوة أوضاع حقوق الانسان فى الوطن العربى » التى نظمها اتحاد المحامين العرب والمنظمة العربية لحقوق الانسان ··

ولقد طرحت فى هذه الندوة ، أوراق عمل وأبحاث تزيد على الثلاثين وتداول الحديث والحوار ، رجال لهم كلمتهم المسموعة ومواقفهم الواثقة ·· لكن الصوت انحبس معتقلا بلا تهمة ثابتة ، داخل جدران صلدة وخلف أبواب موصدة ، وكأنما كل ما قيل خطر لا يجب أن يهدد اذن المواطن ، ولا يؤذى مشاعره الرقيقة ·

القضية ببساطة كانت قضية القضايا

التى شغلت العالم كله ، وما زالت منذ أن أصدر المجتمع الدولى الاعلان العالمى لحقوق الانسان فى عام ١٩٤٨ ، وكان لصدر دور مرموق وجهد محمود فى بلورة مبادئه الرئيسية واعداد صياغته التاريخية .. واذا كانت قضية حقوق الانسان ومحاربة وسائل انتهاكها قد أصبحت منذ ذلك التاريخ وفى ظل تزايد سلطة الاجراءات على حساب الحريات العامة والخاصة قضية تشغل بال العالم كله الا انها أصبحت فى العالم الثالث - والوطن العربى فى مقدمته - كالمحرمات التى يمثل التعامل معها جريمة لا تغتفر !! ذلك ان بعض نظمنا العربية تعتبر حقوق الانسان مقصورة على حقها هى فى حكم الانسان وتنظر الى الحرية باعتبارها حريتها المطلقة فى التحكم فى رقاب العباد الذين لسوء حظهم سقطوا تحت سطوتها المطلقة !!

***

ومن المفارقات الغريبة حقا ان القصة الحديثة أو المحاولة الاخيرة لاحياء الاحساس العربى العام بقضية حقوق الانسان تعانى خلال العامين الاخيرين مطاردة رسمية منظمة فى كل - أو على الاقل فى معظم - العواصم العربية .. حيث يتحدث الجميع وتنص كل الدساتير وتصرخ كل الميكروفونات دفاعا عن الحرية والديموقراطية وحقوق الانسان وتنديدا بانتهاكات هذه الحقوق .. بشرط رئيسى هو أن تكون هذه الانتهاكات بعيدا عنها ، وبشرط ألا يتحدث أحد عما يحدث من انتهاكات داخل الدولة التى تسلط اعلامها ضد الآخرين فتتهمهم بخرق القوانين وحرق الدساتير وانتهاك الحقوق !! أما هى فمبرأة من كل هذا .

لكن .. مجموعة صغيرة من المفكرين والسياسيين من مختلف الاتجاهات الفكرية والسياسية بدأت قبل عامين جهودا حثيثة لعقد ندوة حول « أزمة الديموقراطية فى الوطن العربى » .. فبحثت عن دولة ، أو عاصمة ، أو بقعة صغيرة حتى فى قلب الصحراء العربية المهجورة ، تستضيف هذه الندوة ، فاذا بالرفض يأتى جوابا حازما وردا قاطعا .. حينئذ قرر المنظمون ، أن يهاجروا بقضيتهم هذه الشائكة ، الى مكان أجنبى محايد .. وهكذا وجدنا أنفسنا نلتقى فى جزيرة « قبرص » نبحث أزمة الديموقراطية العربية ، بعيدا عن المطاردات العربية ، وهروبا من المدافع والالغام والمحاذير العربية !

ومن هذه الندوة المصغرة والرائدة ، تأسست المنظمة العربية لحقوق الانسان واختارت القاهرة مقرا لها - أيضا بعد أن رفض الجميع قبولها - وشكلت هيئة قيادتها التى تضم عناصر عربية بارزة هدفها الدفاع المنتظم عن حقوق الانسان فى الوطن العربى .. وليس هدفها الوصول الى الحكم . وللمرة الثالثة حاولت المنظمة العربية لحقوق الانسان بالتعاون مع اتحاد المحامين العرب ، طرق أبواب عواصم عربية كثيرة لتعقد فى واحدة منها ندوة أوضاع حقوق الانسان فى الوطن العربى .. وكالمنتظر جاء الرد الثابت بالرفض التام .. فعادت الى القاهرة ، التى رحبت واستضافت ، كما قال أمين عام اتحاد المحامين العرب ، باعتبارها قلب العروبة النابض .

***

وليس الهدف من عقد هذه الندوة ، والندوات المماثلة ، السقوط فى حب العزلة ، ولا المحاصرة داخل جدران صلدة ، لكن الهدف هو اطلاع الرأى العام العربى ، على حقوقه الأساسية ، وفضح انتهاكات حقوق الانسان فى نفس الوقت .. الهدف

هو تحريك وحشد الرأى العام ، فى حملة مستمرة دفاعا عن الحقوق والحريات العامة والخاصة ، التى نص عليها الشرع السماوى، وأثبتته كل الدساتير العربية ، وان كانت لا تمارس كما يجب ، بل هى ظلت نصوصا جامدة ، معتقلة بين دفتى كتاب ضخم ، اسمه الدستور يقسم الجميع على احترامه !

الهدف ·· هو الخروج بهذه النصوص الى الحياة العملية واليومية ، ليدرك المواطن، حقوقه القانونية ، ويدافع عنها فى مواجهة موجات الاستلاب المنظم ·· وليعرف المواطن أن حقه فى الاعتقاد والتعبير والتنظيم والعمل والهجرة والتنقل والاتصال والاعلام ، هو من الحقوق الرئيسية ، التى يجب عليه أن يصونها بفكره وسلوكه ،قبل أن ينتظر من الحاكم أن يحفظها له ·

الهدف ·· هو أن يقوى المواطن الفرد الحر المستنير العارف لحقوقه ، فى مواجهة الحاكم الفرد المطلق السلطة ·· أن تقوى المؤسسات الدستورية والتنظيمات الجماهيرية الشرعية ، فى مواجهة السلطة الفردية ، التى صارت للأسف هى وحدها القابضة على كل شىء فى العالم الثالث ، مع استثناءات قليلة ··أن تقوى الديموقراطية فى مواجهة الديكتاتورية ·· أن تتحول مواد الدستور « المجمدة » الى كائنات حية تتفاعل مع هموم المواطن واهتماماته ، فلم يعد كافيا للمواطن العربى، أن ينعم بدستور وقانون، لا يطبق الا بمفهوم احادى النظرة يحقق صالح الحاكم ، حتى على حساب المواطن !

وأحسب ، أن الفرصة الحالية مهياة تماما ، لنشر هذه الروح ، وتدعيمها فى الشارع العربى ·· خاصة اذا انطلقت صادقة قوية من مصر قلب العروبة النابض، ومحور أى تحرك عربى فعال ، ونموذج الجذب لأى تجمع عربى ··ولحسن الحظ فان مصر الآن ، تشهد انطلاقة ديموقراطية يعترف بها العدو قبل الصديق ·· تقلق البعض لأنها تهدد سلطاتهم الفردية المطلقة، لكنها تبشر الجميع بشروق شمس الديموقراطية على « الشرق المتخلف الديكتاتورى » كما يصفه الغرب !

وحرى بمصر ـ حكومة وشعبا ـ أن تتبنى « الصرخة المطاردة » والمطالبة باحترام حقوق الانسان واطلاق الحريات فى الوطن العربى ، على أساس انها تعيش بحبوحة ديموقراطية ، وتمضى فى ترسيخها عبر الاحزاب والمؤسسات والمنظمات والنقابات الجماهيرية ، فتفرض بذلك خطا حضاريا وفكرا انسانيا وقوميا ، لتحديث الواقع العربى ، الذى يئن بالفرقة والشتات والاضطهاد والفتن الفكرية والطائفية والمذهبية ··

وأحسب أيضا أن مصر بهذا، لا تزايد على أحد ، ولا تعادى أحدا ، لكنها تمارس دورها القيادى عربيا واقليميا وعالميا ·· ذلك الدور الذى مارسته من قبل ، وعليها أن تعود الى ممارسته اليوم ·· دور التنوير والتحديث والتحرير والتطوير ·

ثورة السودان تاكيد للديموقراطية والفلسطينيون مطالبون بتوحيد صفوفهم

ونشرت صحيفة « الشرق الأوسط » فى ١٩٨٥/٥/٢١ :

القاهرة ـ مكتب « الشرق الأوسط»:

أعربت ندوة حقوق الانسان العربى فى القاهرة عن تعاطفها وتقديرها لما حدث فى السودان ، ووجهت التحية لثورة السادس من ابريل ضد نظام حكم جعفر نميرى لما فى ذلك من تاكيد للديمقراطية وحقوق الانسان فى السودان ·

كما طالب الاعضاء فى التوصيات النهائية لاعمال ندوة حقوق الانسان العربى قوى الثورة الفلسطينية التمسك بقرارات المنظمة والتاكيد على وحدتها الوطنية فى المرحلة الحالية فى ظل العمل الجماعى من أجل مواصلة النضال مؤكدين على رفضهم لاتفاقيات كامب ديفيد وما ترتب عنها من عزل مصر عن الوطن العربى ·

ودعا الاعضاء الى انشاء محكمة عربية دائمة لحقوق الانسان العربى تحاكم مرتكبى جرائم انتهاك الحريات والغاء قوانين الطوارىء والقوانين الاستثنائية والمحاكم العسكرية مع التزام النقابات المهنية والتجمعات الشعبية بتوقيع أقصى العقوبات على كل عضو يثبت انتهاكه لحقوق الانسان ·

وكانت المنظمة العربية لحقوق الانسان قد عقدت ندوة بالقاهرة بالاشتراك مع اتحاد المحامين العرب بين ١٧ و١٩ الشهر الحالى وكان موضوعها أوضاع حقوق الانسان فى الوطن العربى ·

الغاء القوانين الاستثنائية والمحاكم العسكرية والتصدى للانتهاكات فى الأرض المحتلة

ونشرت جريدة القبس فى ١٩٨٥/٥/٢١ :

انتهت أمس اجتماعات الندوة التى عقدتها المنظمة العربية لحقوق الانسان بالقاهرة حول حقوق الانسان العربى وشارك فيها نحو ٣٠٠ من الكتاب ورجال الفكر والمحامين واساتذة الجامعات والصحافيين والمهتمين بقضايا الرأى والحريات ·

وناقشت الندوة على مدى ثلاثة أيام ٣٤ دراسة حول حقوق الانسان فى الشريعة الاسلامية والدساتير والقوانين وانتهاكات هذه الحقوق فى الوطن العربى والارض المحتلة ·

وقد أصدرت الندوة بيانا أشار الى انه انطلاقا من الاحساس العميق بالازمة التى يعيشها الوطن العربى والتى تتمثل فى الانتكاسات التى أصابت مسيرة الأمة العربية وانطلاقا من الحرص على دعم قضايا الاستقلال والتحرر والخروج من التبعية والحفاظ على الهوية العربية ووصولا الى تحقيق الوحدة العربية المنشودة · وأجمع

الحاضرون بالندوة على خطورة الاوضاع فى الوطن العربى وان حقوق الانسان التى نص عليها فى معظم الدساتير ونادت بها الشريعة الاسلامية والتزمت بها الدول العربية أمام المجتمع الدولى لا تزال تنتهك فى كل الاقطار العربية . وان المواطن العربى يدفع ثمن كل هذا ولذلك فان حصول المواطن العربى على حقوقه كاملة أصبح واجبا لا يحتمل المساومة لتحقيق التقدم والوحدة .

كما أصدرت الندوة عددا من التوصيات المهمة فى مجال حقوق الانسان العربى أهمها الغاء حالة الطوارىء والغاء كافة القوانين الاستثنائية المقيدة للحريات والغاء كافة قوانين العزل المدنى والسياسى واطلاق حرية الجماهير فى تكوين الاحزاب واصدار الصحف . وكانت أهم توصيات الندوة هى الدعوة لانشاء محكمة عربية دائمة لحقوق الانسان العربى لمحاكمة مرتكبى جرائم انتهاكات حقوق الانسان والغاء كافة المحاكم العسكرية والاستثنائية والاعتماد على المحاكم القضائية فقط وتأكيد حق المواطن العربى فى المثول أمام القضاء المستقل وضرورة استقلال المؤسسات الدينية عن السلطة التنفيذية لتؤدى دورها المنشود وضرورة المساواة بين المرأة والرجل فى كل مجالات الحياة وان المرأة نصف المجتمع ولا يمكن اهدار طاقاتها وضرورة تعديل قوانين الاحوال الشخصية بما يؤكد حقوق المرأة ودورها الفعال فى نهضة المجتمع بما يتوافق مع طبيعة القوانين الدولية .

وأوصت الندوة بالغاء كافة القوانين الاستثنائية التى تمكن الحكام المستبدين من استبدادهم وتحرم المواطن العربى من العيش فى سلام وان الضمانات الاساسية لاحترام حقوق الانسان هى سيادة القانون وانه فيما يتعلق بالقضايا السياسية فتؤكد الندوة فى توصياتها على ضرورة وجود غرف عمليات للمحامين فور اجراء القبض على أى مواطن فى القضايا السياسية لتتولى التأكد من عدم تعرضه لأى مهانة .

وأوصت الندوة بضرورة أن يعمل رجال الفكر العربى من خلال منظماتهم على حقوق الإنسان وكذلك أن تلتزم النقابات المهنية بتوقيع أقصى العقوبات على كل عضو فيها يثبت انه يؤدى عملا يؤدى الى انتهاك حقوق الانسان .

حقوق الشعب العربى

وفى مجال حقوق الشعب العربى فى التحرر أكدت الندوة فى توصياتها على رفضها لاتفاقات كامب ديفيد وما ترتب عليها من عزل مصر عن الوطن العربى . ووجهت الندوة التحية والتأييد للمقاومة العربية فى جنوب لبنان كما دعت قوى الثورة الفلسطينية للتمسك بقرارات المنظمة والتأكيد على وحدتها الوطنية فى المرحلة الحالية فى ظل عمل اجمالى لمواجهة العدو ومواصلة النضال كما وجهت الندوة التحية للشعب الفلسطينى ونضاله ضد الاحتلال الاسرائيلى وقوى الامبريالية وعلى راسها الولايات المتحدة الامريكية . وأدانت الندوة انتهاك اسرائيل لحقوق الانسان فى الارض المحتلة وطالبت المجتمع الدولى بالتصدى لهذه الانتهاكات .

وأكدت الندوة على حقوق المرأة العربية ومساواتها بالرجل وان ذلك مبدأ أساسى لابد من تطبيقه فى كل المجالات وضرورة تعديل قوانين الاحوال الشخصية بما يؤكد حقوق المرأة ويؤكد دورها فى نهضة المجتمع .

كما أوصت الندوة بحرية اصدار الصحف والغاء كافة القوانين المقيدة للحرية وحرية الرأى والتعبير والنشر ومراجعة كافة القوانين المتصلة بجرائم النشر والمطبوعات وكفالة حق التعبير وحرية الرأى والغاء النص على جواز مصادرتها الا باجراء مسبب من السلطة القضائية وفى حالات الضرورة.

وفى نهاية توصيات الندوة طالبت بضرورة تدريس مادة حقوق الانسان فى كليات الحقوق والجامعات والمعاهد العلمية فى الوطن العربى .

تحية لثورة شعب السودان

ومن أهم ما جاء فى توصيات ندوة أوضاع حقوق الانسان العربى فى مجال حقه فى التحرر هو توجيه أعضاء الندوة التحية الى ثورة الشعب السودانى ضد نظام حكم جعفر نميرى وان أعضاء الندوة يرون فى هذه الثورة شعلة أمل للشعوب العربية للتأكيد على حقها فى الديمقراطية وللتأكيد على حقوق الانسان فى رفض التبعية وممارسته حرية الرأى والتعبير فى ديمقراطية واحساس بالأمن والأمان .

وكانت ندوة أوضاع حقوق الانسان العربى التى عقدت بالقاهرة على مدى ثلاثة أيام فى جلسات صباحية ومسائية قد عقدت جلساتها برئاسة الاستاذ فتحى رضوان رئيس المنظمة العربية لحقوق الانسان والوزير المصرى الأسبق وأحد أقطاب الحياة السياسية فى مصر كما شارك فى الندوة وادارة الجلسات الاستاذ فاروق أبو عيسى الامين العام لاتحاد المحامين العرب ووزير خارجية السودان الأسبق والدكتور سعد الدين ابراهيم الاستاذ بالجامعة الامريكية بالقاهرة وأمين عام المنظمة العربية لحقوق الانسان وكذلك الدكتور نور فرحات رئيس مركز الابحاث والدراسات القانونية باتحاد المحامين العرب والذى أشرف على اعداد الدراسات والابحاث الخاصة بالندوة كما تحدث فى افتتاح الندوة السفير حسن بدوى ممثل لجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة وأكد على أن الأمم المتحدة ترعى حقوق الانسان فى العالم وتؤكد عليها كما تحدث فى الجلسة الافتتاحية أسامة ثراب ممثل منظمة التحرير الفلسطينية وفهمى ناشد رئيس اتحاد الحقوقيين الأفارقة والخضر الطيب ممثل المؤتمر الآسيوى الأفريقى .

قانون صيانة كرامة الفرد

وكتبت منى مكرم عبيد فى صحيفة الوفد بتاريخ ١٩٨٥/٥/٣٠ :

صدق مجلس الوزراء الايطالى فى الاسبوع الماضى على قانون يصون كرامة الفرد فى حالة اعتقاله لأى سبب من الاسباب . ويعرف مشروع القانون باسم صيانة كرامة الاشخاص الخاضعين لتدابير مقيدة للحرية .. وبالتالى لا يسمح بتكبيل المعتقل بالسلاسل الحديدية الا اذا اقتضت أسباب الأمن ذلك . كذلك سيحرم استخدام أساليب القهر الشخصية الاخرى.

ولا شك أن هذا دليل على أن الاتجاه المعاصر يذهب الى أن حتى اذا كانت حقوق الانسان تتضمن بعض المبادىء والقيم الراسخة غير أن التطور البشرى والاوضاع

الراهنة في عالم يتسم بالعنف والقهر الاجتماعي والسياسي والاقتصادي يفرض اضافة مستمرة لعناصر وقيم جديدة يثرى بها التراث الانساني سعيا الى ضمان سعادة الانسان وخير البشرية . فان كافة الحقوق قد استمدت وجودها من مبدأ أساسي واحد هو اسهامها في تحقيق رفاهية الانسان وصون كرامته .

هذا يقودنا الى استعراض بعض ملامح المؤتمر الذى عقد في القاهرة في الفترة من ١٧ ـ ١٩ مايو الحالي عن أوضاع حقوق الانسان في الوطن العربي ، والذى نظمته العربية لحقوق الانسان واتحاد المحامين العرب . وتعتبر الندوة في حد ذاتها وانعقادها في القاهرة والمناقشات التي دارت حول مختلف جوانب حقوق الانسان العربي . حدثا فريدا في عالمنا العربي وتأكيدا على احترام مصر لحقوق الانسان فضلا عن التأكيد ان مصر ما زالت القدوة للأمة العربية في هذا المجال .

ومن أهم الأبحاث في الندوة مجموعة الأبحاث التي تناولت موضوعات حرية التعبير والتنظيم السياسي في مواجهة الطغيان المستشرى في معظم أقطار الوطن العربي ، والوسائل الكفيلة بمناهضة التعذيب في المعتقلات ، والسجون وحقوق المرأة العربية .

وقد شهدت الجلسة التي ناقشت حرية الصحافة حوارا ساخنا حيث لم تقتصر على حرية الصحافة والتعبير بل تعدته لتشمل الموقف من الحريات الأساسية عامة ، والعقبات التي عطلت تطور الديمقراطية بشتى صورها في جميع الأقطار العربية . ومن أهم تلك العقبات التي كشفت عنها هذه المناقشات ما يلي :

● احتكار الحكومات العربية لوسائل الاعلام والاتصال .

حيث لا يوجد في معظم أنحاء العالم العربي الا صحافة رسمية أو شبه رسمية، وكذلك الاذاعات والتليفزيون جميعها في خدمة السياسة الرسمية .

● طبيعة المواد الاعلامية التي تروجها وسائل الاعلام العربية والتي يغلب عليها طابع التخلف والنظرة القطرية المحدودة ومصادرة الرأى الآخر وعدم الاعتراف بوجوده ، فضلا عن غلبة النغمة العاطفية والابتعاد عن الأساليب العقلانية الواقعية.

● أزمة النخبة المثقفة والمتعلمة في العالم العربي فهي تتأرجح بين خطرين أولهما القهر السياسي والاجتماعي حيث يلاحظ بوجه عام ان الحكام العرب يعتبرون أى نقد موجه للحكومات على انه موجه للأمة كلها ومن ثم فأى معارضة حقيقية سرعان ما يقضى عليها ولو باستخدام العنف . وثانيهما محاولات استيعاب أو احتواء المفكرين والكتاب من جانب الأنظمة العربية

والواقع ان العالم العربي لم يشهد صحافة تمثل مختلف الاتجاهات السياسية والاجتماعية الا في الفترة التي سبقت الحصول على الاستقلال . وفي هذا المجال أشارت البحوث أيضا الى الدور البارز الذى قامت به الصحافة العربية أثناء مرحلة النضال الوطني ، حيث نجحت في ارساء مجموعة من التقاليد الديمقراطية من خلال الممارسات العديدة التي قامت بها في مواجهة السلطات الاستعمارية والحكومات المتواطئة معها . وقد اختلف تماما هذا الدور الذى تقوم به الصحافة العربية بعد الحصول على الاستقلال اذ التزمت معظم الصحف العربية

بموقف حكوماتها ، ويتلخص هذا الموقف في استخدام وسائل الاعلام والاتصال العربية كأدوات في يد السلطة وذلك للقيام بدور الشرح والتفسير والتأييد لقرارات السلطة أكثر من كونها أداة لتوجيه النقد والاسهام في اعادة تشكيل العقل العربي بصورة بناءة وايجابية .

لذلك أوصت الندوة بضرورة الاعتراف بحرية اصدار الصحف وتعديل قوانين المطبوعات والغاء ملكية الدولة للصحف . وفي المجالات الأخرى أوصت الندوة بالغاء حالة الطوارئ، وكافة القوانين الاستثنائية واطلاق حرية الجماهير والاتجاهات الفكرية في تكوين أحزابهم ونقاباتهم وتطبيق المساواة بين الرجل والمرأة في جميع مجالات الحياة وتأكيد حق غير المسلمين في المواطنة الكاملة غير المنقوصة ، ومعاقبة أي موظف يمارس العنف وتعذيب المواطنين وانشاء محكمة عربية دائمة لحقوق الانسان .

لذلك انه من المهم الآن أن تمارس كافة المنظمات والأحزاب المعنية بالموضوع ضغوطا متصلة على الحكومات العربية حتى يصبح الحق فوق الحكومة وليس السلطة فوق الحكومة .

حقوق الانسان في الاسلام

ونشرت الشعب ١٩٨٥/٥/٢٨ عرضا لبحث الدكتور محمد عمارة في ندوة أوضاع حقوق الانسان العربي جاء فيه :

● في الندوة التي انعقدت في القاهرة الأسبوع الماضي لتدارس أوضاع حقوق الانسان في وطننا العربي ، قدم الباحث المدقق الدكتور محمد عمارة بحثه هذا الذي يؤكد فيه أن حقوق الانسان جاءت في الاسلام ضرورات واجبة للمسلم قبل أن تكون حقوقا فيما تعارف عليه الناس في عالمنا المعاصر بمواثيق حقوق الانسان الدولية .

ان الدكتور محمد عمارة يبدأ بحثه هذا بسؤال يطرحه المسلم عن ذلك « السياج الفكري » الذي يستطيع المسلم باقامته حماية « الحقوق الانسانية » التي تكفل له تحقيق جوهر انسانيته ؟

البعض يرى ان هذا السؤال لا محل له ، وان الاسلام – دين الفطرة – قد كفل – بداهة – حقوق البشر كضرورات فطرية للانسان ، وفيه ما يقدم هذا « السياج الفكري » للمسلم .

لكن الدكتور محمد عمارة يؤكد رغم اتفاقه مع هذا الرأي ان أمر الحقوق الانسانية يحيط به بعض من النصاب والغموض من حكام البلاد الاسلامية الذين لبسوا عباءة الدين والحكم الاسلامي قناعا وغطاء لجورهم وصنوف استبدادهم بالانسان في أوطانهم ، وكيف تشكل ممارساتهم أقصى العداء لحقوق الانسان المسلم ، ونصبح في هذه الحالة أمام حال كأنه الواقع الاسلامي المرتبط بفكرة «الطابع الشمولي» للدولة الاسلامية . وكأنه يفترض أن يكون هذا الأسلوب في الحكم – بسبب طابعه الشمولي – هو الوجه المعادل للنظم « التعددية » !

ويرى الدكتور محمد عمارة ان الذين يروجون لهذه الفكرة ويبررون لنظم الحكم فى بعض البلاد الاسلامية انما هم غافلون ـ جهلا أو عمدا ـ عن ان الطابع الشمولى فى الدولة الاسلامية ـ عندما يعقد التوازن بين المصالح المتناقضة ـ انما يتوخى المبدأ الأول للشريعة الاسلامية وهو « العدل » الذى لا يترك الضعفاء فريسة للأقوياء ان أبا بكر رضى الله عنه يقول (القوى فيكم ضعيف عندى حتى آخذ الحق منه .. والضعيف فيكم قوى عندى حتى آخذ الحق له) .

لقد شاع فى عالمنا ان عهد الانسان بالمواثيق والشرائع التى بلورت حقوق الانسان قد بدأ بفكر الثورة الفرنسية التى بدأت أحداثها فى عام ١٧٨٩ م ان فكر الثورة الفرنسية قد أشار الى « حقوق الانسان» فى الحرية والأمن وسيادة الشعب كمصدر للسلطات فى المجتمع ، وسيادة القانون والمساواة بين جميع المواطنين ، وقد نصت مواثيق عصبة الأمم عام ١٩٢٠ ، ثم ميثاق الأمم المتحدة عام ١٩٤٥ على هذه المعانى حتى صدر الاعلان العالمى لحقوق الانسان فى ديسمبر ١٩٤٨ .

ان الدكتور محمد عمارة يقبل هذه الحقائق التاريخية فيما يمضى فقط «التاريخ الأوروبى » لحقوق الانسان . ولكن ماذا عن الفكر والشرائع التى عرفتها حضارات قديمة وكثيرة ـ غير أوروبية ـ عن حقوق الانسان ؟!

لقد سبق الاسلام الى التقنين فى مجال « حقوق الانسان » ومن أسف ان الكتابات التى أرادت اثبات هذه الحقيقة التاريخية المصنفة قد تبنت المصطلح الأوروبى « حقوق الانسان » ! ولم تفطن الى أن الاسلام قد بالغ فى الايمان بالانسان وفى تقديس « حقوقه » الى الحد الذى اعتبرها « ضرورات » ومن ثم فقد أدخلها فى اطار « الواجبات » ، انها ضرورات لا بد من وجودها كى يتحقق للانسان المعنى الحقيقى للحياة ، واذا كان العدوان على الحياة بالانتحار أو من الآخرين بالقتل جريمة كاملة ، فكذلك العدوان على أى من الضرورات اللازمة لتحقيق جوهر هذه الحياة . ففى الأديان . و « صحة الأبدان » شرط للتكليف والتدين والايمان ، وكانت اباحة « الضرورات الانسانية » للمحظورات الدينية ، وصلاح أمر الدنيا . ويستشهد الدكتور محمد عمارة فى هذا الباب بالكثير من أقوال الرسول الكريم وأقوال أئمة الاسلام كذلك .

ان الانسان المسلم كى يمكن من عمارة الكون لا بد له من ضمانات العدل والشورى والعلم ، ان كل تيارات الفكر الاسلامى قد اشترطت أن يكون الحكم للعلماء ، وأن تكون السلطة لأهل العقل . وخامس الخلفاء الراشدين عمر بن عبد العزيز « ٦١ ـ ١٠١ هـ ٦٨١ ـ ٧٢٠ م » يتحدث عن أنه بحكم العلماء تحيا الأمة ، اما النقيض ففيه الهلاك فيقول « تفقهوا قبل أن تسودوا ، فمن سوده قومه على الفقه كان حياة له ولهم ، ومن سوده قومه على غير الفقه كان هلاكا له ولهم » .

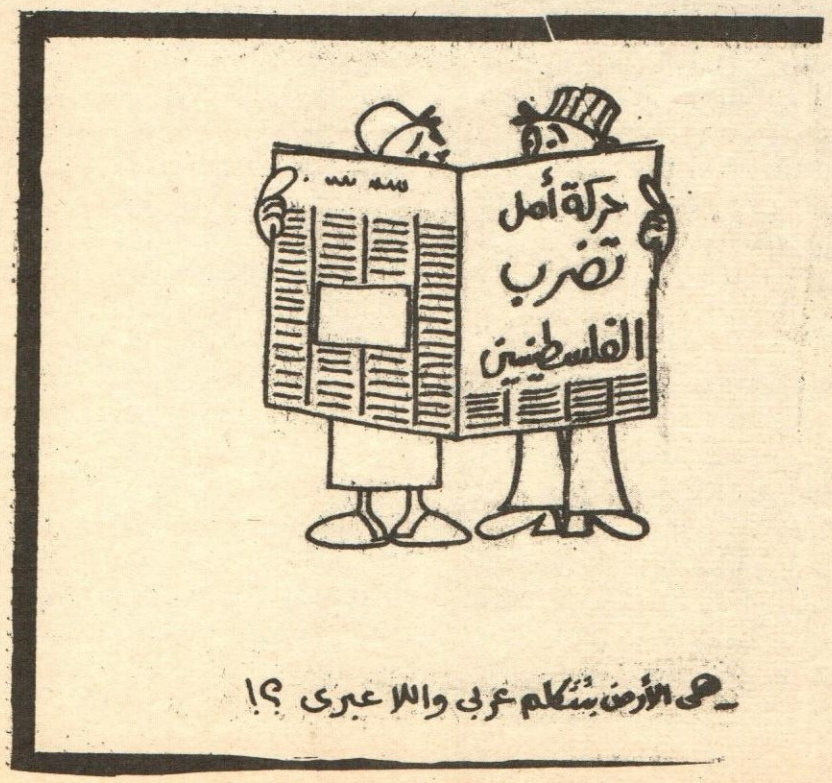
ثم يأتى دور اشتغال المسلم بالشئون العامة ، وهذه جعلها الاسلام « فريضة انسانية اسلامية واجبة » وليس مجرد حق من الحقوق وقد ألزم المسلم بالتمسك بهذه الفريضة وعدم التفريط فيها . اذ ان الاشتغال بالمسائل العامة « فرض كفاية » ، وهذه لفريضة ـ تأييد أو معارضة ـ تأخذ اشكالها الفردية والجماعية ليس على مستوى الكلام فقط ، بل تنطلق الى الفعل الذى يصل الى حد الثورة .

الضرورة الأم

انها الحرية ، التى عليها تتأسس وتنهض الضرورات الانسانية الأخرى . والدكتور محمد عمارة يورد حقيقه ان الاسلام يرى فى الحرية معنى الحياة للانسان ، ففيها حياته الحقيقية وبفقدانها يموت ، ومن هنا .. فقد عنى الاسلام بتحرير الأرقام والرقابة ، ونهج منهج التدرج فى عنق الرقابة ، فقد ظهر الاسلام فى مجتمع تعددت فيه جنسيات الأرقام ، وعمل الاسلام على اغلاق منافذ الرق والاسترقاق ، وشرع للارقاء حقوقا ، ورفع عن كاهلهم التكليف بما لا يطيقون ، حتى أوشك أن يساويهم بسادتهم كل المساواة ، وذهب الى حد التشريع لالغاء كلمة « عبد » و « أمة » من مصطلحات الحياة الاجتماعية ، فقال عليه الصلاة والسلام « لا يقل أحدكم لعبدى وأمتى ، وليقل فتاى وفتاتى » .

والقرآن الكريم عندما يتحدث عن جماع غايات الرسالة النبوية . نراه يركز على غايات اشتغال المسلم بشئون مجتمعه وأمته ، وتنظيم علاقة الانسان بالأشياء ما هو حلال منها وما هو حرام ، وتحرير الانسان من القيود والأغلال .

ان البحث يورد الكثير من الاشارات لبعض ما تملك أمتنا المسلمة فى ترسانتها الفكرية من أسلحة شديدة فى تأثيرها ، وحاسمة فى شد أزر المناضلين فى سبيل تحرير انساننا العربى المسلم ، انها صفحات تنبيه الى ان « القاضى الطبيعى » والأفعل الذى يحب أن تحاكم اليه نظم الاستبداد هو موروثنا المقدس : الاسلام .



انتهاكات حقوق الانسان
.. فى الوطن العربى



ترجو المنظمة العربية لحقوق الانسان السلطات المعنية التى يرد اسمها فى الشكاوى التى تصل الى النشرة ، أن تتفضل بالرد عليها . والمنظمة من جانبها سوف تلتزم بنشر ما يرد اليها من ردود ..

سوريا

التعذيب فى سجن تدمر فى سوريا

ورد للمنظمة العربية لحقوق الانسان شكوى من مواطن سورى سبق أن اعتقل فى سجن تدمر العسكرى بسوريا .

وقد أشارت الشكوى الى الفظائع التي يتعرض لها المعتقلون السياسيون فى سجن تدمر الذى يضم حوالى سبعة آلاف معتقل كما أوردت الشكوى وسائل التعذيب المختلفة التى يتعرض لها المعتقلون فى هذا السجن وكذلك عمليات الاعدام التى تتم دون محاكمة للمعتقلين وسوء الأوضاع عامة فى السجن وقلة الطعام وانتشار الأمراض فيه .

وأشارت الشكوى الى ان المعتقلين السياسيين يتعرضون فى سجن تدمر للتعذيب بالكهرباء كما يتعرضون لضرب مبرح بالكرابيج مما أودى بحياة بعض المعتقلين وأصاب البعض الآخر بكسور أو بحالات عصبية تشنجية. وأضافت الشكوى أن المعتقلين كانوا يتعرضون للسب والشتم والتهديد . كما كانت تغمس رؤوس بعضهم فى لبن مغلى

لفترات طويلة مما ترتب عليه تقيح فى رؤوس بعض المعتقلين وتسلخ وآلام مبرحه لم تلق أى علاج ٠

وأشارت الشكوى الى انتشار عدة أمراض فى السجن من بينها مرض الكوليرا الذى راح ضحيته بعض المعتقلين من بينهم مصطفى راشد ذى النون من دمشق كما توفى شخص آخر بسبب الضعف العام وسوء التغذية وهو شاب فى العشرين من عمره يدعى أحمد دياب من حمص ٠ كما أشارت الشكوى الى انتشار مرض الجرب فى السجن والى سوء التغذية وقلة الطعام المتاح للمعتقلين ٠

هذا وكانت المنظمة العربية لحقوق الانسان قد أرسلت خطاب الى السيد وزير الداخلية فى سوريا بخصوص تلك الشكوى بتاريخ ١٩٨٥/٤/٧ كما أرسلت خطابا آخر الى الرئيس السورى حافظ الأسد الا ان المنظمة لم تتلق أى ردود من السلطات السورية فى هذا الشأن ٠

هذا وكانت الشكوى قد تضمنت قوائم بأسماء بعض المعتقلين السياسيين فى سجن تدمر كما تضمنت قوائم بأسماء من أعدموا وقتلوا فى هذا السجن المذكور ٠

وفيما يلى ننشر القوائم التى أرفقت بالشكوى :

أسماء بعض المعتقلين الذين أعدموا شنقا أو قتلوا فى سجن تدمر

١ ـ أسامة لبابيدى : ٢٠ سنة ـ حلب ـ طالب ثانوى
٢ ـ محمد خير زيتون : ٤٠ سنة ـ امام مسجد ـ حلب
٣ ـ محمد كمو : ١٩ سنة ـ طالب ـ مقيم بحلب
٤ ـ محمد أبو الفخر عجم : ١٨ سنة ـ حلب ـ طالب ثانوى
٥ ـ مهنّد كرزوق : ١٩ سنة ـ حلب ـ عامل
٦ ـ محمد عبدو : ٣٠ سنة ـ حلب ـ كوار
٧ ـ محمد درنيك : ١٨ سنة ـ حلب ـ طالب كردى
٨ ـ عبد الغنى قلاع : ١٨ سنة ـ حلب ـ طالب ثانوى
٩ ـ محمد كزارى : ١٨ سنة ـ حلب ـ طالب ثانوى
١٠ ـ محمد فاخرجى : ١٩ سنة ـ حلب ـ طالب جامعى
١١ ـ محمد عقيل : ١٩ سنة ـ حلب ـ طالب جامعى
١٢ ـ محمد سمان لبابيدى : ١٩ سنة ـ حلب ـ طالب جامعى
١٣ ـ مصطفى محمود : ١٩ سنة ـ حلب ـ طالب جامعى ٠

١٤ ـ عبد الوهاب ملقى : ٢١ سنة ـ حلب ـ رقيب مجند
١٥ ـ مصطفى الصباغ : ٢٠ سنة ـ حلب ـ طالب
١٦ ـ أسعد كردى : ٢٥ سنة ـ حلب ـ طالب جامعى
١٧ ـ محمد صادق جابر : ٢٥ سنة ـ موظف
١٨ ـ أبو عبدو : ٣٥ سنة ـ معلم مدرسة
١٩ ـ أبو حسان : ٤٠ سنة ـ معلم مدرسة
٢٠ ـ أبو محمد : ٣٥ سنة ـ معلم مدرسة
٢١ ـ محمد العطرى : ٣٥ سنة ـ حلب ـ موظف
٢٢ ـ على الغضبان : ٢٤ سنة ـ حلب ـ مهندس
٢٣ ـ طالبة جامعية : ٢١ سنة ـ حلب ـ طالبة
٢٤ ـ أبو محمد : ٢٥ سنة ـ حلب ـ قتل بالتعذيب
٢٥ ـ فكرى فتحى نحاس : ١٨ سنة ـ حلب ـ طالب
٢٦ ـ محمد مصدق طرابلسى : ٢٥ سنة ـ حمص ـ مدرس كاراتيه
٢٧ ـ عزاب خرندار : ١٩ سنة ـ حمص ـ طالب
٢٨ ـ عبد المعطى حلموس : ٢٠ سنة ـ حمص ـ طالب
٢٩ ـ بسام نابلسى : ٠٠ سنة ـ حمص ـ مهندس ميكانيكى
٣٠ ـ محمد دياب : ١٨ سنة ـ حمص ـ طالب
٣١ ـ عمر جوا : ٤٠ سنة ـ اللاذقية ـ عامل
٣٢ ـ رياض صور : ٤٠ سنة ـ حماه ـ
٣٣ ـ أسامة خواشكية : ٤٠ سنة ـ دمشق ـ امام مسجد
٣٤ ـ عرفات يونس : ٢٢ سنة ـ دمشق ـ طالب طب
٣٥ ـ محمد رتكوس : ٣٧ سنة ـ دمشق ـ موظف
٣٦ ـ محمود يحيى : ٢١ سنة ـ دمشق ـ رقيب مجند من التل
٣٧ ـ مصطفى زائوذى : ٢١ سنة ـ دمشق ـ رقيب مجند
٣٨ ـ ناصح شنطيبى : ١٧ سنة ـ دمشق ـ طالب
٣٩ ـ صالح بكور : ٣٨ سنة ـ ادلب ـ معلم مدرسة
٤٠ ـ وجيه صوان : ٢٢ سنة ـ ادلب ـ عامل
٤١ ـ عمر صوان : ٣٧ سنة ـ ادلب ـ مؤذن
٤٢ ـ محمد على البس : ٢٧ سنة ـ ادلب ـ ضابط مجند
٤٣ ـ أنور برانى : ٢٨ سنة ـ ادلب ـ طب بيطرى
٤٤ ـ محمد كمال مصطفى على : ٢٢ سنة ـ ادلب ـ عامل
٤٥ ـ عبد الكريم النايف : ٣٠ سنة ـ ادلب ـ ضابط
٤٦ ـ تركى جانودى : ٣٤ سنة ـ ادلب ـ موظف

٤٧ ـ جمال الشر : ٢٥ سنة ـ ادلب ـ عامل
٤٨ ـ صلاح منصور : ٢٧ سنة ـ ادلب ـ رقيب مجند ـ مدرسة لغة انجليزية
٤٩ ـ بذع منصور : ٢٧ سنة ـ ادلب ـ رقيب مجند ـ مدرس لغة انجليزية
٥٠ ـ حسن صورانى : ٣٢ سنة ـ ادلب ـ معلم
٥١ ـ أحد عشر رجل من قرية الدانا دفعة واحدة
٥٢ ـ محمد جميل بنش : ٣٨ سنة ـ ادلب ـ معلم
٥٣ ـ عبد القادر عبد الرزاق : ٤٠ سنة ـ ادلب ـ ضابط بالجيش
٥٤ ـ خمس وثلاثون ضابط آخر من محافظتى ادلب وحلب

اســـــماء المعتقلين فى سجن تدمر العســـــكرى

١ ـ محمد نبيه عثمان : ٥٥ سنة ـ حلب ـ طالب جامعى
٢ ـ حسن باقيتى : ٣٠ سنة ـ حلب ـ مدرس
٣ ـ أحمد حلمى الخوجه : ٣٢ سنة ـ حلب ـ مدرس تاريخ
٤ ـ على عبدو : ٣٠ سنة ـ حلب ـ كوار كردى
٥ ـ مصطفى محمد مصطفى : ٣٠ سنة ـ حلب امام مسجد
٦ ـ عبد الله عبدو : ٣٠ سنة ـ حلب ـ بائع أدوات منزلية
٧ ـ محمد سعيد منعى : ٥٥ سنة ـ بائع أدوات منزلية
٨ ـ محمد عزوز : ٢٦ سنة ـ حلب ـ مهندس مدنى
٩ ـ محمد حزمانى : ٢٠ سنة ـ حلب ـ طالب ثانوى
١٠ ـ صلاح : ٣٠ سنة ـ حلب ـ ضابط
١١ ـ على حاج على : ١٨ سنة ـ حلب ـ طالب
١٢ ـ محمد وجيه بساطة : ١٨ سنة ـ حلب ـ طالب
١٣ ـ محمد الأخضر : ٢٢ سنة ـ حلب ـ طالب جامعى
١٤ ـ محمود الأونى : ١٩ سنة ـ حلب ـ طالب
١٥ ـ أبو بسام : ٣٥ سنة ـ حلب ـ نقيب بالجيش
١٦ ـ الدكتور عمار زعتر : ٣٥ سنة ـ حلب
١٧ ـ مصطفى بنهات : ٢٨ سنة ـ حلب
١٨ ـ جميل محمد على : ٧٢ سنة ـ حلب ـ كردى
١٩ ـ موسى : ٣٥ سنة ـ حلب ـ عامل فى شركة ترادكو
٢٠ ـ عبد اللطيف كركوتلى : ٢١ سنة ـ حلب ـ طبيب بيطرى
٢١ ـ أبو هيثم : ٣٥ سنة ـ حلب ـ عامل

٢٢ ـ أسامر كرزون : ١٩ سنة ـ حلب ـ طالب
٢٣ ـ أبو الهداية : ٢٢ سنة ـ حلب ـ حداد
٢٤ ـ أبو التقى : ٣٢ سنة ـ حلب ـ حداد
٢٥ ـ خالد حنفى : ٢٥ سنة ـ الطبقة ـ صاحب مكتبة
٢٦ ـ خال محمد عزور : ٤٠ سنة ـ حلب
٢٧ ـ محمد سخينة : ١٧ سنة ـ حلب ـ طالب
٢٨ ـ عماد : ١٦ سنة ـ حلب ـ طالب اعدادى
٢٩ ـ حسن : ٣٠ سنة ـ حلب
٣٠ ـ بكرى شوا : ١٧ سنة ـ حلب ـ طالب
٣١ ـ جمال : ١٧ سنة ـ حلب ـ طالب
٣٢ ـ مهدى عثمان : ٤٥ سنة ـ حلب ـ عامل
٣٣ ـ أبو حسن : ٢٨ سنة ـ حلب ـ عامل
٣٤ ـ عماد جودى : ٢٢ سنة ـ حلب ـ رقيب بالجيش
٣٥ ـ على محمد على : ٣٥ سنة ـ حلب ـ فلاح كردى
٣٦ ـ أحمد صوانة : ٥٠ سنة ـ ادلب ـ فلاح ـ قرية معرتمصرين
٣٧ ـ ابراهيم صوان : ٣٠ سنة ـ ادلب ـ معلم ـ قرية معرتمصرين
٣٨ ـ أبو زاهر صوان : ٣٧ سنة ـ ادلب ـ مهندس زراعى ـ قرية معرتمصرين
٣٩ ـ رياض صوان : ٢٥ سنة ـ ادلب ـ طبيب أسنان ـ قرية معرتمصرين
٤٠ ـ فيصل صوان : ١٧ سنة ـ ادلب ـ طالب ـ قرية معرتمصرين
٤١ ـ أحمد صوان : ٢٥ سنة : ادلب ـ عامل بناء ـ قرية معرتمصرين
٤٢ ـ سامح صوان : ١٨ سنة ـ ادلب ـ طالب ـ قرية معرتمصرين
٤٣ ـ أبو سامح صوان : ٤٥ سنة ـ ادلب ـ موظف ـ قرية معرتمصرين
٤٤ ـ ابراهيم مظو : ٢٥ سنة ـ ادلب ـ معلم ـ نحلة
٤٥ ـ أبو محمد : ٤٠ سنة ـ ادلب ـ معلم ـ حزانوا
٤٦ ـ عبدو مهامه : ٤٥ سنة ـ ادلب ـ مزارع ـ آذار
٤٧ ـ أبو عبادى : ٣٨ سنة ـ ادلب ـ معلم ـ معرتمصرين
٤٨ ـ أبو أحمد عطية : ٤٠ سنة ـ ادلب ـ فلاح ـ كستن
٤٩ ـ الحجى : ٤٠ سنة ـ ادلب ـ فلاح ـ شنور
٥٠ ـ مصطفى ريحان : ٣٠ سنة ـ ادلب ـ عامل
٥١ ـ محمد صوان : ١١ سنة ـ ادلب ـ تلميذ ـ معرتمصرين
٥٢ ـ محمد طهماز : ٤٢ سنة ـ ادلب ـ طبيب ـ خان شيخون
٥٣ ـ محمد رحال : ٤٠ سنة ـ ادلب ـ مدرس ديانة ـ نحلة
٥٤ ـ سحودل : ١٨ سنة ـ ادلب ـ طالب

٥٥ ـ كاظم حمودى : ٢٥ سنة ـ ادلب ـ معلم
٥٦ ـ عبد الرؤوف ميلاتو : ٣٠ سنة ـ ادلب ـ صيدلى
٥٧ ـ أحمد عبيد : ٣٥ سنة ـ ادلب ـ مدرس رياضيات
٥٨ ـ غالب مبيض : ٢٨ سنة ـ ادلب ـ صيدلى
٥٩ ـ صبحى بركات : ٢٢ سنة ـ ادلب ـ طالب طب بيطرى
٦٠ ـ عبد المجيد الشيخ : ٣٨ سنة ـ ادلب ـ موظف
٦١ ـ محمد العبدو : ٣٦ سنة ـ ادلب ـ عامل
٦٢ ـ وليد شعبان : ٣٨ سنة ـ ادلب ـ مدرس
٦٣ ـ يوسف سعدون : ٤٠ سنة ـ ادلب ـ مدرس ـ قرية سلفين
٦٤ ـ وليد حج أحمد : ٣٥ سنة ـ ادلب ـ مدرس ـ قرية سلفين
٦٥ ـ أبو راغب : ٥٣ سنة ـ ادلب ـ نجار ـ قرية سلفين
٦٦ ـ أبو النور : ٣٨ سنة ـ ادلب ـ معلم ـ قرية سلفين
٦٧ ـ نديم حرتى : ٥٠ سنة ـ ادلب ـ موظف ـ قرية سلفين
٦٨ ـ محمد كردى : ٤٠ سنة ـ ادلب ـ سائق
٦٩ ـ عبد القادر صبعة : ٢٠ سنة ـ ادلب ـ طالب
٧٠ ـ محمد خير مرديخى : ٢٠ سنة ـ ادلب ـ طالب
٧١ ـ محمد عصعص : ٢٠ سنة ـ ادلب ـ طالب
٧٢ ـ ابراهيم : ٢٠ سنة ـ ادلب ـ طالب
٧٣ ـ عصام : ٢٠ سنة ـ ادلب ـ طالب
٧٤ ـ ياسر مبيض : ١٩ سنة ـ ادلب ـ طالب
٧٥ ـ عبد الله قره محمد : ١٩ سنة ـ ادلب ـ طالب
٧٦ ـ زهير قيميناميس : ١٩ سنة ـ ادلب ـ عامل
٧٧ ـ ياسر سيد عيسى : ٢٠ سنة ـ ادلب ـ مجند
٧٨ ـ أبو نجيب : ٣٥ سنة ـ ادلب ـ معلم
٧٩ ـ أبو عزيز : ٢٥ سنة ـ ادلب ـ موظف
٨٠ ـ أحمد نجار : ٣٨ سنة ـ ادلب ـ موظف
٨١ ـ أحمد حاج حسين : ٤٠ سنة ـ ادلب ـ مدرس
٨٢ ـ محمد جبارى : ٤٥ سنة ـ ادلب ـ موظف
٨٣ ـ محمد زاهر : ٣٥ سنة ـ ادلب ـ موظف
٨٤ ـ عبد الكريم صفرجاوى : ٣٨ سنة ـ ادلب ـ موظف
٨٥ ـ وليد ملحم : ٣٠ سنة ـ ادلب ـ موظف
٨٦ ـ شاكر بديع شاكر : ٣٢ سنة ـ ادلب ـ رقيب
٨٧ ـ نادر بويع شاكر : ٣٠ سنة ـ ادلب ـ ملازم

٨٨ ـ مروان حلاف : ٣٥ سنة ـ ادلب ـ سائق
٨٩ ـ أبو فيصل صوان : ٤٠ سنة ـ ادلب ـ موظف
٩٠ ـ وضاح الدن : ٢٠ سنة ـ ادلب ـ مجند
٩١ ـ أحمد صغير : ١٨ سنة ـ ادلب ـ طالب
٩٢ ـ اسماعيل مهان : ٣٠ سنة ـ ادلب ـ عامل
٩٣ ـ محمد عبد العزيز : ٢٠ سنة ـ ادلب ـ طالب
٩٤ ـ سعد بركات : ٢٥ سنة ـ ادلب ـ مدرس
٩٥ ـ محمد رحال : ١٨ سنة ـ ادلب ـ طالب ـ قرية أجسم
٩٦ ـ أحمد باكير : ٢٠ سنة ـ ادلب ـ طالب ـ قرية أريحا
٩٧ ـ عبد الناصر بطل : ٢٢ سنة ـ ادلب ـ نجار
٩٨ ـ عمر الناعم : ٤٠ سنة ـ ادلب ـ امام مسجد
٩٩ ـ أبو ابراهيم : ٢٠ سنة ـ ادلب ـ طالب جامعى
١٠٠ـ مصطفى شما : ٣٠ سنة ـ ادلب ـ رقيب
١٠٢ـ طاهر جيلو : ٣٠ سنة ـ ادلب ـ امام مسجد
١٠٣ـ خالد ريحان : ٤٥ سنة ـ ادلب ـ فلاح
١٠٤ـ درويش العمر : ٤٥ سنة ـ ادلب ـ فلاح
١٠٦ـ محمد الحسن : ٣٠ سنة ـ ادلب ـ امام مسجد
١٠٧ـ محمد عزيز : ٥٥ سنة ـ ادلب ـ حلوانى
١٠٨ـ منذر حاج يحى : ٢٥ سنة ـ ادلب ـ دهان
١٠٩ـ عمر بشانى : ٣٥ سنة ـ ادلب ـ مزارع
١١٠ـ خالد ناعس : ٤٥ سنة ـ ادلب ـ موظف
١١١ـ كمال حورية : ٣٠ سنة ـ ادلب ـ معلم
١١٢ـ فحام شحادى : ٢٠ سنة ـ ادلب ـ طالب
١١٣ـ عبد الرحمن عاص : ٢٥ سنة ـ ادلب ـ مدرس
١١٤ـ أحمد خليل : ٢٢ سنة ـ ادلب ـ طالب
١١٥ـ رافع نجارى : ٢٥ سنة ـ ادلب ـ ضابط
١١٦ـ محمد فقيه : ١٨ سنة ـ ادلب ـ طالب
١١٧ـ صبحى الشر : ٣٨ سنة ـ ادلب ـ معلم
١١٨ـ سامح بعث : ٣٨ سنة ـ ادلب ـ موظف
١١٩ـ محمود رحال : ٣٥ سنة ـ ادلب ـ موظف
١٢٠ـ محمود حج محمود : ٥٠ سنة ـ ادلب ـ ضابط
١٢١ـ عبد الله مدرانى : ٢٣ سنة ـ ادلب ـ طالب
١٢٢ـ محمد كيالى : ١٧ سنة ـ ادلب ـ طالب

١٢٣ـ اقبال جيعان : ١٧ سنة ـ ادلب ـ طالب
١٢٤ـ محمد سوادى : ٢٥ سنة ـ دمشق ـ طالب جامعى
١٢٥ـ محمد خطاب : ٢٢ سنة ـ دمشق ـ تاجر
١٢٦ـ أبو عساف : ٢٥ سنة ـ دمشق ـ سائق
١٢٧ـ أبو أحمد الرغالى : ٤٠ سنة ـ دمشق ـ تاجر
١٢٨ـ محمد كلفو : ٤٠ سنة ـ دمشق ـ موظف
١٢٩ـ وائل الأيوبى : ٢٤ سنة ـ دمشق ـ مهندس
١٣٠ـ أبو هيثم الرغائى : ٤٠ سنة ـ دمشق ـ تاجر
١٣١ـ أبو خالد جباوى : ٧٨ سنة ـ دمشق ـ موظف
١٣٢ـ أحمد جمعة : ٢٥ سنة ـ دمشق ـ طالب طب بالجزائر
١٣٣ـ محمد نزار الدقر : ٤٥ سنة ـ دمشق ـ طبيب مختص
١٣٤ـ محمد شرف الدين شرف : ٢٠ سنة ـ دمشق ـ طالب
١٣٥ـ محمد عصاصة : ٣٠ سنة ـ دمشق ـ تاجر
١٣٦ـ عرفان علبى : ٢٣ سنة ـ دمشق ـ عامل
١٣٧ـ فهد المصرى : ٣٥ سنة ـ دمشق ـ عامل
١٣٨ـ أبو أمين : ٣٥ سنة ـ دمشق ـ موظف
١٣٩ـ محمد سكر : ٢٥ سنة ـ دمشق ـ طالب
١٤٠ـ رضوان برغل : ٢٦ سنة ـ دمشق ـ رقيب
١٤١ـ أبو حسن : ٣٥ سنة ـ دمشق ـ موظف فلسطينى
١٤٣ـ خاله ٠٠٠٠ : ٥٥ سنة ـ دمشق ـ موظف فلسطينى
١٤٣ـ محمد هاشم المجذوب : ٥٠ سنة ـ دمشق ـ امام مسجد
١٤٤ـ طاهر حورى : ٣٥ سنة ـ دمشق ـ رقيب
١٤٥ـ أسامة : ٣٥ سنة ـ دمشق ـ عامل
١٤٦ـ أبو معتز : ٤٠ سنة ـ دمشق ـ تاجر فلسطينى
١٤٧ـ أبو الخير الخطيب : ٢٥ سنة ـ دمشق ـ طبيب مدرس
١٤٨ـ أبو رياض : ٣٨ سنة ـ دمشق ـ مساعد بالجيش
١٤٩ـ عائلة أب وأم وابنته ـ الابنة طبيبة
١٥٠ـ ياسف سفلو : ٣٥ سنة ـ اللاذقية ـ تاجر
١٥١ـ سجع ناصر : ٣٥ سنة ـ اللاذقية ـ رقيب علوى
١٥٢ـ محمد سعيد ملزى : ٤٠ سنة ـ اللاذقية ـ حاوى
١٥٣ـ محمد ملزى : ٦٧ سنة ـ اللاذقية ـ صاحب محل نسيج
١٥٤ـ عبد الحميد خضورة : ٤٠ سنة ـ اللاذقية ـ مقطوع الرجل
١٥٥ـ ساحر سابق : ٢٣ سنة ـ اللاذقية ـ رقيب

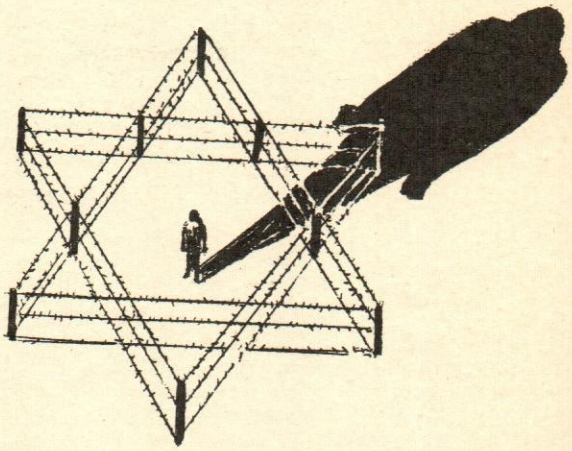
١٥٦ـ عادل عثماني : ٢٦ سنة ـ اللاذقية ـ طبيب
١٥٧ـ يوسف : ٢٦ سنة ـ اللاذقية ـ محامي
١٥٨ـ ياسين : ٢٧ سنة ـ اللاذقية
١٥٩ـ محمد نور : ٣٥ سنة ـ اللاذقية ـ صاحب مكتبة
١٦٠ـ جمال أبو كف : ٢٣ سنة ـ اللاذقية ـ مجند
١٦١ـ محمد جميل بنش : ٤٠ سنة ـ اللاذقية ـ محامي
١٦٢ـ عادل بونسو : ٣٥ سنة ـ اللاذقية ـ محامي
١٦٣ـ محمد غصنان : ١٨ سنة ـ اللاذقية ـ طالب
١٦٤ـ أبو محمود : ٣٢ سنة ـ حمص ـ نقيب
١٦٥ـ عبد الحي تركاوي : ٣٠ سنة ـ حمص ـ موظف
١٦٦ـ عبد الغني جنيدي : ٣٩ سنة ـ حمص ـ موظف
١٦٧ـ ساحر : ١٧ سنة ـ حمص ـ طالب
١٦٨ـ عبد العليم : ١٨ سنة ـ حمص ـ طالب
١٦٩ـ أبو حفص : ١٩ سنة ـ حمص ـ طالب
١٧٠ـ عبد الناصر رحيمو : ٢٦ سنة ـ حمص ـ مهندس زراعي
١٧١ـ عبد الودود : ٣٥ سنة ـ حمص ـ موظف
١٧٢ـ أبو أنس : ٢٥ سنة ـ حمص ـ عامل
١٧٣ـ عبد الوهاب حلموث : ١٧ سنة ـ حمص ـ طالب
١٧٤ـ أبو ابراهيم : ٤٣ سنة ـ حماة ـ بناء ـ قلعة المصرى
١٧٥ـ محمد السمح : ٤٠ سنة ـ حماة ـ مزارع ـ قلعة المصرى
١٧٦ـ سليمان صليحي : ١٨ سنة ـ حماة ـ طالب
١٧٧ـ ابراهيم يوسف : ١٨ سنة ـ حماة ـ طالب
١٧٨ـ أسعد تركاوي : ٣٥ سنة ـ حماة ـ ضابط
١٧٩ـ بسام : ٢٨ سنة ـ حماة ـ موظف
١٨٠ـ مهندس عبد الحليم : ١٩ سنة ـ القامشلي ـ طالب
١٨١ـ محمد : ٥٠ سنة ـ القامشلي ـ مدرس
١٨٢ـ محمود : ٢٠ سنة ـ القامشلي ـ طالب
١٨٣ـ عبد المعين : ٢٠ سنة ـ القامشلي ـ طالب
١٨٤ـ عبد الستار : ٢٠ سنة ـ القامشلي ـ طالب
١٨٥ـ أبو ياس : ٣٥ سنة ـ القامشلي ـ موظف
١٨٦ـ علي بكري : ٣٠ سنة ـ بانياس ـ عامل
١٨٧ـ خالد بكري : ٣٥ سنة ـ بانياس ـ عامل
١٨٨ـ علي الضايع : ٣٠ سنة ـ بانياس ـ عامل

١٨٩ـ أسامة نابلسى : ١٨ سنة ـ بانياس ـ طالب
١٩٠ـ محمد قرقور : ٢٣ سنة ـ بانياس ـ طالب
١٩١ـ محمود حجازى : ٣٠ سنة ـ دير الزور ـ سائق رقيب
١٩٢ـ سناقة العليوى : ٣٠ سنة ـ دير الزور ـ رقيب
١٩٣ـ أبو نورة : ٣١ سنة ـ دير الزور ـ رقيب
١٩٤ـ معن عبد الله : ٢١ سنة ـ دير الزور ـ طالب
١٩٥ـ أبو مصعب : ٤٠ سنة ـ دير الزور ـ امام مسجد
١٩٦ـ محمد طلفاح : ٣٠ سنة ـ دير الزور ـ مدرس
١٩٧ـ محمد عيسى المانع : ٢٥ سنة ـ دير الزور
١٩٨ـ عبد العزيز الصالح : ٤٠ سنة ـ دير الزور ـ طبيب
١٩٩ـ حمود : ٣٥ سنة ـ دير الزور ـ ممرض
٢٠٠ـ أحمد سالم : ٤٠ سنة ـ دير الزور ـ مدرس
٢٠١ـ حسين ضماد : ٢٤ سنة ـ درعا ـ طالب
٢٠٢ـ خالد : ٢٥ سنة ـ درعا ـ طالب
٢٠٣ـ ثابت منصور : ٢٤ سنة ـ ادلب ـ مدرس
٢٠٤ـ حسن الحجى : ٣٨ سنة ـ ادلب ـ عامل
٢٠٥ـ محمد بدوى : ٤٠ سنة ـ ادلب ـ معلم
٢٠٦ـ ٢٣ امرأة

جريدة الشرق الاوسط ١٩٨٥/٥/١٢



الارض المحتلة



ان الاغتصاب الصهيونى لفلسطين يعد انتهاكا جماعيا دائما ومستمرا لحقوق شعب بأسره ، والمنظمة حرصا على التأكيد على هوية فلسطين العربية وايمانا بمحورية القضية الفلسطينية تقوم بنشر ما يستجد من انتهاكات صهيونية ضد الشعب الفلسطينى ..

لجنة التحقيق الدولية :

إسرائيل اغلقت مستشفيات غزه وحولت إحداها إلى سجن !!

انتهت اللجنة الخاصة بالتحقيق فى انتهاكات اسرائيل فى الأراضى المحتلة والتابعة للأمم المتحدة عملها بالقاهرة شخصت على مدى اربعة ايام الى شهادات ثلاثة عشر فلسطينيا وطبيب كندى بينهم فتاة على انتهاكات اسرائيل داخل الأرض المحتلة والمعتقلات الاسرائيلية .. وكانت اللجنة قد وصلت القاهرة قادمة من عمان بعد أن رفضت اسرائيل استقبالها .. وقامت اللجنة بزيارة سوريا والأردن ومصر للاستماع الى شهادة الفلسطينيين فيها .

وتتكون اللجنة من ثلاثة أعضاء هم الممثلون الدائمون لسرى لانكا والسنغال بالأمم المتحدة وأستاذ قانون يوغسلافي . وقد أعدت اللجنة تقاريرها عن نتائج زيارتها

والشهادات التى استمعت اليها فى الدول الثلاث حيث التقت فى دمشق بأحد عشر مواطنا منهم ستة من الضفة الغربية وواحد من غزة طردتهم اسرائيل والأربعة الباقون من الجولان المحتلة طردوا أيضا من منازلهم بالقوة وقد أمضت اللجنة يوما كاملا على خطوقف اطلاق النار لبحث أوضاع القرى السورية على بعد كيلو متر واحد من الخط الفاصل بين القوات السورية واسرائيل فى الجولان حيث شاهدت الأحوال المتردية والسيئة التى يعيش فيها سكان قريتى القنيطرة ومجدل شمس • كما تسلمت اللجنة رسالة من وزير الخارجية السورى يشرح فيها انتهاكات اسرائيل لحقوق الانسان فى الجولان المحتلة •

وفى عمان عقدت سلسلة من الجلسات مع المعتقلين الفلسطينيين الذين طردوا من اسرائيل على مدى أربعة أيام التقت هناك برئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات •

تعذيب ومخدرات

وكانت أهم الانتهاكات التى استمعت اليها اللجنة فى الدول الثلاث والتى كانت غالبيتها جلسات سرية حتى لا يتعرض الشهود لاضطهاد السلطات الاسرائيلية لذويهم محاولة اسرائيل الدائمة لطمس الشخصية العربية باضفاء الصبغة اليهودية على مختلف نواحى الحياة اليومية للمواطنين واهمال الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية فى الأراضى المحتلة فعلى سبيل المثال هناك ٥٠٠٠ شاب جامعى لا يجدون عملا حيث تعتمد سلطات الاحتلال على اجبار الشباب العربى على الهجرة بعدم توفير فرص العمل المناسبة كما ان هناك ٢٥٠ طبيبا لا يجدون عملا بغزة على الرغم من حاجة السكان العرب اليهم الا ان اسرائيل قامت بتحويل أحد المستشفيات الأربعة بمدينة غزة الى سجن وأغلقت مستشفى آخر ا.ا الباقون فان مستوى الخدمة بهما فى حالة سيئة نتيجة عدم الاهتمام • أيضا محاولات اسرائيل الى اهانة المواطنين العرب حيث يسمح لأى جندى اسرائيلى أو مستوطن أن يسحب هوية المواطن الفلسطينى دون سبب بحيث يجعله حبيس منزله لفترة طويلة • وهناك المضايقات التى تتعرض لها الفتاة العربية حيث تتعمد سلطات الاحتلال احتجاز الفتيات لساعات طويلة دون مبرر حتى يثيروا الشكوك فى نفوس ذويهم • وهناك محاولات اسرائيل لنشر المخدرات فى الأراضى المحتلة لافساد الشباب العربى حيث لا تفرض أى عقوبة على تجار المخدرات والتى أصبحت ظاهرة منتشرة فى الأراضى المحتلة الآن •

وعن ما يتعرض له المواطنون العرب داخل المعتقلات الاسرائيلية جاء فى تقرير اللجنة ومن خلال شهادة عبد العزيز على شاهين الذى قبض عليه عام ٦٧ وظل بالسجن

لمدة خمس عشر عشر عاما وجبر على عمار الذى عاش ١٤ عاما فى معتقلات اسرائيل حتى أفرج عنه فى عملية تبادل عام ١٩٨٣ بعد أن كان محكوما عليه بـ ١١٥ سنه سجنا حيث يعيش المعتقلون العرب حياة بشعة داخل المعتقلات تصل الى الحبس الانفرادى والبقاء أياما بدون نوم واستخدام العصا الكهربائية المحرمة دوليا أيضا نشر المخدرات داخل السجن ومنع الكتب الدينية والثقافية ومحاولة اغراقهم بالقصص الجنسية والمحاولات المتكررة من المخابرات الاسرائيلية لتيئيس المعتقلين من العمل الفدائى وتحطيم معنوياتهم وحرمانهم من ممارسة شعائرهم الدينية وذلك بالاضافه الى ما تتعرض له المرأة الفلسطينية داخل المعتقلات حيث توضع مع المومسات الاسرائيليات والقتلة المشبوهين وتتعرض لكافة وسائل التعذيب التى يتعرض لها الرجال والتى تصل الى حد الموت من التعذيب أيضا ٠

شاهد من كندا

ولعل أفضل الشهادات التى استمعت اليها اللجنة كانت من الطبيب الكندى بوان نو الذى كان يعمل مديرا لمستشفى الهلال الأحمر الفلسطينى بجنوب لبنان واعتقلته اسرائيل بعد احتلال صيدا حيث تحدث عن انتهاكات اسرائيل لاتفاقية جنيف فى معاملة الجرحى والأسرى حيث أجبر على السير وهو مصاب ورفضت اسرائيل السماح له بالاتصال بالسفارة الكندية وأكد الطبيب الكندى ان اسرائيل كانت تستخدم القسوة والعنف مع المواطنين العرب عنها مع الأجانب حيث يلقى العرب ابشع أنواع التعذيب أثناء الاستجواب ويحكى الطبيب الكندى كيف انه عندما بدأت اسرائيل تقصف مستشفى عين الحلوة رغم وجود صلب كبير عليها يدل على انها مستشفى وعندما ذهب بسيارة اسعاف الى القائد الاسرائيلى ليخبرهم انه مستشفى علم انهم يعلمون ذلك ومع ذلك يقصفونها بالقنابل وكان به ٤٠٠ جريح و ٥٠٠٠ مدنى طلبوا اللجوء للمستشفى ٠٠ وقد مات ٧٠ شخصا من جراء القصف ٠

الجمهورية ١٩٨٥/٦/٢

المستوطنات الصهيونية

وتصفية القضية الفلسطينيه

افادت آخر الأنباء ان سلطات الاحتلال الصهيونى صادرت مساحات جديدة من أراضى المواطنين الفلسطينيين فى منطقة نابلس بالضفة الغربية المحتلة تمهيدا لتمليكها للمستوطنين الصهاينة ٠

وقال تقرير ورد من فلسطين المحتلة ان سلطات الاحتلال قامت بالاستيلاء على ١٣٤ دونما من أراضى الفلسطينيين فى « كفر سن » بالضفة الغربية المحتلة وملكت الى مستوطنين صهاينة جدد باشروا بأعمال الحفر لبناء مستعمرة جديدة بدعم من آليات ومعدات الجيش الصهيونى وضمن نطاق خطة العدو للتوسع فى انشاء المستوطنات الصهيونية فى الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين وهى الخطة التى يتم تمويلها بمساعدات أمريكية سخية ٠

ويبلغ اليوم المخطط الصهيونى لتصفية القضية الفلسطينية ذروته ٠٠ فضمن الاجراءات الصهيونية لضم الضفة الغربية وقطاع غزة وفى انسجام تام مع مشروع الاستيطان والاجراءات القمعية والارهابية سياسيا واقتصادية وعسكريا لتهجير سكانها العرب ، يخطط الكيان الصهيونى للتخلص من مخيمات اللاجئين الفلسطينيين واللاجئين أنفسهم كقضية وكشعب ومن وكالة غوث اللاجئين الدولية « أونروا » تبعا لذلك ٠٠ حتى يمكن ازالة آخر عقبة أمام ضم الضفة الغربية وقطاع غزة نهائيا الى الكيان الصهيونى ٠

وكما سبق أن كشفت صحيفتا الجارديان البريطانية وكريستيان ساينس مونيتور الأمريكية يعتمد المخطط الصهيونى الجديد لتصفية القضية الفلسطينية على عدة عناصر لهى :

- الفلسطينيون ليسوا لاجئين وانما مجرد عرب انتقلوا من مكان لآخر فى البلاد العربية ٠

- الفلسطينيون الذين جمعوا المال وبنوا مساكنهم خارج المخيمات « لم يعودوا لاجئين » ٠

● لا يمكن التمييز بين اللاجئين وغير اللاجئين لان العديد من اللاجئين مواطنون أردنيون أو يحملون وثائق سفر من أقطار عربية أخرى ·

● سبب بقاء الفلسطينيين لاجئين يعود فقط لكون الدول العربية رفضت استيعابهم · ولان وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين التابعة للأمم المتحدة « أونروا » أبقت القضية حية ·

● اللاجئون العرب من فلسطين ، واللاجئون اليهود من الأقطار العربية ألغت كل فئة منهما الأخرى فى عملية « تبادل السكان » التى تمت بينهما ·

كما سبق لوزارة الخارجية الأمريكية أن اعترفت بأنه كانت لديها خطة ، عدلت عنها لظروف أمريكية داخلية محضة ، لتوطين ٥٠ ألف فلسطينى فى الولايات المتحدة ·

وذكرت مجلة «ذى ميدل است» اللندنية ان الولايات المتحدة تدرس خطة لتوطين مليون لاجىء فلسطينى فى أمريكا اللاتينية مقابل تنازلات حول الديون الخارجية للبلدان الأمريكية اللاتينية المستقبلة للفلسطينيين ·

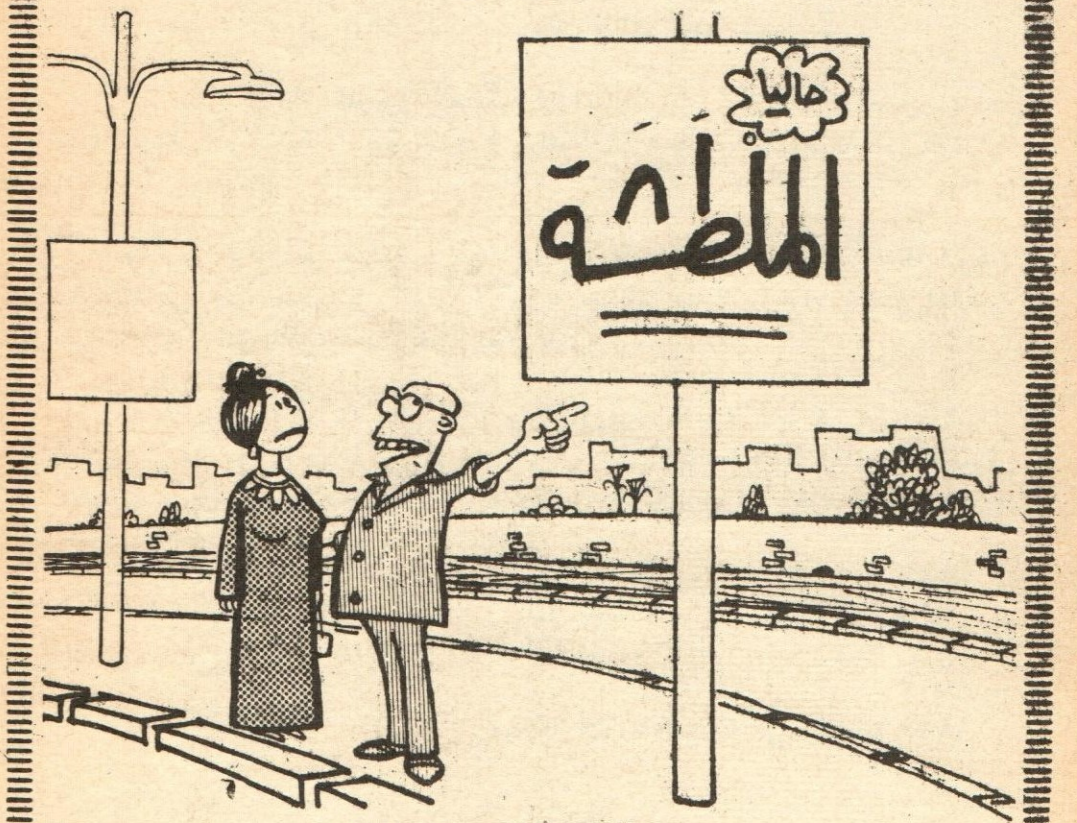
وذكرت المجلة ان المشروع الذى صاغه وزير الخارجية الأمريكى جورج شولتز قد حصل على موافقة « اسرائيل » وان الزيارة التى قام بها وزير الخارجية الأمريكى الأسبق هنرى كيسنجر الى المكسيك وكولومبيا والبرازيل فى أيلول الماضى تم فيها طرح المشروع ·

وغدا واضحا ان العدو الصهيونى يكثف جهوده حاليا لتحقيق كذبة جولدا مائير الشهيرة بأن « الشعب الفلسطينى غير موجود » ·· كذا ·

صحيفة الثورة العراقية فى ٢٠ مايو ١٩٨٥



• أسماء فنية •



- دول الفلسطينيين فى لبنان !

إلى محرر
حقوق الإنسان العربى

من الأستاذة منى رشماوى ..
ممثلة القانون من أجل الانسان :

تحية واحتراما وبعد ..

قرأت بامعان ما جاء فى العدد التاسع من « حقوق الانسان العربى » وسررت للتطور الذى تطورت عليه المنظمة فى أنها بدأت تأخذ دورا أكثر فعالية فى موضوع حقوق الانسان . وانني اعتقد أن ترصد انتهاكات حقوق الأنسان فى العالم العربى بطريقة موضوعية يساعد من التقليل من هذه الانتهاكات الى جانب التوعية لأهمية هذه المبادىء ومعناها وتأثيرها على حياة ومستقبل الانسان العربى .

لقد قرأت باهتمام بالغ ما جاء فى ملف العدد من اعدام المواطن السودانى محمود طه . وراعنى كثيرا ما قرأت خاصة وأننى لم أكن أعرف عن الموضوع شيئا . لقد أكدت بشاعة ما قرأت أهمية وجود منظمة عربية كمنظمتكم تتدخل بشكل ايجابى (كما فعلتم) فى محاولة وقف انتهاكات حقوق الانسان ، وعسى أن تصل بنا الأيام الى مرحلة تستطيع أن تحقق فيها مؤسستكم نجاحا فى هذا المضمار فى العالم العربى .

لقد قرأت باهتمام شديد ما جاء فى كتيبكم عن انتهاكات حقوق الانسان فى الأرض المحتلة . وقد وجدت على الصفحة ٣٨ منه وكذلك على الصفحتين ٤١ ، ٤٢ تلخيصا عن التقرير الذى كنا قد نشرناه بخصوص سجن القارعة (نقلا عن جريدة الشرق الأوسط) وقد وجدت فى هذين الاشارتين بعض الأخطاء القليلة رأيت أن أكتب اليكم فيها بهذا الخصوص .

١ ـ ما جاء على الصفحة ٣٨ تحت عنوان « سر تكشفه لجنة القضاة الدولية ـ مركز للتعذيب وانتزاع الاعترافات من الفلسطينيين فى الضفة » العنوان بحد ذاته فيه كثير من الأخطاء . فالتقرير قد صدر من لجنة الحقوقيين الدولية ، والقانون من أجل الانسان وليس عن لجنة القضاة الدولية ، حيث أن اللجنة لا تضم فى عضويتها قضاة فقط بل حقوقيين سواء محامين أو قضاة أو قانونيين أكاديميين أيضا . وقد أشار البيان الصحفى الذى أصدرته اللجنة الى أن التقرير هو نشرة مشتركة ما بين اللجنة والقانون من أجل الانسان .

٢ ـ وعلى الصفحة ٤١ كتبت المجلة أيضا نقلا عن صحيفة الشرق الأوسط « أن واصلت اللجنة الدولية للقانونيين بكشف نتائج زيارتها لعدد من سجون العدو الصهيونى ... » وقد أشارت فى فترة لاحقة الى رئيس اللجنة على أنه المحامى الدولى « جوناثان كتاب » . ان لجنة الحقوقيين الدولية لم تقم بزيارة سجن القارعة كما جاء فى الصحيفة . ولكن التقرير جمعته وأصدرته القانون من أجل الانسان بالتعاون مع اللجنة بناء على افادات « تصاريح مشفوعة بالقسم » جمعتها من عدة معتقلين فلسطينيين اعتقلوا فى سجن القارعة بعد الافراج عنهم . وبالتالى لم يكن التقرير مبنيا على زيارة للسجن المذكور .

ان المحامى جوناثان كتاب هو مدير مشارك للقانون من أجل الانسان وهى منضمة كما هو معروف للجنة الحقوقيين الدولية وليس رئيس اللجنة الدولية للقانونيين كما ذكر فى التقرير ·

المحامية منى رشماوى

المحرر :

الأستاذة منى رشماوى ··

تحية طيبة وبعد ··

أشكرك على الكلمات الطيبة بحق التطور الذى طرأ على النشرة ، وأرجو أن تستمر فى التطور الى أن تصبح مجلة عربية دورية لحقوق الانسان والحريات العامة وقد سعدت جدا بملاحظاتك النقدية على ما نقلناه عن الصحف العربية وخاصة الشرق الأوسط عن سجن القارعة · وتلاحظين فى باب « الى محرر حقوق الانسان » أننا حريصون على نشر كل نقد أو تصحيح يرد الينا بصدد أى بيانات سبق نشرها واتضح بعد ذلك احتوائها على أخطاء ·

من الأستاذ خير الدين حسيب :

الأخ الكبير الأستاذ فتحى رضوان ،
كل التحية والاحترام ،

سعدت بخطابكم المؤرخ ١٩٨٥/٣/٩ وبالمشاعر التى حملها ·

اننى سعيد بما قطعته المنظمة العربية لحقوق الانسان تحت قيادتكم ، وأشعر أن واجبنا جميعا ، كل فى حدود طاقاته وامكانياته ، أن نساهم فى دعم هذه المؤسسات الخاصة القليلة البعيدة عن التأثير والنفوذ الحكومى الرسمى · كما اننا كمثقفين بحاجة الى أن نعطى المثل لقطاع أوسع من الشعب ان دعمنا ومساعدتنا لأية منظمة مستقلة لا ينطلق من موقفنا الشخصى الحالى أو المحتمل فيها ، بل هو دعم للفكرة ولمثل وقيم معينة ·

يبقى أن أقول ، انك واحد من رموزنا العمالة الذين أعطوا وضحوا وقدموا الكثير، مما جعلتم اللحاق بكم أو الوصول الى ما يقرب مما وصلتم اليه صعب وشاق علينا ·

أدامكم الله وأطال فى عمركم المديد ، اخا ومناضلا ومعطاء من أجل أمتنا العربية ·

مع خالص التقدير والاحترام ·

المخلص

خير الدين حسيب

من الدكتور غالى شكرى :

الأستاذ الكبير فتحى رضوان ،
رئيس المنظمة العربية لحقوق الانسان
القاهرة

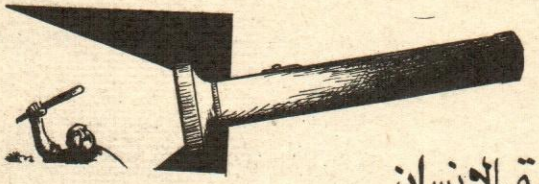
الحاقا بالبرقية التى بعثت بها اليكم منذ شهر ، يهمنى أن أسجل شكرى العميق على ما قمتم به نحوى حتى تسلمت فعلا جواز السفر · وأحيطكم علما اننى أنتوى العودة الى وطنى فى أقرب وقت ، وسوف أتصل بكم قبيل عودتى بكل تأكيد ·

هذا ويسرنى أن أضع نفسى فى تصرف المنظمة العربية لحقوق الانسان ، فأرجو قبولى عضوا بها متقيدا بأهدافها باذلا كل ما أستطيع من جهد فى النضال بين صفوفها ·

ولكم منى كل الود والتقدير ·

باريس فى ١٩٨٥/٤/١٠

غالى شكرى



نشاط
المنظمة العربية لحقوق الإنسان

اجتماع اللجنة التنفيذية للمنظمة العربية لحقوق الانسان

عقدت اللجنة التنفيذية للمنظمة العربية لحقوق الانسان اجتماعا لها بالقاهرة فى المدة من ١٦ الى ١٩٨٥/٥/٢٢ ، تم فيه استعراض نشاط المنظمة خلال الشهور الأربعة الأولى من عام ١٩٨٥ ـ وقد جاء فى تقرير الأمين العام الذى عرض على اللجنة :

● زيادة فى عدد العضوية بنسبة ٦٠ فى المائة من جملة طلبات العضوية حتى نهاية عام ١٩٨٤ · وهذا يعنى أن المنظمة قد حققت ٢ر٢٠ فى المائة من المستهدف للعضوية فى ثلث السنة الأولى ·

● وصل للأمانة العامة فى الشهور الأربعة الماضية ٣٢ شكوى من أفراد أو هيئات بحق احدى عشر دولة عربية · وقد عقدت اللجنة القانونية خمسة اجتماعات نظرت فيها هذه الشكاوى وأوصت بالاجراءات المناسبة فى كل منها ـ وقامت الأمانة العامة بتنفيذ هذه التوصيات ·

ورغم أن معظم الحكومات العربية ما زالت تحجم عن الاستجابة أو الرد على مكاتبات المنظمة الا أن السلطات المصرية والبحرينية قد كسرت هذه المقاطعة واستجابت لمكاتبات المنظمة · وقامت السلطات المصرية خصوصا باتخاذ اجراءات فورية فى بعض الحالات التى ورد بشأن أصحابها شكاوى الى المنظمة ·

● استمرت النشرة فى الظهور شهريا وأدخلت عليها أبواب جديدة وزاد عدد صفحاتها ـ كما زاد عدد النسخ المطبوعة · وتجرى الآن محاولة تجريبية لبيع النشرة ـ وبناء على نتائج التجربة يمكن اتخاذ قرار بشأن توزيع النشرة تجاريا فى أقطار عربية أخرى ·

وظهر عدد من المقالات والتقارير عن المنظمة وأنشطتها فى عدد من الصحف والمجلات العربية فى الشهود الأربعة الماضية ٠

● استقبلت الأمانة العامة فى القاهرة ممثلين عن منظمة العفو الدولية ، ومنظمة الرقابة على الرقابة (لندن) خلال شهرى فبراير ومارس ١٩٨٥ ٠

● قام الأمين العام بزيارة لمقر منظمة العفو الدولية ، وقابل المسئولين فيها عن قسم الشرق الأوسط (١٩٨٥/٣/٤) وتبادل معهم المطبوعات كما حثهم على تأييد طلب المنظمة لاكتساب الصفة الاستشارية فى المجلس الاقتصادى والاجتماعى بالأمم المتحدة ٠

وكان السيد نائب رئيس المنظمة قد فعل نفس الشىء قبل ذلك بأيام ٠ وقد كتبت الأمانة العامة لحوالى خمسين منظمة غير حكومية دولية تناشدها تأييد طلب المنظمة فى اكتساب الصفة الاستشارية وذلك خلال شهر فبراير ١٩٨٥ ٠

● قام الأمين العام أثناء حضوره اجتماعات ومؤتمرات فكرية ومهنية بانتهاز الفرصة والتعريف بالمنظمة وتوزيع مطبوعاتها ، ودعوة الزملاء والزميلات من الوطن العربى للانضمام الى المنظمة ودعمها ماديا ومعنويا ٠ أهم هذه المناسبات هى :

ـ الاجتماع التأسيسى للجمعية العربية لعلم الاجتماع (تونس ٢٥ ، ١٩٨٥/١/٣٠ ٠

ـ مؤتمر مركز دراسات الشرق الأوسط عن مستقبل الوطن العربى (جامعة عين شمس ـ القاهرة) ٠

ـ اللقاء العربى ـ الجنوب آسيوى (عمان ١٩٨٥/٢/٩) ٠

ـ ندوة الجامعة العربية عن المستوطنات الاسرائيلية (واشنطن ٢٢ ـ ٢٤ ١٩٨٥) ٠

ـ ندوة العالم العربى فى العقد القادم (واشنطن ـ صحيفة جورجتادن ٢٢ ـ ٢٦ ـ ١٩٨٥) ٠

ـ لقاء منتدى الفكر العربى مع مجلس التعاون الخليجى (الرياض ٢٨ ـ ٢٩ ١٩٨٥) ٠

ـ الندوة الدبلوماسية بالامارات (أبو ظبى ٤ ـ ٥ ـ ١٩٨٥) ٠

ـ ندوة مركز دراسات الوحدة العربية حول تهيئة الانسان العربى للعطاء العالمى (عمان ١٣ ـ ١٥ ـ ١٩٨٥) ٠

كما ارسلت الأمانة مجموعة من نشراتها وكتيباتها التعريفية للمؤتمر التأسيسى للجمعية العربية للعلوم السياسية (رنكا ـ قبرص ٤ ـ ١٩٨٥/٢/٨) ٠

قرارات اللجنة التنفيذية

● أوصت اللجنة التنفيذية بالاعداد لندوة عن حرية الصحافة فى الوطن العربى ورشحت تونس كمكان لانعقاد هذه الندوة ٠

● قررت اللجنة التنفيذية من حيث المبدأ ايفاد وفد من المنظمة الى السودان لاستطلاع الأوضاع فيها وتنشيط حركة حقوق الانسان فى السودان ـ وتقديم الدعم المعنوى والمادى لفرع المنظمة فى السودان ٠

● قررت اللجنة التنفيذية أن تعقد اجتماعها التالى (خلال شهر سبتمبر) فى الكويت ٠ وستنتهز المنظمة هذه الفرصة للقيام بحملة فى أقطار الخليج العربى للتعريف بالمنظمة وتوسيع عضويتها وجمع التبرعات فى تلك الأقطار ٠

تبرعات للمنظمة العربية لحقوق الانسان

ورد للمنظمة تبرع من فاعل خير فلسطينى بمبلغ أربعين ألف دولار أمريكى ٠ كما ورد تبرع آخر من فاعل خير عربى بمبلغ اثنى عشر ألف دولار ٠ وتبرع الأستاذ باسم مشتاق بمبلغ ألفى دولار أمريكى للمنظمة ٠

اللجنة الخاصة للأمم المتحدة لتقصى الحقائق عن أوضاع حقوق الانسان فى المناطق المحتلة

زارت القاهرة فى المدة من ٢٣ الى ١٩٨٥/٥/٣١ اللجنة الخاصة للأمم المتحدة لتقصى الحقائق عن أوضاع حقوق الانسان فى المناطق المحتلة ٠ وقد ترأس اللجنة السفير ن٠ ويجاورداتى (مندوبا عن سيرالنكا) ، وكان من بين أعضائها السفير

أ . سيني (منـدوبا عن السـنغال) ، والدكتور ذراجان جوفنتش (منـدوبا عن يوغسلافيا) . وقد تقابل د. سعد الدين ابراهيم امين عام المنظمة مع أعضاء اللجنة مرتين ، الأولى يوم ١٩٨٥/٥/٢٥ للتعـارف ، والثانية يوم ١٩٨٥/٥/٢٧ لتعريف اللجنة بنشاط المنظمة العربية لحقوق الانسان عامة ، وما تفعله بالنسبة للمواطنين العـرب فى الأراضى المحتلة خاصـة . وقدم الأمين العـام للجنة مجموعة من نشرات ومطبوعات المنظمة ، كما وعد باعداد ملف موثق عن بعض الانتهاكات الاسرائيلية للحقوق الفلسطينية ، وتقديمها لسكرتارية اللجنة فى جنيف فى تاريخ لاحق .

انتخاب مجلس ادارة فرع القاهرة

* عقد مجلس ادارة فرع المنظمة بجمهورية مصر العربية ثلاثة احتمالات فى الشهر الماضى . وفى اجتماعه الأخير بتاريخ ١٩٨٥/٥/٢٧ ، تم انتخاب هيئة المكتب من السادة :

الأستاذ محمد ابراهيم كامل	رئيسا للفرع
الدكتور على الدين هلال	نائبا للرئيس
الدكتور شريف حتاته	أمينا عاما
الدكتور مجدى زعبل	أمينا للصندوق ومسئولا عن شئون العضوية
المستشار سعيد الجمل	مسئولا ميدانيا

كما تم تكليف الأستاذ على فهمى بمسئولية النشاط البحثى والثقافى للفرع . وسيبدأ هذا النشاط بسلسلة من الندوات عن حقوق المرأة وقوانين الأحوال الشخصية فى مصر .

أصدرت المنمظة العربية لحقوق الانسان فى ١٩٨٥/٦/٤ بيانا عن حوادث صبرا وشاتيلا وبرج البراجنة .. فيما يلى نصه :

بيـــان
من المنظمة العربية لحقوق الانسان
عـــن
حوادث صبرا وشاتيلا وبرج البراجنة

لقد تابعت المنظمة العربية لحقوق الانسان نضال الاخوة العرب فى الجنوب اللبنانى

الرائع ضد الهجمات البربرية للجيش الاسرائيلي · وهو نضال بشهادة العالم كله متسم بروح فدائية بلغت الذروة فى الاستشهاد وانكار الذات واستهداف الموت من أجل الوطن المفدى والمثل الأعلى ·

وفيما نحن فى نشوة بمواقف الأبطال هذه اذا بالأنباء تطرى بما يفعم القلب العربى حزنا ، ويملأ نفسه بشعور الخزى والعار ، وقد طوقت ثلاثه مخيمات للفلسطينيين ، اشتهرت فى القريب بما حل بأهلها من المصائب والكوارث على يد الاسرائيليين ، وفى مقدمتها مخيما صبرا وشاتيلا اللذان شهدا ألوانا من المذابح التى يندى لها جبين الانسان فى كل زمان ومكان · وقد باءت اسرائيل باسم تلك المجازر وحاولت أن تنجو من حكم العالم القاسى بل العادل ضدها فلم تستطع الا باستنكار ما فعلت والتنديد بما قدمت يداها · ويبدو أن بعض العرب عز عليهم أن ينفرد الاسرائيليون بعار هذه الأثام الوحشية فأرادوا أن ينافسونهم فى شىء أعظم منها هولا وأشد جرما فقد طوقت قوات أمل الشيعية هذه المخيمات الثلاث وراحت تقتل أهلها فى اصرار عجيب ، وكأن هذه الدماء المسفوكة من غير العرب أو بل من غير البشر ، ودون أن يلقى المهاجمون بالا لما تلحقه هذه المذابح المروعة من وصمات بشرف العربى وسمعته بل بشرف الانسان وكرامته وقد التمسنا للمهاجمين كل عذر ممكن تخفيفا لخطتهم الجسيمة فلم نجد شيئا يبرر هذا العدوان المروع مع اننا كنا نعلم أن هناك من يضيق بوجود الفلسطينيين فى لبنان ويحسب هذا الوجود أصل البلاء · كما نعرف أن البعض لا يرضى عن اتجاهات ياسر عرفات ومن تبعه ولا سيما بعد تحالفه مع ملك الأردن ومع اقترابه من مصر المتمسكة بكامب دافيد ونحن نعلن أن الخلاف فى الرأى أمر مشروع ، **ولكنه حينما يصل الى قتل الأبرياء وازهاق أرواح الشيوخ والأطفال والنساء وحرمان الجرحى من العلاج والدواء · فالأمر يتجاوز كل احتمال ويستنفد كل صبر ويتطلب من كل المؤمنين بحقوق الانسان صرخة احتجاج وتنديد جماعى ، تعلن أن العرب أبرياء من هذا العنف الصارخ ، وأن ما وقع فى صبرا وشاتيلا وبرج البراجنة ليس سوى نوبة جنون طارئة أخرجت عن العقل فريقا من العرب الذين أبلوا بلاء حسنا فى الماضى القريب فى القتال من أجل حرية الجنوب اللبنانى وتطهير كل لبنان من آثام الطائفية الملعونة والعمل لوحدة أرضه واجتماع كلمته ومن هنا تدعو المنظمة العربية لحقوق الانسان كل اللبنانيين ، وكل العرب أن يقفوا وقفة استنكار واحدة ضد هذه المجازر ووضع حد لها فورى لها ثم لتأتى المعونات ووسائل التضميض والمواساة والتعويض لتواصل الأمة العربية سيرها من أجل الحرية والوحدة والاخوة ·**

والمنظمة العربية لحقوق الأنسان على استعداد لارسال لجنة لتقصى الحقائق فى

مواقع المخيمات ، وخاصة فيما يتعلق بما له شبهة انتهاك فاضح لحقوق الانسان · مثل قتل المدنيين من النساء والأطفال والشيوخ وقتل المرضى والجرحى والأسرى فى المعارك التى دارت ·

والمنظمة فى هذا كله تتوخى الحقيقة ، وتحرص على أن يكون فى اعلانها ما يردع الضمائر والأيدى عن الاستمرار فى تلك الانتهاكات أو تكرارها · وحتى يتفرغ أبناء لبنان لاعادة بناء وطنهم ، ويتفرغ أبناء فلسطين للكفاح من أجل استعادة حقوقهم ، ويتفرغ أبناء الأمة العربية لمواصلة المسيرة الأصيلة من أجل الوحدة والحرية والعدالة ·

عن المنظمة العربية لحقوق الانسان
فتحى رضوان

من برنامج العمل ضد التعذيب

لا للاعتقـــال السرى

هناك بلاد يتم فيها ممارسة التعذيب داخل مراكز سرية ويمارس التعذيب على أشخاص يتم (اختفاؤهم) لذلك يجب على الحكومات التأكد من أن حجز المعتقلين يتم فى أماكن معروفة ومعترف بها · كما ينبغى أن تتاح لأقاربهم ومحاميهم معلومات عنهم وعن أماكن وظروف اعتقالهم ·

ماذا يجرى .. في معسكرات أسرى الحرب العراقية الإيرانية

تقرير الأمم المتحدة الصادر فى ابريل عام ١٩٨٥ :

● أوضاع الأسرى فى كل من البلدين يدعو للقلق بالرغم من أنه ليس بالسوء الذى تدعيه كل دولة تجاه الأخرى .

● معظم المشاكل التى يتعرض لها اسرى الحرب فى البلدين تكاد تكون متطابقة فى بعض الجوانب ومتشابهة فى جوانبها الأخرى .

● ضرورة تنفيذ اتفاقية جنيف الخاصة بأسرى الحرب والنظر فى تبادل الأسرى واحترام آدميتهم ومعتقداتهم .

خطاب الكسندر هيج رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر فى ١٩٨٤/١١/٢٣ :

● اتهام اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالتجسس لحساب العراق واثارة اعمال العنف فى معسكرات أسرى الحرب .

● خلال ثلاث سنوات لم تتمكن لجنة الصليب الأحمر بمفردها فرض احترام القانون الانسانى فى النزاع بين العراق وايران .

فى أعقاب اطلاق الحراس الايرانيين النيران على عدد من الأسرى العراقيين فى معسكر كوركان فى ايران (١٠/١٠/١٩٨٤) والذى راح ضحيته تسعة أشخاص وجرح ٤٧ شخصا ، طالبت العراق من مجلس الأمن بالأمم المتحدة ارسال وفد لتقصى الحقائق . وقد وافقت ايران على استقبال هذا الوفد شرط أن يقوم الوفد أيضا بزيارة للعراق للتعرف على أوضاع الأسرى الايرانيين هناك .

وقد أصدر مجلس الأمن تقريرا بعد انتهاء مهمة الوفد تضمن النقاط التى وجهتها كل من العراق وايران ازاء الأخرى فيما يتعلق بأوضاع أسرى الحرب لدى كل من الدولتين . كما تضمن آراء سجناء الحرب أنفسهم فى مدى صحة المزاعم التى تسوقها كل دولة ضد الأخرى . وقد صدر التقرير الرسمى عن الأمم المتحدة فى أوائل عام ١٩٨٥ .

أولا : واقعة مخيم كوركان فى ايران ووقائع أخرى فى مخيم الموصل بالعراق :

كشف تقرير الأمم المتحدة ان هذه الواقعة بدأت بعراك بين مجموعتين من سجناء الحرب العراقيين ، مجموعة منهما موالية للنظام العراقى والمجموعة الثانية من المعارضين له . وقد تمت هذه المشادة أثناء زيارة وفد من اللجنة الدولية للصليب الأحمر للمخيم المذكور .

وفى رأى عديد من سجناء الحرب العراقيين الذين شهدوا هذه الواقعة ان الخلاف نشأ من اعتقاد مجموعة الأسرى العراقيين المعارضين للنظام العراقى بأن قائمة بأسمائهم قد أعدت بواسطة مجموعة الأسرى العراقيين الموالين للنظام العراقى . وأعطيت لوفد اللجنة الدولية للصليب الأحمر لتسليمه للسلطات العراقية . وان المجموعة الأولى كانت تخشى من تنكيل السلطات العراقية بذويهم اذا ما حصلت تلك السلطات على القائمة .

ويقول تقرير الأمم المتحدة ان اطلاق النار قد تم بعد تصاعد حالة التمرد الذى تم بين الأسرى فى مخيم كوركان ، وانه كان من الممكن تفادى هذا الأمر لو أن السلطات الايرانية منذ البدء قد فصلت بين مجموعات الأسرى المتعارضة فى مواقعها ، لتفادى حدوث اشتباكات بينهما .

واشار التقرير الى ان واقعة معسكر كوركان ليست الواقعة الوحيدة من نوعها فى كل من البلدين . فهناك حوادث مشابهة قد تمت فى معسكرات الأسرى الايرانيين فى العراق حيث ظهرت حالات تمرد واطلق فيها الحراس العراقيون النيران ، وخاصة فى معسكر الموصل (رقم ١) و (رقم ٢) حيث توفى ثمانية من الأسرى الايرانيين واصيب عدد آخر كبير بجراح . وقد ارتبطت التمردات التى تمت فى مخيمات الموصل بالاحتجاج على سوء أوضاع الأسرى الايرانيين وتكدسهم كما ارتبطت بخلافات بين مجموعات الأسرى من مؤيدين ومعارضين المخمينى .

ثانيا : النقاط التى اثارتها كل من ايران والعراق ازاء الأخرى فيما يتعلق بأوضاع الأسرى لدى كل منهما :

وما أثارته ايران ضد سياسات العراق بشأن الأسرى الايرانيين هو :

- **القتل الجماعى :**

أعربت السلطات الايرانية لوفد الأمم المتحدة عن قلقها بخصوص الآتى :

ـ القتل المتعمد والجماعى الذى تقوم به السلطات العراقية ضد الأسرى الايرانيين فى أعقاب القبض عليهم ·

وقد استندت ايران فى تأكيدها على حدوث هذا الأمر على بعض المستندات التى عثرت عليها فى بعض المراكز العسكرية العراقية التى وقعت تحت سيطرة ايران والتى احتوت على أوامر بهذا الشأن ·

وقد نفت السلطات العراقية حدوث أى عمليات قتل للأسرى الايرانيين ·

● المفقودين :

تقول السلطات الايرانية ان عدد الأشخاص المفقودين بلغ ٢٠٠٠٠ ، وأن عددا كبيرا من هؤلاء المفقودون تحتجزهم السلطات العراقية فى معسكرات سرية ·

الا أن السلطات العراقية قد نفت هذا الأمر وأكدت على ان جميع الأسرى الايرانيين مسجلين لدى اللجنة الدولية للصليب الأحمر · وان آخرين ربما يكونوا قد فقدوا أثناء المعارك · كما ان عددا آخر من القتلى الايرانيين فى الحرب كان يصعب التعرف على هويتهم حيث لم يعثر معهم على أى بطاقات هوية ·

ويرى تقرير الأمم المتحدة انه اذا كانت بعض المبررات التى قدمتها السلطات العراقية صحيحة جزئيا ، الا أن السلطات العراقية لم تقدم قائمة بأسماء القتلى الايرانيين التى أمكن التعرف عليهم · ومن الممكن أن يكون التكتم عن التصريح بمعلومات بشأن بعض المفقودين جزء من سياسة التعتيم على العدو ·

● أسر المدنيين الايرانيين :

تقول السلطات الايرانية ان عشرات الآلاف من المدنيين الايرانيين تم ترحيلهم بالقوة الى العراق ، وان من بين هذا العدد سجلت أسماء ١٥٠٠ فقط من الأسرى المدنيين فى اللجنة الدولية للصليب الأحمر وقد اعترفت السلطات العراقية بأن هناك حوالى ٧٥٠٠٠ شخصا من المدنيين الايرانيين فى العراق الا انهم لاجئون أتوا بمحض اختيارهم · ويشير تقرير الأمم المتحدة انه خلال اللقاءات التى أجراها الوفد مع بعض المدنيين الايرانيين فى العراق تبين ان عدد منهم معارض للحكم الايرانى ، وانهم يعتبرون أنفسهم منتمين الى العالم العربى عموما وليس بالضرورة الى العراق ، الا ان عددا آخر قال ان نقلهم من ايران الى العراق قد تم بالقوة ·

● تعذيب الأسرى الايرانيين :

يشير تقرير الأمم المتحدة الى تعرض الأسرى الايرانيين للتعذيب وسوء المعاملة · ويتم ذلك أحيانا بواسطة الحراس العراقيين كما يتم فى أحيان أخرى بواسطة مجموعات من الأسرى أنفسهم ضد مجموعات أخرى · فالمجموعة المعارضة لسياسات الخمينى تلقى تشجيعا من السلطات العراقية · وتخول لها سلطة قمع المجموعات الموالية للخمينى ·

وقد أشار عديد من الاسرى الايرانيين لتعرضهم للضرب والتعذيب واطفاء السجائر فى أجسامهم والنفخ ، وقد فقد بعضهم السمع والبصر من جراء التعذيب وكسرت أيضا أسنان بعضهم الآخر وظهرت آثار التعذيب على أجسادهم ·

كما أشاروا لتعرضهم للعقاب بمنعهم من تناول أى طعام ·

هـذا وقـد تعرض وزير البترول الايرانى الذى أسر مع عـدد من مساعديه للتعذيب وحين طلب وفد الامم المتحدة من السلطات العراقية السماح له بلقاء الوزير قالت السلطات العراقية ان المذكور يرفض مقابلة أى شخص ويهدد بالانتحار اذا أرغم على ذلك . وقد حملت السلطات العراقية الوفد مسئولية ما قد يحدث للوزير الاسير بعد مقابلته . وقد تفادى الوفد الوقوع فى مثل هذه المسئولية ولم يتم اللقاء .

● ممارسة الضغوط السياسية على الأسرى الايرانيين :

أدانت السلطات الايرانية ما اعتبرته ضغوط سياسية وأيديولوجية تمارس على الأسرى الايرانيين فى العراق . وقد أكد الاسرى الايرانيون انهم يتعرضون لمثل هذه الضغوط . فقد سمحت السلطات العراقية لبعض العناصر المعارضة للنظام الايرانى بدخول مخيمات الاسرى الايرانيين ومحاولة التأثير عليهم بنقد نظام الخمينى . وقـد اعتبرت ايران هذا الامر بمثابة غسيل مخ للاسرى الايرانيين .

كما يقول الاسرى انهم يجبرون على الهتاف بشعارات معادية للخمينى ، كمـا يدفعـون بالقوة الى الادلاء بأحاديث فى التليفزيون والاذاعة العراقية ينتقدون فيها الحكومة الايرانية .

● انعدام الرعاية الصحية :

تشير السلطات الايرانيـة ، وكذلك عدد من الاسرى الايرانيين الى انعـدام الرعاية الطبية اللازمة للمرضى مما أدى الى وفاة بعضهم .

هـذا بعض ما أثارته السـلطات الايرانية من تحفظات حول مسلك السلطات العراقية ازاء الاسرى الايرانيين ، كما جاء فى تقرير الامم المتحدة .

وما أثارته العراق ضـد سياسات ايران بشأن الاسرى العراقيين هو :

● القتل الجماعى :

تقول السلطات العراقية أن الاسرى العراقيين لدى ايران يتعرضون للقتـل الجماعى فى أعقاب وقوعهم تحت سـيطرة السلطات الايرانية . وقـد قدمت العراق صورا للجنود العراقيين الذين قتلوا بعـد أن قيدت أيديهم وأرجلهم .

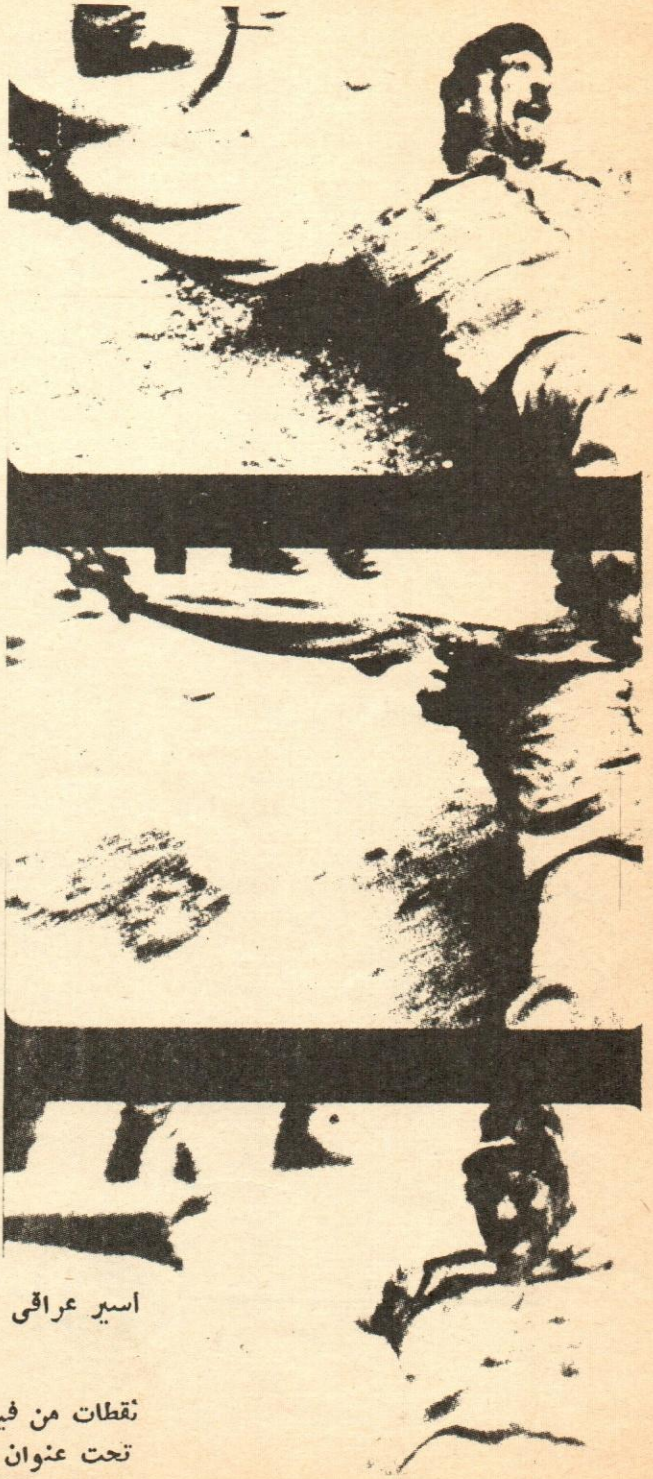
وقد نفت السلطات الايرانيه حدوث أى شىء من هذا القبيل .

ولم يستطع وفد الامم المتحدة التأكد من صحة حدوث الوقائع التى تشير اليهـا العراق .

● المفقودون :

تقول الحكومة العراقية ان السلطات الايرانية لم تزودها بقائمـة بأسماء بعض المفقودين العراقيين . ورغم ان السـلطات الايرانية تبرر هذا الامر بأن عددا من القتلى تعذر التعرف على هويتهم – وهـو نفس التبرير الـذى قدمته العراق بخصـوص المفقودين الايرانيين – الا أن تقـرير الامم المتحدة يشير الى أن هـذا التبرير اذا كان صحيح جزئيا الا أنه لا ينف ان هنـاك حالات أخرى أحجمت ايران عن ذكرهـا رغم معرفتها بهوية الاشخاص ، فى اطـار تضليل العدو .

فمثلا وفقا للرقم الرسمى الذى تعلنه ايران بالنسبة لعـدد الاسرى العراقيين



اسير عراقى

نقطات من فيلم ايطالى انتج عام ١٩٨٣
تحت عنوان (حلو ومتوحش ؟)

لديها وهو ٤٦٢٦٢ شخصا نجد انهـــا سجلت أسماء ٤٥ر٢٨٧ شخصـا فقط فى اللجنة الدولية للصليب الاحمر ٠

● **تعذيب الاسرى العراقيين :**

تشكو السلطات العراقية من تعرض الأسرى العراقيين للتعذيب والقتل الى حد أخذ كميات كبيرة من الدم منهم ٠ وكذلك تعرضهم لعقوبة قطع الأيدى ٠ وقـد نفت السلطات الايرانية حـدوث ذلك ، وكانت السلطات العراقية قد أشارت الى أن الاسرى العراقيـين فى ايران يتم المرور بهم فى شوارع ايران وهم مقيدون بالاغلال ٠

وقد أكد الاسرى العراقيين تعرضهم لسوء المعاملة ، وقتل وجرح عدد آخر منهم ففى مخيم شارى وبتاريخ ٥ يناير ١٩٨٣ قتل أحد الاسرى وجرح ١٧ آخرون ٠وفى مخيم سيمنان يوم ٢ يناير ١٩٨٣ قتـــل ثلاثة أسرى واصيب ٥٠ بجراح خطيرة ٠ وفى مخيم آخر فى أغسطس ١٩٨٤ قتل ٤ أسرى عراقيين ٠

● **ممارسة الضغوط السياسية على الاسرى العراقيين :**

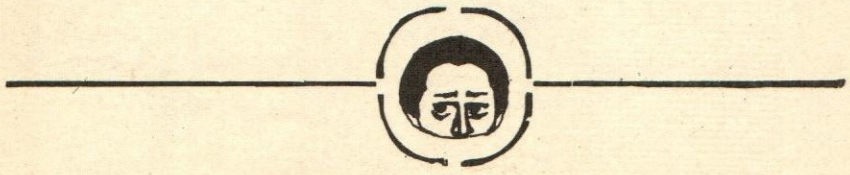
تقول السلطات العراقيـة بأنه يتم السماح لعنـاصر من المعارضة العراقيـة بالدخول الى معسـكرات الاسرى العراقيين وتحريضهم على السلطات العراقية ٠ وقد قدمت العراق تقريرا عسكريا حول احتفال شارك فيه عدد كبير من الاسرى العراقيين الذين أعلنوا تأييـدهم للخمينى ، وأعلنوا عن رغبتهم فى الانضمام الى حزب الدعوة الاسلامية ، وأعربوا عن استعدادهم لتحرير العراق من حكومته الحالية ٠

هذا وقد أكد الاسرى العراقيون انهم يتعرضون لضـغوط لتغيير معتقداتهـم السياسية من خلال المحاضرات والكتب بما فى ذلك التعرض لسوء المعاملة لدفعهم على ذلك ٠

هذا وقد أشار تقرير الأمم المتحدة انه فى كل معسكر من معسكرات الاسرى تقوم السلطات الايرانية بتمييز مجموعات الاسرى المعارضة للسلطات العراقية ٠

● **انعدام الرعاية الصحية :**

يشير تقرير الأمم المتحدة الى سـوء الوضع الصحى فى كثير من مخيمات الاسرى العراقيـين فى ايران ، وان بعض الاسرى لا يجدون أى علاج أو لا يجدون العـلاج الملائم ٠ كمـا يشـير التقرير الى تكدس الاسرى فى مساحات ضيقة حيث يعيش عدة مئات من السجناء فى مسـاحة مخصصة لمـائة شخص فقط ٠



ملاحظات عامة واستنتاجات وتوصيات

وينتهي تقرير الأمم المتحدة بعدد من الملاحظات والاستنتاجات والتوصيات هي :

● ان مشهد هذه الآلاف المؤلفة من الرجال في معسكرات أسرى الحرب ، ومعظمهم في ريعان شبابهم ، حيث تذوى أفضل سنوات عمرهم في الأسر ،ويحرمون من جميع أسباب الراحة في الحياة ، ولا يعرفون مصيرهم ، ما كان له الا أن يحرك أعمق المشاعر في نفس كل واحد منا . وينبغي ألا نغفل أن أسرى الحرب وعائلاتهم هم الضحايا المباشرون للحرب الممتدة المدمرة بين البلدين، اذا نحينا جانبا أولئك الذين لاقوا حتفهم أو جرحوا في ميدان القتال . وكانت أوضح الصور التي عدنا بها من معسكرات أسرى الحرب هي الخوف والوحدة وعدم اليقين والعزلة والمرارة واليأس .

● وكان التفويض الذي تلقيناه من الامين العام هو أن نقدم تقريرا عن حالة أسرى الحرب وعن شواغل الحكومتين . الا اننا عدنا من المعسكرات في كلا البلدين برسالة من أسرى الحرب أنفسهم نشعر أننا ملزمون بأن ننقلها . فقد أعرب عدد لا حصر له من أسرى الحرب عن رسالتهم تلك بطرق مؤثرة ومحركة للمشاعر ، تتراوح بين النداءات البليغة المقنعة ، والصمت الحزين ، وبين الانفعالات الجياشة والدموع ، وكانت الاسئلة التي طرحت أكثر من غيرها هي : « متى تضع الحرب أوزارها أخيرا ؟ » ، « الى متى يتعين علينا أن نتحمل هذه المعاناة ؟ » ، « ما الذي سيحدث لنا حين ترحل البعثة ؟ » ، « لم يسمح المجتمع بمثل هذه القسوة تجاهنا ؟» وكثيرا ما تمثلت الرسالة في كلمة واحدة فحسب : « العودة الى الوطن ! » .

● ومع أن السلطات في كل من العراق وايران قد منحتنا تأكيدات بأنها ستعمل على الالتزام بمعايير الدولية المقبولة في معاملة أسرى الحرب ، فقد كان من الجلي أن السياسات والمعايير التي تعلن هذه السلطات عن تمسكها بها لم تكن تراعى دائما . فقد وجدنا أن المعاملة القاسية والعنف في المعسكرات أمر يكاد يكون مألوفا . لقد قدم أسرى الحرب كمية ضخمة من المعلومات عن سوء معاملتهم الجسدية بوسائل مثل الجلد ، والضرب بالهراوات أو الكبول ، وتوجيه ضربات الى كلتا الاذنين في آن واحد ، والصدمات الكهربائية ، والاعتداء على الاعضاء التناسلية ،والركلات ـ التي غالبا ما حدثت في أجزاء من الجسم أصيب فيها أسرى الحرب بجروح . وبدا أن العنف الجسدي أمر شائع بوجه خاص في معسكرات أسرى الحرب في العراق ، كما تلقينا تقارير عن تدابير للعقاب الجماعي ، مثل الحبس لفترات طويلة والحرمان من الطعام والماء . وعلى الرغم من اننا لم نستطع التوصل الى نتائج قاطعة بشأن صحة الادعاءات الفردية ، فقد سمعنا كثيرا من الشكاوى المماثلة من الاسرى في معسكرات مختلفة كما شهدنا علامات وجروح واصابات ، وما الى ذلك ، تتمشى مع الادعاءات .

● وقد تحدث أسرى الحرب مرارا ، احيانا بكثير من التفصيل ، عن الحوادث الخطيرة التى قالوا انها وقعت فى المعسكرات فى الماضى ، بالرغم من نفى سلطات المعسكرات المحلية وممثلى السلطات المركزية الذين صحبوا البعثة . وقد نجحت جهودنا فى الحصول على مزيد من الايضاحات بشأن تلك النقاط فى عدد من المناسبات ، حيث تم الاعتراف بها رسميا ، كما حصلنا على سجلات مفصلة تفصيلا كافيا تؤكد مضمون اقوال أسرى الحرب . وفى بعض الاحيان كانت التكذيبات الرسمية غامضة ومشروطة (كان يقول قائد المعسكر أن شيئا من هذا القبيل لم يحدث ابان فترة توليه منصبه فى المعسكر) ، ولكنها كانت فى أحوال أخرى قاطعة تماما، بالرغم من استفساراتنا المتكررة ، الى حد يتعين معه علينا ، للأسف، أن نخلص الى انها قدمت بالرغم من معلومات الحكومتين انفسهما . وفيما يتعلق بهذه الحوادث ، سلم أسرى الحرب أحيانا بأنها كانت متصلة باحتجاجاتهم التى ادعوا أن معاملتهم وظروفهم المتسمة بالقسوة تبررها . ونود أن نؤكد من جديد فى هذا الصدد ما ذكرناه من قبل فى الفصل المتعلق بكوركان ، وهو أن الحادث الذى وقع فى ذلك المعسكر لم يكن حادثا منعزلا بل ولم يكن أخطر ما حدث فى معسكرات أسرى الحرب فى كلا البلدين. والسمة الاستثنائية الرئيسية بشأن حادث كوركان هى الدعاية العالمية التى لازمته .

● وقال لنا أسرى الحرب فى كل مكان ذهبنا اليه أن العديد من المرافق والاحوال العامة فى المعسكرات قد حسن بشكل ملحوظ قبل وقت قصير من وصولنا. ففى معسكرات عديدة وفرت المراتب والبطانيات ووزعت بنود جديدة من الملابس ، وفى الوقت نفسه تم تحسين الغذاء نوعا وكما . وفى معسكرات أخرى رفعت القيود المفروضة على الامداد بالمياه ، أو أصبحت المياه الساخنة متوفرة لأول مرة . والى حد ما اتضحت التحسينات التى قيل انها أجريت فى الآونة الأخيرة مما شهدناه بأنفسنا . على اننا لاحظنا نواحى نقص خطيرة فى الاحوال الصحية فى معسكرات عديدة كما لاحظنا نفس النقص فى الغذاء اليومى الذى يصرف للأسرى .

● وكان هناك جانب بدا انه يسبب الما شديدا للكثيرين من أسرى الحرب ، وأكد عليه أسرى كثيرون تأكيدا شديدا ، ولا سيما فى ايران ، وهو الاحساس بأن هويتهم الأيديولوجية والقومية التى يعتزون بها لا تحترم بل انها تتعرض للهجوم . وقد استمعنا كذلك الى مزاعم بأن ضغوطا دينية تمارس على أسرى الحرب من غير المسلمين ، وبأن بعض أسرى الحرب المسيحيون اعتنقوا الاسلام . وفى حين لم نتمكن من الوقوف على ما اذا كانت عمليات تغيير الدين هذه قد وقعت اكراها ، فاننا لم نملك الا أن نلاحظ شيوع جو من الحمية التبشيرية كان يعم بعض المعسكرات .

● وقد حاولت كل من الحكومتين ، بدرجات متفاوتة ، تشجيع ، ان لم يكن استغلال ، الاختلافات الايديولوجية الموجودة لدى الأسرى . وغالبا ما تفاقمت هذه المشكلة بسبب « ممثلى » الأسرى الذين لم ينتخبوا بطريقة سليمة . ولاحظنا أن هذه الانقسامات تتغلغل عميقا لدى أسرى الحرب العراقيين فى ايران ، وانها كانت السبب السبب الأساسى لمخاوف وتوترات أشعلت ، بدورها ، فتيل عديد من الاضطرابات ونشوب حالات العنف ، كما يدل على ذلك حادث كوركان .

. ومن الجوانب الأخرى التى أثارت

لدينا قلقا شديدا التبطل البدنى والفكرى الذى يفرض على كثيرين من أسرى الحرب فى معظم المعسكرات التى زرناها فى البلدين ، اذ لا يتخذ ما يكفى من الترتيبات لشغل الأسرى بنوع ما من أنواع النشاط المفيد ، وبدا أن توافر مواد القراءة غير كاف بشكل مؤسف . وكانت وسائل التسلية فى معسكرات عديدة اما غير كافية واما غير موجودة تماما فى بعض الاحيان ، وقد شكا الاسرى تكرارا من القيود المفروضة على الالعاب أو الموسيقى أو الغناء أو التمكن من الاستماع الى الاذاعة . وهذه الحالة ، مشفوعة بسنوات الحبس الطويلة ، لايمكن الا أن تفضى الى التدهور العقلى التدريجى للاسرى كما يشهد على ذلك عدد من لاحظنا أنهم يشكون من اضطرابات عقلية .

● وكانت المشكلة فى مناسبات اخرى هى الطابع الاجبارى لبعض « وسائل التسلية » التى توفر . وقد ذكر أسرى الحرب أنهم يجبرون على الاستماع ، من الصباح حتى الليل ، الى برامج اذاعية تحتوى على دعاية سياسية تبث عن طريق مكبرات الصوت المركبة فى عنابر النوم . وبالمثل ذكر أسرى الحرب أنهم يشجعون على الاشتراك فى « تمثيليات » ذات طابع سياسى يتعرض فيها زعماء بلديهما للاساءة أو الاستهزاء .

● ومن الشكاوى الرئيسية التى ترددت كثيرا على أسماعنا شكوى ساهمت مساهمة كبيرة فى أحاسيس العزلة لدى الأسرى ، وهى عدم تواتر وصول البريد ان لم يكن انعدامه اطلاقا ، ولا سيما فى ايران . ونود أن نعرب عن عميق قلقنا ازاء هذه الحالة الخطيرة التى يمكن علاجها بسهولة .

● وزاد عمق الاحساس بالعزلة عند انقطاع الزيارات المنتظمة التى تقوم بها للمعسكرات هيئة انسانية غير منحازة . ونود توجيه الانتباه فى هذا الصدد الى الدور الذى تؤديه لجنة الصليب الاحمر الدولية ، من خلال مواردها وخبرتها الطويلة ، فى التشجيع على احترام الامتثال لأحكام اتفاقيات جنيف ، بما فى ذلك ، على وجه الخصوص ، الاتفاقية الثالثة المتعلقة بمعاملة أسرى الحرب . وان التجاء الحكومتين ، على نطاق واسع ، فيما يتعلق بموضوع هذا التحقيق ، الى تقارير لجنة الصليب الأحمر الدولية لدعم حججهما هو ، فى رأينا ، دليل على دور اللجنة الذى لا بديل له .

● وعلينا ، للأسف ، أن نذكر اننا لم نكن فى موقف يمكننا من التوصل الى نتائج محددة فيما يتعلق بقضايا المفقودين والادعاءات بقتل أسرى الحرب وغيرهم من أفراد العدو بصورة جماعية . ولم نستدل على حدوث حالات قتل عمد فى معسكرات أسرى الحرب . بيد أنه بالنظر الى أن من الجائز أن تلك الادعاءات كانت تشير الى ما ربما كان قد حدث فى ساحة القتال ، فان هذا يخرج عن نطاق هذا التحقيق ، الذى لم يكن فيه سبيل للتحقيق من مدى حدوث تلك الممارسات المؤسفة ، بخلاف القتل أثناء المعركة ، أو اقتفاء أثر ضحاياها .

● وتلك قضايا خطيرة جدا ، وفوق كل شىء ، لا ينبغى لاحد ان يكون متبلد الشعور ازاء مخاوف الأسر المفجوعة التى تعيش فى جزع وقلق على عشرات الآلاف من المفقودين أو الذين قيل انهم قتلوا بسرعة . ولا ينبغى ادخار أى جهد لدراسة هذه المخاوف ، اذا دعت الضرورة عن طريق اجراء تحقيقات دولية ملائمة التشكيل ، بالتعاون مع الحكومتين . بيد اننا عندما ووجهنا بهذه المخاوف لم يكن بوسعنا ان نفعل شيئا

جريدة الشرق الاوسط ١٩٨٥/٣/٩



يذكر باستثناء تلقى تعليقات الجانب الآخر .

● بيد أننا لاحظنا بالفعل ان كل طرف من طرفى النزاع لم يف بالتزامه بمقتضى اتفاقية جنيف الاولى بتزويد الطرف الآخر ، عن طريق وساطة الوكالة المركزية للمعلومات عن أسرى الحرب ، أو دولة حامية أو بديلها ، بمعلومات عن كل جريح أو مريض أو قتيل للطرف المعادى يقع فى قبضته فضلا عن هوية الاسرى وحالتهم الصحيه ، مع شهادات وفاة لمن توفى بعد الوقوع فى الاسر . وليس ثمة شك فى أن هذا قد زاد من عدد المدرجين رسميا فى بلدهم فى قوائم المفقودين . ومع مراعاة الايضاحات التى قدمتها الحكومتان عن الاسباب التى تؤدى فى كثير من الاحيان الى صعوبة تحديد هوية قتلى العدو فى الجبهة نعتقد أنه ينبغى بذل جهود جادة لتقديم المعلومات على وجه السرعة وبدقة من اجل التخفيف من جزع ومحنة أسر لمفقودين .

● واننا اذ لاحظنا ان الكثير من أسرى الحرب قد أمضوا ثلاث سنوات أو أكثر من ذلك محتجزين ، نجد أنفسنا مضطرين لطرح سؤال هو : الا يعتبر الاسر الممتد معاملة لا انسانية فى حد ذاته ؟ وفى الواقع أن كثيرين من أسرى الحرب أخبرونا ان هذا ، أكثر من أية اساءة معاملة محددة، هو أكبر مصدر لعذابهم . فالاسر الممتد واللانهائى هو نفسه لا انسانى ولا طائل منه حتى ان الحل الوحيد الفعال والانسانى لمشاكل معظم اسرى الحرب الذين جرت زيارتهم يتمثل فى اطلاق سراحهم مبكرا .

● وعلى الرغم من ان اتفاقية جنيف لا تتطلب اطلاق السراح قبل وقف الاعمال القتالية ، فان حق المتحاربين فى الاحتفاظ بأسرى الحرب طوال مدة النزاع بأكملها يفقد مبرراته عندما تطول مدة النزاع بشكل مفرط ، ولا سيما فى الحرب الحديثة التى لا تعتمد على القوى البشرية بنفس القدر الذى كان يحدث به ذلك فى الماضى ، وفى هذا الصدد ، يبدو ان الاتفاقية لا تتمشى مع المبادىء الانسانية فى العصر الحديث . وينبغى ان نعيد الى الاذهان ان اسرى الحرب يجب الا يعاملوا كمجرمين أو رهائن ، بل ينبغى معاملتهم بكرامة بدون اهدار لرتبتهم أو شخصيتهم . وقد سأل كثير من اسرى الحرب ، مرارا ، ان لم يكن من الواجب وضع حد زمنى لمعاناتهم بصرف النظر عن استمرار الحرب .

● ونود أن نشير أيضا الى أن مدة الاسر الطويلة لاسرى الحرب تنغص العلاقات وتخلق توترات وصراعات سواء فى داخل المعسكرات أو على المستوى الدولى ، فى نفس الوقت الذى غالبا ما تصبح فيه وسيلة للدعاية بين الطرفين المتحاربين . ويتطلب هذا بدوره من الدول المحتجزة لاسرى الحرب أن تحول ، من اجل الحفاظ عليهم وتأمينهم ، موارد مادية يمكن انفاقها بشكل أفضل على أغراض أخرى .

● ولهذه الاسباب ، وقبل كل شىء لاعتبارات انسانية ، نرى أن الاستمرار فى احتجاز أسرى الحرب مدة طويلة على نحو ما يفعله الان كلا الطرفين أمر لا مبرر له فضلا عن أنه يحقق نتيجة عكسية . فمن مصلحة كل طرف أن يقوم ، من جانبه وحده مثلما فعل فى بعض المناسبات السابقة ، أو عن طريق اتفاقية مشتركة ، باطلاق سراح أكبر عدد ممكن من اسرى الحرب ، مانحا الاولوية لفئات معينة منهم ، بما فى ذلك المرضى ، والمعوقين والمدنيون الذين أسروا بطريق الخطأ ، الذين احتجزهم كلا الجانبين اخلالا بالالتزامات الدولية للطرفين ، وكذلك اطلاق سراح الاسرى القصر والمسنين .

● وينبغي أن يطلق سراح أسرى الحرب ، سواء من جانب واحد أو بالاتفاق المتبادل ، باسلوب منظم خاضع للمراقبة وباشتراك الوكالات المختصة . وسيكون الاشراف ضروريا لضمان عدم عودة الذين أطلق سراحهم الى مسرح الحرب . وأن تكون أية عودة الى الوطن طوعية ، وأن يمنح الذين يخشون العودة لاى سبب ويفضلون اعادة توطينهم اما فى البلد الذى يحتجزهم الآن كأسرى أو فى بلد ثالث ما قد يتوافر من فرص لتحقيق ذلك . ولقد لاحظنا أن الطرفين قد اتخذ خطوات معينة فى هذا الشأن ، الا أننا نعتبرها حتى الآن غير كافية اطلاقا وتشوبها أغراض دعائيه .

● والحق اننا كونا أثناء التحقيق الحالى انطباعا مؤسفا عن كلا الجانبين بأن بعض الأمور لم تبلغ دائما بطريقة موضوعية بل خضعت لتحريفات لاغراض دعائية . كذلك بدا ان بعض شواغل الحكومتين قد عرضت لأغراض دعائية أكثر منها بسبب أى توقع حقيقى لامكان قيام البعثة الحالية بتقييمها . وقد يكون هذا مفهوما بالنظر الى مرارة النزاع الناشب بينهما بيد انه ليس ثمة حاجة الى التوسع فى التعليق على النتيجة التى تم التوصل اليها بأن تلك المحاولات التى تبذلها الدولة المتحيزة لاستخدام أسرى الحرب كأدوات أو أسلحة ضد العدو بعد وقوعهم فى أيديها وانما تشكل اساءة استخدام لهم .

● ولاحظنا كذلك ـ مع الترحيب ـ ان الحكومتين قد أعربتا عن استعدادهما من ناحيه المبدأ لاطلاق سراح المعوقين أو المرضى ، وللنظر كذلك فى تبادل فئات أخرى من أسرى الحرب وترتيب زيارات عائلية . وعلى الرغم من اننا ندرك انه يلزم حل مصاعب كثيرة قبل أن يمكن عقد اتفاق وان جهود شاقة ، لم تكلل بالنجاح فى النهاية قد بذلت فى الماضى فى هذا المجال ، فاننا نعرب عن أمل جدى فى أن تقوم الحكومتان بمتابعة هذه الاقتراحات بروح الاهتمام الانسانى بمعاناة الالاف من اسرى الحرب .

● وقد شجعتنا كذلك تأكيدات السلطات فى كل من العراق وايران بعزمها على احترام أحكام اتفاقيات جنيف ،وكذلك استعداد تلك السلطات /الذى أعلن مرارا لاصلاح أى قصور تبينت البعثة وجوده . ونحن نرحب بهذا الموقف ونعرب عن أملنا وتوقعنا فى أن تسهم استنتاجاتنا وتوصياتنا فى المساعدة المبذولة لتحسين معاملة أسرى الحرب فى البلدين .

● ولا يسعنا ، مع ذلك ، الا أن نشدد على أن الرغبة العارمة لدى أسرى الحرب أنفسهم هى انهاء هذه الحرب الطويلة المأساوية فى أقرب وقت ممكن .

● وفى ضوء هذه الاعتبارات والملاحظات المحددة المقدمة فى أجزاء أخرى من هذا التقرير ، توصلنا بالاجماع الى الاستنتاجات التاليه :

(أ) ان أسرى الحرب لا يلقون فى أى من البلدين معاملة سيئة بالدرجة التى تزعمها حكومة البلد الآخر ، ولا يلقون ، من ناحية أخرى ، فى أى منهما معاملة حسنة بالدرجة التى تزعمها الدولة القائمة بالاسر . وتدعو الحالة الموجودة فى الجانبين كليهما الى القلق الشديد .

(ب) ان الاسر لفترات طويلة ولاجل غير مسمى هو فى حد ذاته أكبر مصدر مشقة لاسرى الحرب .

(ج) ان معظم المشاكل التى يواجهها أسرى الحرب متماثلة أو متشابهة فى

البلدين : ظروف معيشية صعبة ، ومعاملة كثيرا ما تكـــون قاسية مثل افراط بعض حراس المعسكرات فى استعمال القـوة ولا سيما فى العراق ، وحوادث تتصف بالعنف وعزل عن العالم الخارجى ، وتشكك حـول مدة أسرهم • ولـم يكـــن حادث كوركان فريدا ولا هو أخطر ما وقع من حـوادث • وفى ايران ، يضيف الى التوتر وجو الخوف ما يفرض على الاسرى من ضغط ايديولوجى ودينى وما يترتب عـــلى ذلك من وجـــود جماعات متخـــاصمة فى معسكرات أسرى الحرب •

(د) من العوامـــل المشتركة فى المعسكرات فى البلدين الضـــيق المشترك المتمثل فى طول فترة الاسر وكـــذلك فى التبطل الجسدى والذهنى المـؤدى الى كثرة حدوث الاضطرابات العقلية •

(هـ) لم نتمكن من تكوين استنتاجات قاطعة بشأن المزاعم المتعلقـة بأشـــخاص مفقودين أو بحوادث قتل جمـــاعى لاسرى الحرب •

● ونود ان نتقدم بالتوصيات التالية المتفق عليها بالاجماع :

(أ) ينبغى تحسين معـــاملة اسرى الحرب فى البلدين كليهما بصورة جـــذرية واحترام حقوقهم فى اطار اتفـاقية جنيف وصونها بصورة دقيقة •

(ب) ينبغى حصر العقوبة البـــدنية وأى شكل من اشكال سوء المعاملة الجسدية وكذلك ممارسة المعاقبة الجماعية ، وينبغى للسلطات ان تعالج بحزم أى خرق لهـــذه القاعدة كما يجب اتخاذ التـــدابير اللازمة لمنع حـراس المعسكرات من الافـــراط فى استخدام القوة ولا سيما فى العراق •

(ج) ينبغى أن تتحسن بوجـه عـــام الاحوال المعيشيه فى المعسكرات فى البلدين بما فى ذلك المستويات الغذائية والصحية بوجه خاص ، وينبغى توفير فـرص لاسرى الحرب للقيام بدون قيود بأنشطة بدنيـــة وذهنية بناءة الى أقصى حد ممكن • وينبغى تحسين الخدمات الطبية واتاحة خـــدمات الطب النفسى حسب الاقتضاء •

(د) ينبغى اتخاذ تدابير فورية للاعمال الكامل لحقوق أسرى الحـــرب فى ارسـال واستلام المراسلات وفى تلقى الطرود عـلى الفترات الزمنية وبالطريقة المنصوص عليهما فى اتفاقية جنيف الثالثة •

(هـ) ينبغى مراعاة وتنفيذ أحـــكام اتفاقيات جنيف التى تنظم معاملة الضباط وفقا لرتبهم ، بشكل كامل ، ولا سيما فى ايران •

(و) ينبغى احترام حرية الفكر والدين والضمير لكل أسير حرب بصورة دقيقة ، ولا ينبغى ممارسة أى ضغط ايديولوجى أو دينى أو خلافه على الاسرى •

(ز) من أجل تحسين الجو العـام فى المعسكـرات وتخفيض خطر المنـــازعات ، ينبغى اتخاذ تدابير ، ولا سيما فى ايران للامتناع عن الضغط الايديولوجى أو الدينى على أسرى الحرب ، والفصـل المـادى بين المجموعتين المتعارضتين من الاسرى وكذلك معاملتهم بالتساوى وينبغى بذل جهود أكبر للوفاء بالاحتياجات الدينية للاقليـات بدون قهر أو تمييز •

(ح) ينبغى ، لمصلحة جميع أسرى الحرب والحكومتين المعنيتين ، تهيئة الظروف لتمكين لجنة الصليب الاحمر الدولية من التنفيـــذ الفعال لجميع مهامها بموجب اتفاقيات جنيف لحماية أسرى الحـرب وغيرهم من ضـــحايا الحـــرب فى البلـــدين والتخفيف عنهم •

وينبغى تمكين اللجنة ، على سبيل الاولوية، من دراسة مسألة الاشخاص المفقودين ·

(ط) وينبغى لكل من الحكومتين اتخاذ تدابير فورية لجمع وتسجيل المعلومات عن كل من الاشخاص الجرحى أو المرضى أو الموتى التابعين للطرف المضاد والذين يقعون فى أيديها وتقديم مثل هذه المعلومات الى وكالة مناسبه لاحالتها الى الطرف الآخر · ومن أجل تسهيل التعرف على الاشخاص المفقودين وتخفيض عددهم ، فينبغى للحكومتين النظر فى اتخاذ تدابير لضمان استخدام جميع أفراد قوتيهما لشارات أو لوحات مزودجة بالاسم واصدار الاوامر لقادة جيوشهما لاعطاء تعليمات لجنودهم بابلاغ رؤسائهم بهوية من يصادفونهم فى ميدان القتال من الجنود الموتى والجرحى ·

(ى) ينبغى للحكومتين اتخاذ خطوات فورية لتبادل قوائم ، عن طريق لجنة الصليب الاحمر الدولية أو أى وسيط آخر ، تتضمن العدد الاجمالى من أسرى الحرب المعتقلين شاملة على وجه الخصوص بيانات مفصله مستكملة بشأن الافراد المرضى والجرحى ·

(ك) ومن المأمول فيه أن تنظر الحكومتان بصورة جديه فى الافراج ، من جانب واحد أو على أساس المعاملة بالمثل ، عن أكبر عدد ممكن من أسرى الحرب الواقعين تحت سلطتهما · ويمكن الافراج عن بعضهم بدون شروط وعن البعض الآخر بشروط رهنا بوجود ضمانات ومراقبة دولية لعدم عودتهم الى مسرح الحرب · اما الاسرى المرضى والجرحى أو المعوقين بصورة مزمنة وكذلك المدنيون الذين اعتقلوا كأسرى حرب بطريق الخطأ ، فينبغى اعادتهم الى وطنهم فورا ، وينبغى معاملة الاحداث والمسنين من الاسرى على سبيل الاولوية ·

(ل) ينبغى للحكومتين الاحجام عن استغلال أسرى الحرب ومعاناتهم – بما فى ذلك الاسرى العائدين الى وطنهم – لاغراض الدعاية السياسية ·

اتفاقية جنيف
بشأن معاملة أسرى الحرب
المؤرخة ١٣ اغسطس ١٩٤٩

مادة ٢٣ – لا يرسل أى أسير من أسرى الحرب أو يحجز فى مناطق يمكن أن يتعرض فيها الى نيران منطقة القتال أو استغلال وجوده لجعل بعض الأماكن أو المناطق فى مأمن من العمليات الحربية ·

يجب أن تتوفر لأسرى الحرب أماكن الوقاية من الغارات الجوية وغيرها من أخطار الحرب · وفى ذات الحد الذى تتوفر به للسكان المدنيين المحليين · ويمكنهم أن يدخلوا تلك الملاجىء – باستثناء المكلفين منهم بأعمال الوقاية فى مناطقهم ضد الأخطار المذكورة – بمجرد اعطاء الانذار بالخطر ·

خطاب الكسندر هيج رئيس اللجنة الدولية للصليب الاحمر

وكان الكسندر هيج رئيس اللجنة الدوليه للصليب الاحمر قد وجه خطابا الى المندوبين الدائمين فى جنيف بتاريخ ١٩٨٤/١١/٢٣ حول انتهاك ايران لاتفاقية جنيف بشأن أسرى الحرب العراقيين جاء فيه :

أيها السيدات والسادة :

مرة أخرى أتوجه اليكم والى حكوماتكم حول مسألة احترام اتفاقية جنيف فى النزاع بين العراق وايران . كما تعلمون جميعا ، فى اعقاب الحوادث الخطيرة التى وقعت فى معسكر كوركان لاسرى الحرب أصدرت حكومة الجمهورية الاسلامية الايرانية تصريحات متعددة حول موضوع الأحداث وحول النشاطات الانسانية للجنة الصليب الآحمر فى ايران وفى كوركان .

فقد اتهم كبار مسؤولى الحكومة الايرانية وممثلوها الدبلوماسيين فى الخارج والصحافة والتليفزيون والاذاعة اللجنة الدولية للصليب الاحمر بالتجسس لحساب العراق واثارة اعمال العنف فى معسكرات أسرى الحرب وخلق العقبات أمام عودة العراقيين المصابين اصابات خطيرة الى عوائلهم وشن حملة دعائية معادية لايران ورفض بذل جهود جدية للبحث عن الاشخاص المفقودين فى الحرب واذا جاز لى أن أتحدث اليكم اليوم فهو ليس فقط بسبب ما شاهدته لجنة الصليب الاحمر الدولية من معاملة غير مقبولة لاسرى الحرب العراقيين والتى لا يمكن السكوت بعد الان على مثل هذه المحاولات للتمويه على الرأى العام وانما الامر أكثر من ذلك لانه هناك خمسون الف سجين حرب عراقى محتجزون فى جمهورية ايران الاسلامية وان لجنة الصليب الاحمر الدولية مرة أخرى تحتاج الى مساعدة فورية من حكوماتكم .

وأنا واثق بأن مساعدتهم آتية ويجب أن نأمل جميعا بانه سيكون لها أثر ايجابى .

خلال ثلاث سنوات لم تتمكن لجنة الصليب الاحمر الدولية بمفردها فرض احترام القانون الانسانى فى النزاع بين العراق وايران وخاصة جعل ايران تحتم اتفاقية جنيف الثالثة المتعلقة بمعاملة أسرى الحرب .

وقد اضطررت لارسال مذكرتين فى ٧ مارس ١٩٨٣ وفى ١٠ شباط ١٩٨٤ الى حكوماتكم لشرح الصعوبات التى تواجهها لجنة الصليب الاحمر الدولية فى تنفيذ مسئولياتها الانسانية فى ذلك النزاع . وقد لقيت اللجنة الدولية للصليب الاحمر مساعدة قيمة من الكثير من الحكومات التى صممت على أن يسود القانون الانسانى الدولى والتى تؤيد ضمان بقاء الضحايا الذين ينبغى على ذلك القانون حمايتهم .

يبدو ان استجابة حكوماتهم والصبر

غير العادى للجنة الصلب الاحمر الدولية في ربيع عام ١٩٨٤ وقد أعطت ثمارها في ايران ، ففي ذلك الوقت تلقت اللجنة الدولية للصليب الاحمر ضمانات شفهية ومكتوبة من السلطات الايرانية تفيد بانهم راغبون بالامتثال للاتفاقية الثالثة وهكذا عاودت اللجنة زياراتها الى سجناء الحرب العراقيين منذ بداية ١٩ مارس ١٩٨٤ .

وللمرة الثالثة بعد مقاطعة عامى ١٩٨٢ و١٩٨٣ كانت لجنة الصليب الاحمر الدولية تأمل بأن تتمكن أخيرا من العمل في ايران تحت ظروف اعتيادية . ومنذ مارس الى اكتوبر ١٩٨٤ تمكنت وفود لجنة الصليب الاحمر الدولية من زيارة تسعة معسكرات ومشاهدة تسع وعشرين الف سجين حرب عراقي أي حوالى نصف العدد الكلي لسجناء الحرب المحتجزين في ايران .

ولم تتم الزيارات بدون صعوبات كما كان متوقعا فقد كان بعض السجناء قد نقلوا من معسكراتهم قبل وصول وفود الصليب الاحمر وتم منع البعض الاخر من مقابلة وفود الصليب الاحمر أثناء الزيارات

وبالرغم من عدم اتمام هذه الزيارات الا انها مكنت اللجنة الدولية للصليب الاحمر من تكوين صورة واضحة عن وضعية احتجاز الاسرى العراقيين ولفت انتباه السلطات الايرانية في عدة مقابلات سرية الى النقاط لتي تسبب القلق للجنة الدولية للصليب الاحمر .

وفي العاشر من اكتوبر ١٩٨٤ كان مندوبو لجنةالصليب احمر الدولىشهود عيان في حادث نتج عنه قتل اسرى حرب وكما هي العادة قدمت لجنة الصليب الاحمر الدولى تقريرا عن الحادث الى السلطات العراقية وسلطات جمهورية ايران الاسلامية ذكرت فيه جمهورية ايران الاسلامية بواجبها باجراء تحقيق عن الحادث طبقا للاتفاقية . ومنذ ذلك اليوم أوقفت ايران جميع نشاطات لجنة الصليب الاحمرالدولية على اراضيها وشنت حملة ضد اللجنة لم يسبقها مثيل خلال مائة وعشرين سنة من تاريخ لجنة الصليب الاحمر الدولية والهلال الاحمر .

لسوء الحظ ان ما حصل في كوركان لم يكن حدثا منعزلا فقد اكد للجنة الصليب الاحمر بما لا يدع مجالا للشك وقد وقعت حوادث عنف ومواجهة في معسكرات أخرى سببت عددا من القتلى والجرحى ، مثل هذه الحوادث « وكما أبلغنا مرارا السلطات الايرانية » هي نتائج متوقعة لسياسة ايران خلال السنوات الثلاثة الماضية ، تلك السياسة التي سبق للجنة الدولية للصليب الاحمر ان وصفتها ورفضتها في مذكرتها المؤرخة في ١٠ شباط ١٩٨٤ ـ واقتطف منها (الضغط السياسي والايديولوجي واعادة التثقيف والتهجم على شرف وكرامة أسرى الحرب ظلت الملامح الثابتة للحياة في المعسكرات وحتى انها بدأت تزداد نتيجة لنشاطات أشخاص معينين لا علاقة لهم بادارة المعسكرات ، ممثلين لدائرة التثقيف السياسي والايديولوجي ، أعضاء من مجموعات المعارضة العراقية الذين هربوا الى جمهورية ايران الاسلامية والصحافة الرسمية الكل يحاول تحريض الاسرى ضد حكومتهم .

ان مأساة كوركان هي واحدة من الشواهد عن حقيقة الانتهاك المتعمد للاتفاقية الثالثة والاستمرار بالرغم من نداءات اللجنة الدولية للصليب الاحمر والدول الاعضاء في الاتفاقيه .

اليوم وللمرة لثالثة خلال ثلاث سنوات رفضت ايران دون أي عذر مقبول حق لجنة الصليب الاحمر الدولية بالاتصال بأسرى الحرب العراقيين . ان الموضوع الآتي هو البقاء المادى والأدبى لآلاف من

الرجال ومستقبل احترام اتفاقيات جنيف ، ان مثل هـذه السياسة فى الحقيقة تجبر أسرى الحرب للاختيار بين الخيانة أو الموت. يجب الكف عن هذه السياسة . الا اننا نخشى أن لا تعمل جمهورية ايران الاسلامية على ايقافها ما لم تقتنع بأن المجتمع الدولى يطالبها بذلك كأية دولة موقعة على الاتفاقيات وبطلب هذا النداء فان لجنة الصليب الاحمر الدوليه تعلم جيدا بانها فى مواقف خطيرة فى الماضى لم تلجأ لمثل هذا الاجراء الاستثنائى. وهى أيضا تعلم بأن وضع احتجاز أسرى الحرب فى العراق ليس مرضيا وتود أن تؤكد بأنها تتولى كل الاجراءات التى يمليها الموقف نيابة عنهم ، لكن طبيعة التكرار المستمر لخرق ايران للاتفاقية الثالثة هى من الخطورة جعلت اللجنة الدولية للصليب الاحمر تشعر بانها لو لم تلجأ لمثل هذا الاجراء الاستثنائى فانها ستعرض بسكوتها ليس فقط حياة عشرات الآلاف من الرجال ولكن مستقبل القانون الانسانى ، وهى تضع مقدرات هؤلاء الرجال ومستقبل القانون الانسانى فى أيديكم وبأيدى حكوماتكم وبموجب المادة (ل) من اتفاقية جنيف من الواجب القانونى للدول الاعضاء ضمان قيام الدول المتحاربة باحترام هذه الاتفاقيات، ، ان جهود لجنة الصليب الاحمر الدولية ضمان حماية أسرى الحرب فى ايران ستفشل ما لم تجبر السلطات الايرانيه ان تدرك بأن الارادة السياسية للدول ان ترى بأن مراعاة القانون الانسانى .

أيهـا السيدات والسادة ، أشكركم لاصغائكم ومساعدتكم .

جنيف فى ١٩٨٤/١١/٢٣

من اتفـاقية جنيف
بشأن معاملة أسرى الحرب
المؤرخة ١٣ اغسطس ١٩٤٩

معسكرات وأغذية وملابس أسرى الحرب

مادة ٢٥ – يجب أن تتوفر فى اقامة أسرى الحرب الشروط الملائمة المماثلة لقوات الدولة الحاجزة التى تعسكر فى ذات المنطقة ويجب أن تكون ملائمة لعادات وتقاليد الأسرى ، ولا يجب بحال من الأحوال أن تكون ضارة بصحتهم .

ويجب مراعاة الأحكام المتقدمة على الأخص فيما يتعلق بأماكن نوم أسرى الحرب ومساحتها الكلية والحد الأدنى لكمية الهواء التى تتخللها والمرافق العامة وترتيب النوم ومعداته بما فى ذلك الأغطية .

ويجب أن تكون الأماكن المعدة لاقامة أسرى الحرب أفرادا أو جماعات غير رطبة وبهما بما يكفى من وسائل التدفئة والانارة وعلى الأخص فى الفترة بين الغسق واطفاء الاضاءة ، كما يجب اتخاذ جميع الاحتياطيات لمنع أخطار الحريق .

ويجب أن تعد ، فى جميع المعسكرات التى يخيم بها نساء من أسرى الحرب ورجال فى الوقت ذاته ، أماكن نوم خاصة لكل منهم .

حقوق الانسان فى شهر

تواصل « حقوق الانسان العربى » نشر أهم الأحداث المتعلقة بحقوق الانسان فى الوطن العربى والتى شهدتها المنطقة خلال هذا الشهر (٢٥ ابريل ـ ٢٥ مايو ١٩٨٥) ٠

السودان

ـ قرار بالعفو عن جميع المعتقلين السياسيين :

أصدر الفريق أول سوار الذهب قرارا يقضى بالعفو عن جميع المعتقلين السياسيين فى السودان ، ويشمل القرار الافراج عن جميع المتهمين فى قضايا سياسية وعن جميع الذين حملوا السلاح ضد الوضع السابق ٠ وأعلن الدكتور جزولى دفع الله رئيس الحكومة الانتقالية ان عدد الأحزاب فى السودان بلغ ٣٦ حزبا ودعا الى توقيع ميثاق شرف للأحزاب ٠

الشرق الأوسط السعودية
١٩٨٥/٤/٢٨

ـ ليبيا تطالب السودان بتسليم المعارضين للقذافى :

طالب المؤتمر الشعبى العام فى ليبيا فى ختام دورة طارئة استمرت ٤ أيام السلطات السودانية بتسليم المعارضين لنظام العقيد القذافى الذين يقيمون حاليا فى السودان ٠ كما طالب باجراء تحقيق حول اذاعة سرية مناهضة لليبيا تبث برامجها من الأراضى السودانية ٠

الأهرام القاهرية : ١٩٨٥/٥/٩

ـ منع المظاهرات بالخرطوم :

أصدرت السلطات السودانية أمرا بحظر المواكب والمظاهرات فى العاصمة الخرطوم ٠ وعلل اللواء كمال البشار معتمد الخرطوم ذلك بأن بعض الفئات انتهجت مسلكا مناقضا للقانون ٠ هذا فى الوقت الذى سمحت فيه السلطات لانعقاد الاجتماعات السياسية ٠

الجمهورية القاهرية : ١٩٨٥/٥/١٤

ـ المطالبة بتسليم النميرى تمهيدا لمحاكمته :

شكلت الحكومة السودانية لجنة لصياغة الاتهامات الموجهة الى الرئيس السابق

جعفر نميرى بما فى ذلك مسئوليته فى تهريب اليهود الفلاشا الى اسرائيل عبر السودان · وأوضح النائب العام ان الحكومة تنظر بجدية فى امكانية التقدم بطلب رسمى الى مصر لتسليم النميرى الذى منح حق اللجوء السياسى ·

الشرق الأوسط السعودية
١٩٨٥/٥/١٦

ـ قانون جديد للصحافة فى السودان :

عقدت لجنة مراجعة قانون الصحافة والمطبوعات اجتماع لها برئاسة السيد بشير محمد سعيد المستشار الصحفى للمجلس العسكرى الانتقالى تدارست فيه الاطار العام للقانون الجديد المقترح بشأن الصحافة والمطبوعات وأوصت بتعديل قانون ١٩٧٣ الذى يحد من حرية التعبير والنشر

الشرق الأوسط السعودية
١٩٨٥/٥/١٦

ـ مشروع الاعلان الدستورى فى السودان :

أعلن الناطق باسم اللجنة القانونية الدستورية التى شكلها المجلس العسكرى الانتقالى بالسودان لاعداد الاعلان الدستورى ان النظام السياسى الذى يحدده الاعلان يقوم على حرية تكوين الأحزاب والهيئات والنقابات · كما ينص على استقلال القضاء وأجهزة الاعلام والجامعات وعلى حرية التعبير والنشر وحرية الاجتماع وتسيير المواكب فى حدود القانون ·

الشرق الأوسط السعودية
١٩٨٥/٥/١٧

مصر

ـ اطلاق سراح المتهمين بمحاولة اغتيال البكوش :

قالت مصادر الادعاء ان مصر أطلقت سراح بريطانيين ومالطيين كانوا قد احتجزوا فى نوفمبر الماضى فيما قيل انه مؤامرة لاغتيال رئيس الوزراء الليبى السابق عبد الحميد البكوش ·

وقالت مصادر أمنية انه من المرجح ان يغادر المذكورون مصر فى غضون ساعات ولم توجه اليهم تهم قط ·

الشرق الأوسط السعودية
١٩٨٥/٤/٢٩

ـ ١٠ آلاف جنيه تعويضا لمواطن اعتقل ٥ سنوات بدون جريمة :

أصدرت محكمة جنوب القاهرة قرارا بالزام الحكومة بدفع ١٠ آلاف جنيه للمواطن ناجى سلامة سلامة (مهندس بشركة المقاولون العرب) تعويضا له لما لحقه من أضرار بسبب اعتقاله لمدة ٥ سنوات دون أى جريمة بالاضافة لتعرضه للتعذيب ٠

الأحرار القاهرية : ١٩٨٥/٤/٢٩

ـ تصفية القوائم السوداء فى مصر

ورفع قيود السفر عن ٣٤٧١ معظمهم من تنظيم الجهاد :

أبلغت وزارة الداخلية المطارات والموانىء المصرية ومكاتب الجوازات فى المحافظات بقرار اللجنة بحذف أسماء ٣ آلاف و٤٧١ شخصا من قوائم الممنوعين من السفر حيث سيصبح من حقهم مغادرة البلاد ٠ وصرح اللواء أحمد رشدى وزير الداخلية بأن قوائم الممنوعين من السفر للخارج لم يتبق فيها الا عدد قليل من الأسماء وستراجع دوريا لتصفيتها نهائيا وقد تقرر ألا يصدر قرار بمنع أى مواطن مصرى من السفر للخارج الا من ٤ جهات رسمية محددة هى النائب العام والمدعى العسكرى والمدعى الاشتراكى والمحاكم ، ووفقا لذلك فليس من حق أجهزة أمن الدولة الحق فى استصدار قرارات بمنع السفر ٠ هذا وتم الاعلان على ان عدد كبير من الأسماء التى حذفت من القوائم السوداء هى لأشخاص اتهموا بالانضمام الى تنظيمات دينية وفى مقدمتها تنظيم الجهاد ، بالاضافة الى ٥٠ اسما لأعضاء فى تنظيمات شيوعية ٠

الشرق الأوسط السعودية
١٩٨٥/٥/١

ـ معاملة الطلاب الأجانب من أمهات مصريات كالطلبة المصريين :

يبحث المجلس الأعلى للجامعات بمصر اعفاء الطلاب الأجانب من أمهات مصريات من شرط تحويل النقد الأجنبى ٠ هذا وكانت وزارة الداخليـــة المصرية قد قررت فى الفترة الأخيرة منح الأبناء الأجانب للأم المصرية والزوجة الأجنبية تأشيرات اقامة لمدة ثلاث ســنوات متصلة وقررت اعفـائهم من تحويل النقـد الأجنبى وهو ١٨٠ دولار شهريا ٠

الشرق الأوسط السعودية
١٩٨٥/٥/١

ـ احالة قضية الحزب الناصرى للمحكمة الدستورية العليا :

أحالت المحكمة الادارية العليا أمس أوراق قضية تأسيس الحزب النـــاصرى الى

المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورية عدد من الشروط التى تضمنها قانون الأحزاب عند تأسيس حزب جديد · وقالت المحكمة ان هذه الشروط تخالف أحكام الدستور وتضع قيودا على حرية المواطنين · وكان كمال أحمد وكيل المؤسسين عن الحزب الناصرى قد أقام طعنا فى قررا لجنة شئون الأحـــزاب السياسية برفض تأسيس الحزب الناصرى ·

(الأخبار ، القاهرية ، ١٩٨٥/٥/٥)

- المحكمة الدستورية العليا حكمت بعـــدم دستورية القرار بقانون الأحـــوال الشخصية لعام ١٩٧٩ :

قررت المحكمة الدستورية العليا عدم دستورية القرار بقانون رقم ٤٤ لســـنة ١٩٧٩ الخاص بتعديل بعض أحكام قانون الأحوال الشخصية لصدوره مخالفا لشروط المـادة ١٩٤٧ من الدستور الخاصة باصدار قرارات بقوانين فى غياب البرلمـان حيث لم يطرأ خلال فترة غيبة البرلمـان ظرف معين طارىء يستدعى من رئيس الجمهـــورية اصدار قانون فى غياب البرلمـان · وقالت المحكمـــة ان الأصل أن يتولى البرلمـان اصدار التشريعات الا أن الدستور أجاز لرئيس الجمهورية اصدار قرارات بقوانين فى غيبة البرلمـان اذا وجدت ظروف تستدعى سرعة مواجهتها · ومن المعروف ان قانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩ كان يحتم على الزوج القيام باعلان الزوجة الأولى عند قيامه بالزواج من أخرى ويكفل للزوجة الأولى الحصول على الطلاق فى هذه الحالة اذا أرادت كما كان يكفل للزوجة الحاضنة الاحتفاظ بمسكن الزوجية فى حالة الطلاق ·

(الشرق الأوسط ، السعودية ، ١٩٨٥/٥/٥)

- حكم جديد يدين قرارات سبتمبر :

أصدرت محكمة القضاء الادارى حكما جـــديدا يدين القرارات التى أصـــدرها الرئيس الراحل أنور السادات فى سبتمبر ١٩٨١ فقد صدر حكم لصالح الانبا شنودة الثالث بابا الاسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية ، وحكمت المحكمة بالغـــاء قرار رئيس الجمهورية بمصادرة مجلة « الكرازة » والتحفظ على أموالها ومقارها · والمجلة المذكورة يملك ترخيصها البابا شنودة ويرأس تحريرها وهى تنشر أخبار الكنيسة القبطية الارثوذكسية وتتسم بطابع دينى ·

(الوفد ، القاهرية ، ١٩٨٥/٥/٩)

- المرأة تطالب باعادة النظر فى قانون الأحوال الشخصية القديم :

فى مؤتمر نسائى شاركت فيه أكثر من ١٠٠ سيدة من مختلف الاتجـــاهات

أعربت ممثلات المرأة المصرية عن رغبتهن فى اعادة النظر فى قانونى الأحوال الشخصية القديمين اللذين سيسرى العمل بهما بعد أن قضت المحكمة الدستورية العليا بالغاء القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ · وجاء فى بيان المؤتمر النسائى أنه لا يمكن العودة الى تطبيق قوانين الأحوال الشخصية التى صدرت منذ أكثر من نصف قرن ·

(الأخبار ، القاهرية ، ١٩٨٥/٥/١١)

- مظاهرة شعبية فى القاهرة ضد التطبيع :

فشلت اسرائيل فى اقامة الاحتفال الضخم الذى كانت تنوى اقامته فى المعبد اليهودى بالقاهرة بشارع عدلى ، فى ذكرى اغتصاب العصابات الصهيونية لأرض فلسطين العربية وقيام دولة اسرائيل · وكان عدة مئات من شباب القوى الوطنية المختلفة ومعهم عدد من الشخصيات العامة والفنانين الوطنيين قد نظموا مظاهرة احتجاج سلمية للتعبير عن استيائهم البالغ لاقامة هذا الاحتفال الصهيونى على أرض مصر·هذا وقد تصدت قوات الأمن المصرية ـ التى زاد عددها عن ٢٠ ألفا ـ للمظاهرة السلمية واعتدت على المتظاهرين بوحشية لتفريقهم وألقت قوات الأمن المصرية القبض على ٢٦ مواطنا مصريا ، منهم ٤ سيدات وطفلة عمرها ٥ سنوات ·

هذا وقد ندد المتظاهرون بالتطبيع وأحرقوا العلم الاسرائيلى ورفعوا لافتات تندد باسرائيل وتطالب بطرد السفير الاسرائيلى وتجميد اتفاقيات السلام ·

(الشعب ، القاهرية ، ١٩٨٥/٥/٢١)

- الافراج عن المتظاهرين ضد اسرائيل :

صدر قرار بالافراج عن المقبوض عليهم فى أحداث التظاهر ضد اسرائيل أمام مبنى المعبد اليهودى بشارع عدلى · حيث أفرج عن ٢٥ شخصا من بينهم ٤ سيدات وصحافيان وكاتبة ·

(الشرق الأوسط ، ١٩٨٥/٥/٢١)

- محاكمات معارضى السادات :

طالبت نيابة أمن الدولة العليا بتوقيع عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة ضد المتهمين فى قضية الحزب الشيوعى المصرى تطبيقا للمادة ٢٢ من قانون الأحزاب باعتبارها العقوبة الأشد · وكانت محكمة أمن الدولة العليا قد استأنفت محاكمتها لـ (٤٧) من معارضى السادات بتهمة تكوين الحزب الشيوعى المصرى · وقد أثبتت هيئة الدفاع فى بداية المحاكمة انضمام وفد من نقابتى المحامين فى سوريا وتونس الى

هيئة الدفاع وحضور د. مايكل فريهان أستاذ العلوم السياسية بجامعة اسكى بانجلترا ممثلا لمنظمة العفو الدولية فى لندن لمتابعة الجلسات .

(الأهالى ، القاهرية ، ١٩٨٥/٥/٢٢)

- أجهزة الأمن المصرى ترفض زواج مصرى من سوفيتية :

عقد ناجى صلاح حسين قرانه على مواطنة من الاتحاد السوفيتى وذلك فى أحد مساجد موسكو وتقدم المذكور بطلب الموافقة على زواجه الى السفارة المصرية فى نوفمبر الماضي . الا انه فوجىء بوزارة الخارجية ترفض الموافقة على زواجه لاعتراض أجهزة الأمن .

(الوفد ١٩٨٥/٥/٢٣)

تونس

- الأحكام فى قضية حزب التحرير الاسلامى :

أصدرت المحكمة الجنائية فى تونس حكمها فى قضية حزب التحرير الاسلامى المتهم فيها ٧ أشخاص بتهمة الإنتماء الى جمعية غير مرخص لها وتوزيع منشورات . وقد صدرت أحكام بالسجن تتراوح بين ٨ أشهر و٤ أشهر . هذا وكان جميع المتهمين قد أنكروا انتمائهم الى حزب التحرير الاسلامى .

(الشرق الأوسط ، السعودية ١٩٨٥/٥/١)

- النقابات التونسية تقرر تأجيل الاضراب :

أمكن بعد اجتماعات مطولة تمت بين السيد محمد المزالى رئيس الوزراء التونسى والحبيب عاشور زعيم اتحاد النقابات تجنب انفجار الخلاف القائم بين الحكومة التونسية وبين اتحاد النقابات حول زيادة الأجور والذى هددت بسببه بتنظيم اضراب عام فقد تقرر تأجيل الاضراب العام وتشكيل لجنتين من الخبراء الذين يمثلون الجانبين لدراسة قضية الأجور . هذا وكان الاتحاد العام التونسى قد طالب بزيادة فورية فى الأجور نتيجة لارتفاع الأسعار بنسبة تقارب ٢٠٪ .

(الشرق الأوسط ، السعودية ، ١٩٨٥/٥/٣)

- الانتخابات البلدية فى تونس :

أحجم الاتحاد العام التونسى للشغل - وهو أهم منظمة نقابية عمالية فى تونس - عن المشاركة فى انتخابات البلدية التى تجرى فى ١٢ مايو (آيار) وذلك حسب تصريحات الاتحاد بسبب انشغاله فى اعداد للمفاوضات الاجتماعية مع الحكومة

لزيادة الأجور · هـذا وقد أحجمت أيضـا أحزاب المعارضـة عن الاشتراك فى الانتخابات بدعوى أنه لم يتوفر المناخ الملائم لممارسة الديموقراطية الانتخابية طبقـا للتعددية السياسية ·

(الشرق الأوسط ، السعودية ، ١٩٨٥/٥/٧)

الجزائر

ـ الحكم بالسجن على ٢٤ شخصا :

قضت احدى المحاكم الجزائرية بسجن ٢٤ شخصا لمدد تصل الى ثلاث سنوات لاشتراكهم فى المصادمات التى وقعت بحى « القصبة » فى العاصمة الجزائرية خـلال الشهر المـاضى · وكان سكان حى القصبة قد اشتبكوا مع قوات الأمن فى ٢٦ ابريل (نيسان) المـاضى احتجاجا على الظروف المعيشية · ولم تشر وكالة الأنباء الجزائرية الى أى تفاصيل عن التهم الا انها قالت ان ثمانية أشخاص قد سجنوا لمدة ثلاث سنوات لكل منهم وسجن تسعة آخرون مدة سنتين وخمسة لمدة ثمانية عشر شهرا واثنان لمدة عام · كما تلقى عشرة متهمين آخرين أحكاما مع وقف التنفيـذ أو بتوقيع الغرامة وتمت تبرئة أربعة آخرين ·

(الشرق الأوسط ، السعودية ، ١٩٨٥/٥/٨)

العراق

ـ تعديل قانون الأحوال الشخصية فى العراق :

أقر المجلس الوطنى العراقى مشروع قانون لتعديل قانون الأحوال الشخصية بالعراق · ويتركز التعديل على حماية المرأة من الأضرار التى تصاحب بعض حالات الطلاق وتعويضها عن ذلك ·

(الأخبار ، القاهرية ، ١٩٨٥/٥/١٥)

ـ مجلس الأمن يندد باستخدام الكيماويات فى حرب الخليج :

ندد مجلس الأمن الدولى باستخدام الأسلحة الـكيماوية فى الحرب العراقيـة الايرانية · وعبر الاعلان الذى صدر عن قلق المجلس البالغ من استخدام الأسـلحة الكيماوية ضد الجنود الايرانيين خلال شهر مارس (آذار) المـاضى · لكن الاعلان لم يتهم العراق وحث الطرفين على وقف العمليات العسكرية ·

(الشرق الأوسط ، السعودية ، ١٩٨٥٤/٢٧)

الأردن

- تسهيلات بشأن انتقال واقامة ابناء الضفة الغربية فى الأردن :

نسبت وكالة « فرانس برس » لمصدر موثوق به فى عمان قوله ان الحكومة الأردنية ستتخذ فى الأيام المقبلة اجراءات جديدة لتسهيل الانتقال بين الضفتين الشرقية والغربية عبر الجسور المفتوحة بالاضافة الى اقامة أبناء الضفة الغربية فى الأردن . وكانت السلطات الأردنية قد اتخذت عام ١٩٨٣ قرارات صارمة بشأن الانتقال بين الضفتين بهدف ايقاف نزوح الفلسطينيين من الأراضى المحتلة .

(القبس ، الكويتية، ، ١٩٨٥/٥/٥)

الكويت

- منح أجازة سنتين للمراة العاملة بنصف راتب :

وافقت اللجنة التشريعية البرلمانية على اقتراح بمشروع قانون بمنح المراة العاملة أجازة لمدة سنتين بنصف راتب لكى تتفرغ لرعاية أطفالها دون أن يكون هناك حد أقصى لعدد الأطفال .

(القبس ، الكويتية ، ١٩٨٥/٥/١٣)

- محاولة اغتيال الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير الكويت :

أعادت الكويت أمس فتح حدودها مع الدول المجاورة كما أعيد فتح مطار الكويت الدولى افى الوقت لذى واصلت فيه عمليات التحقيق فى سرية تامة وتم القاء القبض على عدد من المشبوهين لاستجوابهم بشأن محاولة الاغتيال الفاشلة التى تعرض لها أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح وهى المحاولة التى أسفرت عن مصرع اثنين من حراس الأمير وسائق السيارة الملغومة وأحد المارة واصابة ١٣ آخرين .

(الأهرام ، القاهرية ، ١٩٨٥/٥/٢٧)

لبنان

- ترحيل ٤٠ ألف لاجىء فلسطينى :

ذكرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر انها والصليب الأحمر اللبنانى تدخلا فى ترحيل ٤٠ ألف لاجىء فلسطينى خلال النصف الأول من ابريل بسبب الاقتتال بين الميليشيات المتحاربة فى أطراف صيدا .

وأشارت الى انه فى ١١ ابريل أطلق الاسرائيليون سراح ٣٢ شخصا من أصل

١١٧١ معتقلا تم ترحيلهم الى معسكر اعتقال داخل الأراضى العربية المحتلة ٠

(الشرق الاوسط ، السعودية .
١٩٨٥/٥/٣)

ـ عملية فدائية جديدة بطلتها وفاء نور الدين :

تأتى العملية الفدائية التى قامت بها الشهيدة وفاء نور الدين والتى استهدفت دورية لميليشيات العميل انطون لحد بعد عمليتين فدائيتين لفتاتين من المقاومه قدت الاولى الشهيدة سناء محيدلى عندما فجرت نفسها بسيارة ملغومه فى مركز تجمع لقوات الاحتلال الاسرائيلى فى ٩ ابريل (نيسان) الماضى كما قامت الشهيدة لولا عبود بعملية مجابهة ضد دورية اسرائيلية قرب بلدة القرعون فى ٢١ الشهر الماضى ٠

(الشرق الأوسط ، السعودية .
١٩٨٥/٥/١١)

ـ ٠أشرس معارك منذ مذابح سبتمبر ١٩٨٢
يشنها الشيعة ضد الفلسطينيين :٠

ان المعارك التى تشنها حركة أمل الشيعية ضد مخيمى صبرا وشاتيلا ومخيم برج البراجنة تعد أشرس معارك تشهدها هذه المنطقة منذ المجازر التى شهدتها نفس المنطقة خلال الغزو الاسرائيلى فى شهر سبتمبر ١٩٨٢ ٠ وقد أسفرت المعارك الدائرة حتى الآن عن سقوط حوالى ١٥٥ قتيلا و٨٠٠ جريح ٠

(الأهرام ، القاهرية ، ١٩٨٥/٥/٢٤)

الأرض المحتلة

ـ عملية فدائية جديدة :

تكشفت تفاصيل جديدة عن عملية الانزال البحرى البطولية التى نفذتها المقاومة الفلسطينية على شاطىء الوطن المحتل جنوبى تل أبيب والتى كان هدفها الاستيلاء فى تل أبيب على سيارة أو حافلة وأخذ رهائن ثم التوجه بهم الى مبنى وزارة الدفاع حيث يطالبون باطلاق سراح ١٥٠ فلسطينيا من الفدائيين فى سجون العدو ٠

(الشرق الأوسط ، السعودية ،
١٩٨٥/٤/٢٥)

ـ العدو يفرض حظر التجول فى الجلزون :

فرضت سلطات الاحتلال الاسرائيلى حظر التجول على مخيم الجلزون اثر مظاهرات قام بها المواطنون العرب احتجاجا على ممارسات هذه السلطة الارهابية ٠

هذا وقد اعتقلت سلطات الاحتلال العديد من المواطنين الذين قذفوا قوات الاحتـــلال بالحجارة ٠

(الشرق الأوسط ، السعودية ، ١٩٨٥/٤/٢٧)

- اعتقالات فى أعقاب عملية فدائية :

أعلن الناطق العســكرى باسم القيادة العــامة لقوات الثورة الفلسطينية أن الثوار العاملين داخل الأرض المحتلة هاجموا سيارة عسكرية للعــدو مما أسفر عن اصابة أحد جنود العدو ووقوع أضرار بالغة للسيارة العســكرية ٠ وقد تمت حمله اعتقالات فى أعقاب ذلك ٠

(الشرق الأوسط ، السعودية ، ١٩٨٥/٤/٢٩)

- اجراءات اسرائيلية قمعية ضد مواطنى الضفة الغربية :

قامت سلطات الاحتلال بحملة مداهمة واســعة لقرية « بورين » فى نابلس بالضفة الغربية المحتلة وطلبت هذه القوات من سكان القرية الخروج الى الســاحات العامة بها ثم قامت بتفتيش المنازل واتلاف محتوياتها ٠ وتأتى هذه الاجراءات ضمن الممارسات القمعية اليومية التى تمارسها سلطات الاحتلال ضد المواطنين العرب فى الأرض المحتلة ٠

(الشرق الأوسط ، السعودية ، ١٩٨٥/٤/٣٠)

- استمرار الاضراب فى القدس :

واصل العاملون والصحفيون فى صحيفة « القدس » الفلسطينية وعددهم نحو سبعون شخصا أمس اضرابهم لليوم الخامس على التوالى ٠ ويحتج الصحفيون على أن أجورهم لم تعد تدفع اليهم بالدينار الأردنى وانما بالشيكل الاسرائيلى المحســوب بالسعر الرسمى الاسرائيلى للدينار ٠ وهناك فارق بين السعر الرسمى للدينار وسعره فى السوق السوداء بنسبة ٣٠٪ ٠

(الشرق الأوسط ، السعودية ، ١٩٨٥/٥/٨)

- اسرائيل تحاكم الأطفال بأثر رجعى :

حكمت السلطات الاسرائيلية على صبيا فلسطينيا من الجليــل بالسجن لمدة ١٥ يوما لأنه رشق عدد من العسكريين الاسرائيليين بالحجارة عندما كان فى الخامسة من

عمره ، أى بعد مرور ٣ سنوات على وقوع الحادثة ٠

(القبس ، الكويتية ، ١٩٨٥/٥/١٠)

- السلطات الاسرائيلية تعيد فتح جامعة بيرزيت :

تم اعادة فتح جامعة بيرزيت بالضفة الغربية المحتلة مرة أخرى بعد اغلاقها لمدة شهرين كاملين فى عشية افتتاح معرض ثقافى حيث تم اغلاقه واعتقال عدد من الطلاب ٠

(الشرق الأوسط ، السعودية ، ١٩٨٥/٥/١٠)

- اجراءات اسرائيلية جديدة على زوار الضفة وغزة :

قررت سلطات الاحتلال عدم السماح للزوار بدخول الضفة والقطاع ما لم تكن قد مضت على زيارتهم الأخيرة مدة لا تقل عن ستة أشهر ٠

(القبس ، الكويتية ، ١٩٨٥/٥/١١)

- تبادل أسرى بين المقاومة الفلسطينية والسلطات الاسرائيلية :

بدأت عملية تبادل أسرى بين اسرائيل والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وذلك باشراف الصليب الأحمر الدولى ٠ وشملت عملية المبادلة ٣ أسرى اسرائيليين و١١٥٠ أسيرا فلسطينيا ولبنانيا ومن جنسيات أخرى ٠

(الأهرام ، القاهرية ، ١٩٨٥/٥/١١)

- اسرائيل تعتزم اقامة ٤ مستوطنات جديدة بالضفة :

أعلن راديو اسرائيل انه سيجرى انشاء ٤ مستوطنات اسرائيلية جديدة فى الضفة الغربية المحتلة خلال الشهور الأربعة القادمة وذلك من بين ٦ مستوطنات كانت الحكومة قد وافقت على انشائها فى العام الماضى ٠ ومما يذكر انه توجد حاليا ١١٠ مستوطنات فى الضفة الغربية يقطنها ٤٥ ألف اسرائيلى ٠

(الأهرام ، القاهرية ، ١٩٨٥/٥/١٢)

- اللجنة الدولية للتحقيق فى انتهاكات اسرائيل :

وصلت الى القاهرة اللجنة الدولية المكلفة بالتحقيق فى مخالفات وانتهاكات اسرائيل لحقوق الانسان فى الأراضى المحتلة حيث تستمع الى شهادات عدد من الفلسطينيين الذين عانوا من تلك الانتهاكات قبل أن تطردهم اسرائيل من الأراضى المحتلة الى مصر ٠ والجدير بالذكر أن اسرائيل رفضت السماح للجنة بممارسة مهمتها فى الأراضى الفلسطينية ٠

(الجمهورية ، القاهرية ، ١٩٨٥/٥/٢٢)



(٣)

اتفاقيـــة جنيف

بشـــأن معـــاملة أسرى الحـــرب
المؤرخـــة ١٢ أغسطس ســـنة ١٩٤٩

GENEVA CONVENTION
RELATIVE TO THE TREATMENT
OF PRISONERS OF WAR
OF AUGUST 12, 1949.

الموقعون أدنى هذا المفوضون من قبل الحـــكومات الممثلة فى المؤتمر السياسى الذى عقد فى جنيف من ٢١ ابريل الى ١٢ أغسطس ١٩٤٩ بقصد مراجعة الاتفاقيـــة الموقع عليها بجنيف فى ٢٧ يوليه ١٩٢٩ الخاصة بمعاملة أسرى الحرب قد اتفقوا على ما يأتى :

ـ الوقائع المصرية ـ العدد ٧٩ الصادر أول أكتوبر سنة ١٩٥٢ ـ ص ٣٣ ـ ٦٨ .

القسم الثـانى

حجز أسرى الحرب

الفصل الأول ـ ملاحظات عامة

مادة ٢١ ـ يجوز للدولة الحاجزة اخضاع أسرى الحرب للإعتقـال ويمكنها أن تعرض عليهم التزاما بعدم تجاوز حدود معينة بمعسكر اعتقالهم ، أو بعـدم تجاوز محيط المعسكر اذا كان محاطا بالأسلاك · ومع مراعاة أحكام هذه الاتفاقية الخاصة بالعقوبات الجنائية والتأديبية ، لا يجوز حجز أسرى الحرب حجزا شديدا الا كاجراء ضرورى تقتضيه حماية صحتهم ، ويقتصق ذلك على المدة التى تستمر فيها الظروف التى جعلت مثل هذا الحجز ضروريا ·

يجوز الافراج جزئيا أو كليا عن أسرى الحرب ازاء وعد أو تعهد منهم بقـدر ما تسمح بذلك قوانين الدولة التى يتبعونها · وتتخذ مثل هذه الاجراءات بصفة خاصة فى الأحوال التى قد يدعو فيها ذلك الى تحسين فى حالتهم الصـحية ، ولن يرغم أى أسير على قبول اطلاق حريته مقابل وعد أو تعهد ·

على كل طرف من أطراف النزاع ، عنـد نشوب الأعمال العدائية أن يخطر الطرف الآخر بالقوانين والتعليمات التى تسمح لرعاياه أو تمنعهم من قبـول الحرية ازاء وعد أو تعهد يلتزم أسرى الحرب الذين أعطوا وعـدا أو تعهدا ، طبقـا للقوانين والتعليمات المشار اليها ، بتنفيذ وعدهم أو تعهدهم بكل دقة ، سواء ازاء الدولة التى يتبعونها ، أو الدولة التى وقعوا فى أسرها · وفى مثل هذه الحـالات تلتزم الدولة التى يتبعونها بألا تطلب اليهم أو أن تقبل منهم تأدية أى خدمة لا تتفق مع الوعد أو التعهد الذى أعطوه ·

مادة ٢٢ ـ لا يحجز أسرى الحرب الا فى مبانى مقامة على الأرض تتوفر فيهـا كل الضمانات الصحية · ولا يجوز حجز الأسرى فى الاصلاحيات الا فى حالات خاصة تبررها مصلحة الأسرى أنفسهم ·

وأسرى الحرب المحجوزون فى مناطق غير صحية ، أو حيث الجو ضارا بصحتهم ، يجب نقلهم بأسرع ما يمكن الى مناطق أكثر ملاءمة لهم ·

تجمع الدولة الحاجزة أسرى الحرب فى المعسكرات أو أقسام المعسكرات طبقا لجنسياتهم ولغتهم وعاداتهم بشرط ألا يفصل هؤلاء الأسرى عن أسرى الحرب التابعين للأوات المسلحة التى كانوا يخدمون معها فى وقت أسرها الا بموافقتهم ·

مادة ٢٣ – لا يرسل أى أسير من أسرى الحرب أو يحجز فى مناطق يمكن أن يتعرض فيها الى نيران منطقة القتال أو استغلال وجوده لجعل بعض الأماكن أو المناطق فى مأمن من العمليات الحربية ·

يجب أن تتوفر لأسرى الحرب أماكن الوقاية من الغارات الجوية وغيرها من أخطار الحرب · وفى ذات الحد الذى تتوفر به للسكان المدنيين المحليين · ويمكنهم أن يدخلوا تلك الملاجئ – باستثناء المكلفين منهم بأعمال الوقاية فى مناطقهم ضد الأخطار المذكورة – بمجرد اعطاء الانذار بالخطر ·

ويطبق عليهم أى اجراء آخر من اجراءات الوقاية يتخذ لمصحة الأهالى ·
تقدم الدول الحاجزة الى الدول المختصة عن طريق الدول الحامية جميع المعلومات المفيدة الخاصة بالوضع الجغرافى لمعسكرات أسرى الحرب ·

تميز معسكرات أسرى الحرب فى بحر النهار كلما سمحت الاعتبارات الحربية بحروف مميزة أو بحيث توضع بكيفية تجعلها واضحة من الجو· على أنه يمكن للدول المختصة أن تتفق على أى طريقة أخرى لتمييزها ·· ولا تميز بهذه الكيفية الا معسكرات أسرى الحرب فقط ·

مادة ٢٤ – معسكرات النقل أو الفرز التى لها صفة الاستدامة يجب أن تكون مجهزة بحيث تكون مطابقة للأوصاف المشار اليها بهذا الفصل وأن يعامل الأسرى المقيمون بها بذات معاملة الأسرى فى المعسكرات الأخرى ·

الفصل الثانى
معسكرات واغذية وملابس أسرى الحرب

مادة ٢٥ – يجب أن تتوفر فى اقامة أسرى الحرب الشروط الملائمة المماثلة لقوات الدولة الحاجزة التى تعسكر فى ذات المنطقة ويجب أن تكون ملائمة لعادات وتقاليد الأسرى ، ولا يجب بحال من الأحوال أن تكون ضارة بصحتهم ·

ويجب مراعاة الأحكام المتقدمة على الأخص فيما يتعلق بأماكن نوم أسرى الحرب

ومساحتها الكلية والحد الأدنى لكمية الهواء التى تتخللهـــا والمرافق العامة وترتيب النوم ومعداته بما فى ذلك الأغطية .

ويجب أن تكون الأماكن المعدة لاقامة أسرى الحرب أفرادا أو جماعات غير رطبة، وبها بما يكفى من وسائل التدفئة والانارة وعلى الأخص فى الفترة بين الغسق واطفاء الاضاءة ، كما يجب اتخاذ جميع الاحتياطيات لمنع أخطار الحريق .

ويجب أن تعد ، فى جميع المعسكرات التى يخيم بها نســـاء من أسرى الحرب ورجال فى الوقت ذاته ، أماكن نوم خاصة لكل منهم .

مادة ٢٦ – تكون وجبات الغذاء الأساسية اليومية كافية فى كميتها وقيمتهـــا الغذائية وتنوعها بحيث تكفل سلامة الحالة الصحية للأسرى ولا تعرضـــهم لنقص فى الوزن أو تفشى الأضرار الناشئة عن سوء التغذية مع مراعاة أنواع الأغذية التى من عادة الأسرى تناولها .

على الدولة الحاجزة أن تصرف لأسرى الحرب الذين يؤدون أعمالا الأغذية الاضافية اللازمة للقيام بالعمل الذى يؤدونه .

يزود أسرى الحرب بكميات كافية من مياه الشرب ، ويسمح لهم بالتدخين .

وعلى قدر الامكان يشترك أسرى الحرب فى اعداد أغذيتهم ويمكن اســـتخدامهم لهذا الغرض فى المطابخ ، وعلاوة على ذلك تسهل لهم وسائل اعداد الأغذية الاضافية التى تكون فى حوزتهم بأنفسهم .

وتعد أماكن مناسبة للمأكل .

ومن المحظور أن تمس الاجراءات التأديبية الجماعية غذاء الأسرى .

مادة ٢٧ – تزود الدولة الحاجزة أسرى الحرب بكميـــات كافيـــة من الملابس ، والملابس الداخلية ، والجوارب بحيث تكون ملائمة لجو الاقليم الذى يقيم فيه الأسرى ، واذا كانت كساوى قوات العدو المسلحة التى تقع فى يد الدولة الحاجزة مناسبة لجو الاقليم ، يصير استعمالها لكساء أسرى الحرب .

وعلى الدولة الحاجزة مراعاة استبدال وتصليح الأشياء المتقدمة بانتظـام ويجب

علاوة على ذلك أن تصرف للأسرى الذين يؤدون أعمالا الملابس المناسبة كلما استدعت ذلك طبيعة العمل ٠

مادة ٢٨ ــ تقام مطاعم (كنتينات) فى جميع المعسكرات يستطيع أن يحصل فيها الأسرى على المواد الغذائية والصابون والدخان وأدوات الاستعمال اليومى العادية ، ولا يجب أن تزيد أسعارها عن أسعار السوق المحلية ٠

تستخدم الأرباح الناتجة من كنتينات المعسكر فى مصلحة الأسرى ، وينشأ رصيد خاص لهذا الغرض ، ويكون لممثل الأسرى الحق فى الاشتراك فى ادارة الكنتين والرصيد ٠

وعند حل أحد المعسكرات يجب تسليم هذا الرصيد الخاص ، الى احدى منظمات الترفيه الدولية ، لاستخدامه فى مصلحة أسرى حرب من ذات جنسية الأسرى الذين اشتركوا فى تكوين هذا الرصيد ، وفى حالة الترحيل العام الى الوطن تحتفظ الدولة الحاجزة بهذه الأرباح ، ما لم يتم اتفاق بشأنها يقضى بغير ذلك بواسطة الدول المختصة ٠

الفصل الثالث

العناية الصحية والطبية

مادة ٢٩ ــ يجب على الدولة الحامية اتخاذ كافة الاجراءات الصحية اللازمة لضمان النظافة والصحة فى المعسكرات ، ولمنع الأمراض الوبائية ، ويجب أن يكون لدى أسرى الحرب ، لاستعمالهم نهارا وليلا ، مرافق صحية توفر فيها الشروط الصحية ، ويحتفظ بها دائما فى حالة نظيفة ٠ وفى المعسكرات التى يوجد بها أسرى من النساء تخصص لهن مرافق منفصلة ٠

وبخلاف الحمامات والمرشات (دوش) التى تزود بها المعسكرات يجب أن يزود أسرى الحرب بكميات كافية من الماء والصابون لنظافة أجسامهم وغسل ملابسهم وأن تعطى لهم الأدوات والتسهيلات والوقت اللازم لهذا الغرض ٠

مادة ٣٠ ــ يجب أن يوجد فى كل معسكر مستوصف يجد فيه أسرى الحرب كل ما يحتاجون من عناية وكذلك الغذاء المناسب ٠ كما يجب اعداد أمكنة اذا دعت الحال ، لعزل المصابين بأمراض معدية أو عقلية ٠

يجب نقل أسرى الحرب ، المصابون بأمراض خطـيرة أو الذين تقتضى حالتهم علاجا خاصا أو عملية جراحية ، أو علاجا فى المستشفى ، الى أى وحدة طبية عسكريه أو مدنية حيث يمكن معالجتهم ، حتى لو كان من المتوقع ترحيلهم الى الوطن فى وقت قريب ، ويجب أن تمنح تسهيلات خاصة للعناية بالعجزة ، والعميان على الأخص ، واعادة تعويدهم الى أن يصير ترحيلهم للوطن ٠

يفضل أن يقوم على العناية الطبية بأسرى الحرب أفراد من الهيئة الطبية التابعة للدولة التى يتبعها الأسرى واذا أمكن من ذات جنسيتهم ٠

لا يجوز منع أسرى الحرب من عرض أنفسهم على السـلطات الطبية لفحصهم وتعطى السلطات الحاجزة عند الطلب لأى أسير عولج شهادة رسمية تبين نوع مرضه أو اصابته ومدة العلاج ونوعه ٠ وتقدم صورة ثانية من هـذه الشهادة الى المركـز الرئيسى لأسرى الحرب ٠

تتحمل الدولة الحاجزة مصاريف العلاج بما فى ذلك الأجهزة اللازمة لسـلامة صحة أسرى الحرب ، وعلى الأخص الجبائر والتركيبات الصناعية والنظارات ٠

مادة ٣١ ـ يجرى تفتيش طبى على أسرى الحـرب مرة كل شـهر على الأقل ، ويشمل التفتيش مراجعة وتسجيل وزن كل أسير ويكون المقصـود به على الأخص مراقبة الحالة الصحية العامة للأسرى وغذائهم ونظافتهم واكتشـاف الأمراض المعدية ولا سيما أمراض السل والملاريا والمجارى البولية ٠ ويجب أن تستخدم لهذا الغرض أو فى الوسائل الميسورة ومثال ذلك استخدام الراديوجراف كل فترة معينة لاكتشاف السل عند بدء ظهوره ٠

مادة ٣٢ ـ أسرى الحرب من الأطباء والجراحين وأطباء الأسنان والممرضـات والتمورجية ، ولو أنهم لم يلحقوا بالخدمات الطبية فى قواتهم المسلحة ، يجوز تكليفهم بواسطة الدولة الحاجزة بمباشرة الواجبات الطبيـة لفائدة الأسرى التـابعين لذات الدولة ٠ وفى هذه الحالة يستمر اعتبارهم أسرى حرب ولكنهم يعاملون معاملة أفراد الهيئة الطبية الذين يماثلون المحجوزين لدى الدولة الحاجزة ويعافون من أى عمل آخر كالمنصوص عنه بالمـادة ٤٩ ٠

المنظمة العربية لحقوق الانسان

بطـــاقة تسجيل عضـــوية

الاسم بالعربية : .....

الاسم بالحروف اللاتينية : .....

القطر : .....

المهنـــة : .....

العنوان الدائم : .....

المؤهل العلمى : .....

تاريخ الميلاد : .....

جهة العمل : .....

المنظمات أو الهيئات الأخرى المشارك فيها العضو : .....

التلكس أو العنوان البرقى ان وجد : .....

التليفون : .....

أقر أنا الموقع أدناه أنى قرأت أهداف المنظمة العربية لحقوق الانسان (أنظر خلفه) ، وأؤيد هذه الأهداف • ومرفق قيمة اشتراكى السنوى فى المنظمة* كعضو عامل ☐ كعضو منتسب ☐

وكذلك تبرعا للمنظمة قيمته .....**

التاريخ : .....

التوقيـــع

*** الاشتراك السنوى للعضوية العاملة فى المنظمة هو مبلغ ٢٥ دولارا أمريكيا أو ما يساويهـا بالعملة المحلية • وبالنسبة للعضوية المنتسبة هو ٥ دولارات أمريكية أو ما يساويها بالعملة المحلية •**

**** قيمة التبرعات مفتوحة واختيارية طوعية •**

للمراسلات : المنظمة العربية لحقوق الانسان ـ مبنى اتحـاد المحامين العرب ١٣ شارع اتحاد المحامين العرب ، جاردن سيتى ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية أو ١٧ ميدان أسوان ـ المهندسين ـ الجيزة ـ ج• م• ع

Arab Organization for Human Rights

P.O. Box 82

1211 Geneva 28, Switzerland

رقم الحساب

ARAB BANK LTD SWITZERLAND (ARAB ORGANIZATION FOR HUMAN RIGHTS) P.O. BOX 863 CII - 1211 GENEVA 1 SWITZERLAND ACCOUNT 201.738.10.01.

أهـداف المنظمـة العربيـة
لحقوق الانسان

ينص الفصل الأول من النظام الأساسى للمنظمة على أن أهدافها هى :

أولا : الدعوة لاحترام حقوق الانسـان وحرياته الأساسية فى الوطن العربى لجميـع المواطنين والمقيمين فى أرضـه طبقـا لمـا تضمنته نصـوص الاعـلان العـالمى لحقوق الانسان والاتفـاقين الدوليين الخاصين بحقوق الانسان المدنية والسياسية وحقوق الانسـان الاقتصـادية والاجتماعية والثقـافية والتى وردت فى معظم دساتير الأقطار العربية .

ثانيا : الدفاع عن كافة الأفراد الـذين تتعرض أى من حقوقهم الانسانية للانتهـاك خلافا للنصوص المشار اليها أعلاه .

هل تصل دعوة الدفاع عن حقوق الإنسان إلى رجل الشارع ؟

ان للانسان اى انسان حقوقا لاصقة به ولدت معه فهو قد كسبها لمجرد كونه انسانا نشات معه وظل محتفظا بها فى المجتمع ولا تستطيع سلطة ما سواء اكانت الدولة ام الحاكم ان تدعى ان من حقها ان تنتزعها منه او ان توقف او تبطل مفعولها لأى سبب من الأسباب .

والحق - اى حق - يجب حتى يبقى ويستمر ان يكون له من يدافع عنه وان تجند له الجنود التى تقاتل فى سبيله وتخوض دفاعا عنه المعارك تلو المعارك لا تياس ولا تتهاون ولا تلقى بالسلاح ، وكلما كانت القضية نبيلة وشريفة كلما كانت المعركة اكثر قداسة والقتال فى سبيلها اكثر رفعة ومن يسقط فى سبيله يرتفع الى مرتبة الشهداء الأبرار .

وليس هناك انبل من قضية الدفاع عن حقوق الانسان ، وخاصة فى الوطن العربى حيث تنتهك هذه الحقوق - حتى ابسطها - جهارا نهارا بمختلف الوسائل ، فمن دساتير جائرة تعطى حقوقا للحاكم يتمكن بها من اغتيال حقوق رعايا دولته، الى قوانين استثنائية تكبل المحكوم بمختلف القيود والأغلال ، حق الكلام مهدر ، حق الاجتماع مهدر حتى حق التفكير يقف عل بابه زبانية يوجهونه ويقيدونه .

لذلك كان للندوة التى دعا اليها اتحاد المحامين العرب والمنظمة العربية لحقوق الانسان ناقشة اوضاع حقوق الانسان فى الوطن العربى والتى عقدت فى القاهرة هذا الأسبوع اجمل الوقع اذ وضح للكافة ان مثقفى الأمة العربية لن يملوا كفاحا ونضالا فى سبيل استخلاص حقوق المواطن العربى المطعون تحت نير القوانين الاستثنائية التى يسرف فيها حكامنا حفاظا على مراكزهم وسلطانهم وفى سبيل ذلك تنتهك حقوق الأفراد وتسلب حرياتهم وتقيد اقوالهم وافعالهم .

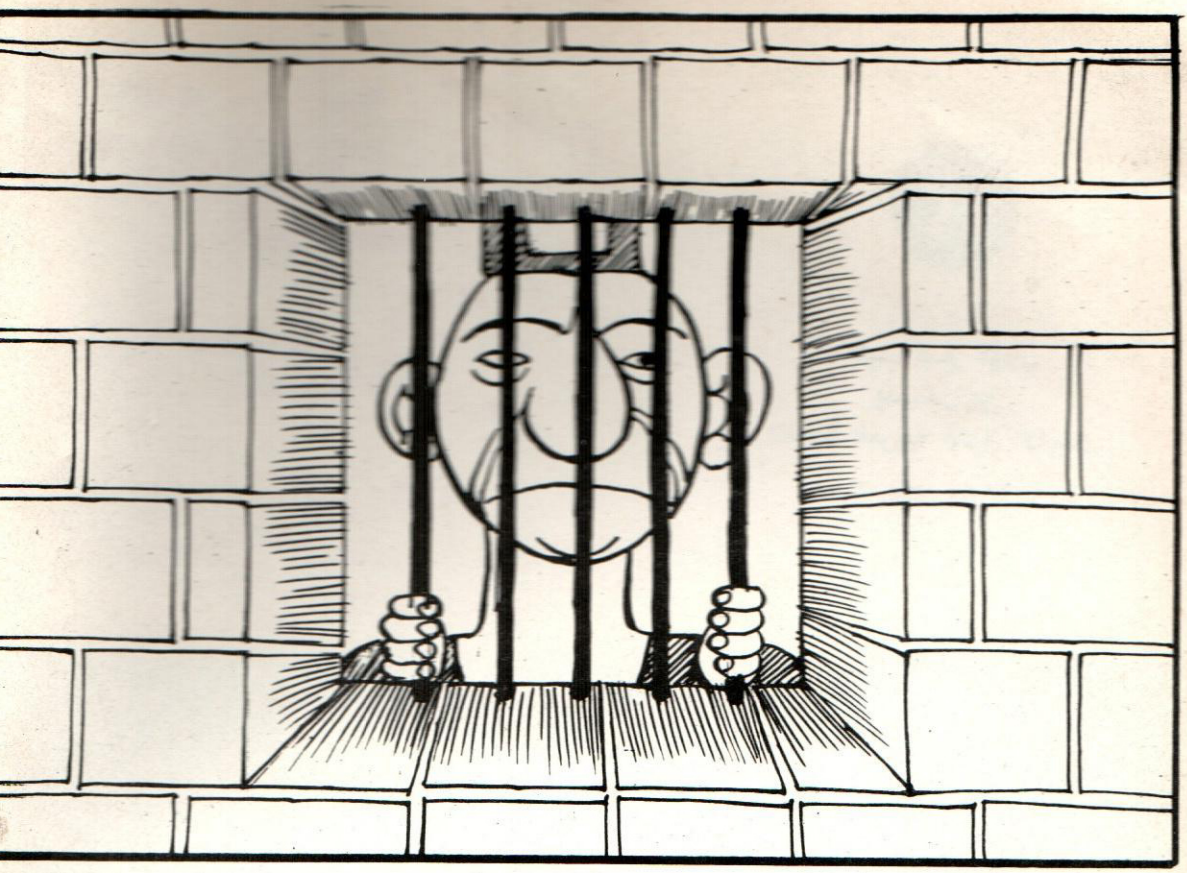
لقد ناقشت هذه الندوة معظم قضايا حقوق الانسان فى الوطن العربى وهى لا تختلف عن حق الانسان كانسان على مستوى العالم جميعه وكان للمشاركة العربية الشاملة فى هذه الندوة ما يدل بوضوح على ان جرحنا واحد ومشاكلنا واحدة وان هناك قبلقا عربيا قد جند نفسه للدفاع عن هذه الحقوق على مستوى العالم العربى من شرقه الى غربه .

ولكننى اعتقد اننا نقصر فى امر جوهرى وهو كيف تصل دعوتنا هذه الى رجل الشارع ، اى الى الانسان البسيط الذى يجهل حقوقه فيرضخ صاغرا لمن ينتهك حقوقه ويسلبها ، يجب ان نجد وسيلة لكى يعرف هذا الرجل حقوقه حتى يتمسك بها ويطالب بها ويدافع عنها ، وهنا وهنا فقط سيحسب له حاكمه الف حساب ، ان امر الثورة على الظلم واغتيال الحقوق لن تاتى من وقوع ظلم جديد ، بل هى تاتى من الاحساس بهذا الظلم فالدعوة لا تكون قد نجحت الا عندما نبعث لدى الرجل العادى - لا المثقف فقط - نبعث فيه القدرة على الاحساس بالظلم الذى يقع عليه وندفعه لكى يهب للدفاع عن حقه ، وهنا فقط يكون كلامنا عن حقوق الانسان قد اثمر الثمرة المرجوة وتكون دعوتنا قد بلغت المقصد والمراد والهدف الذى نعمل من اجله .

ان الكفاح فى سبيل التزام الحاكم بحقوق الانسان كفاح نبيل ، فعل القوى التى جندت نفسها للقتال فى هذا السبيل ان تستمر فى مسيرتها حتى تبلغ مقصدها وانها لبالغته باذن الله .

صلاح عبد المجيد

(الأهالى ١٩٨٥/٥/٢٢)




aldo.